مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة مداخلات
وأوراق نقدية

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

المسألة الوطنية
الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

The National Democratic Question in Palestine

Walid Salim

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2000

This book is published as part of an agreement of co-operation with the
Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى - ٢٠٠٠

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مركز أبحاث كرس مكلسن - النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة نأديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

المحتويات

مقدمة حول الكتاب والمنهج ٥

الفصل الأول

المسألة الوطنية الديمقراطية: مقدمات نظرية ١٣

الفصل الثاني

المسألة الوطنية الديمقراطية: الحالة الفلسطينية ٣٥

الفصل الثالث

الوضع الداخلي وامكانيات الدمقرطة ٦٥

الفصل الرابع

من هم الديمقراطيون الفلسطينيون ٩٧

الفصل الخامس

طابع الديمقراطية ومستقبل التحول الديمقراطي في فلسطين ١٦٧

بدلاً من الخاتمة ٢٠٥

المراجع ٢٠٩

مقدمة حول الكتاب والمنهج

حول الكتاب والمنهج

هذا الكتاب هو محاولة لجعل موضوعة الديمقراطية مدخلاً لمناقشة واقتراح حلول لهمومنا الوطنية الفلسطينية، سياسية كانت، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية. أما ما هو نصيب هذه المحاولة من النجاح، فهذا ما سيحكم عليه القراء.

وحتى الآن، لا تزال الأبحاث عن الديمقراطية في بلادنا حقلاً بكراً لم تفلح أغلب أجزائه بعد. أما الأبحاث التي صدرت، فهي إما شروح لمفاهيم الديمقراطية ولمفاهيم الثقافة المساندة لها بدون تمحيص لهذه المفاهيم، أولاً، وبدون تدقيق لمدى مطابقتها للواقع الفلسطيني أو لكيفية تطبيقها عليه، ثانيا. أما النوع الثاني، فهو أبحاث عن الديمقراطية الفلسطينية تتضمن شذرات من البحث التاريخي، وشذرات أخرى عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن الوضع الحالي الذي نعيش. ويتمنى المرء لو يقرأ بحثاً معمقاً عن حركة "فتح" مثلاً، وتطور موقفها من مسألة الديمقراطية، أو عن الجبهة الشعبية، أو تحليلاً تاريخياً شاملاً للمسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني، وغير ذلك من الأمثلة الغائبة، والتي لا يعكس غيابها سوى ضعف حركة البحث الفلسطيني، وميل غالبية الدراسات المنجزة إلى الاستعجال، وبالتالي، البقاء على السطح بديلاً للغوص في جوهر الأمور المبحوثة.

والبحث في الديمقراطية الفلسطينية ليس مطلوباً في إطار طرح مفاهيم

مجردة، فإذا كان جوهر الديمقراطية هو توسيع نطاق مشاركة المواطنين في صوغ القرار وتنفيذه، فإنه ينبغي للبحث حول الديمقراطية الفلسطينية أن يكون بحثاً عن السبل التي ارتدتها مشاركة الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المراحل المختلفة لنضاله، وكيف تفاعلت مشاركة المواطنين هذه، مع أنماط مشاركة الأحزاب والقيادات السياسية القائمة، لنستخلص، من ذلك، دروساً لحاضرنا ومستقبلنا، وهذا ما أعنيه، بالضبط، عندما أقول بأن الديمقراطية يجب أن تكون مدخلاً لمناقشة همومنا ومعالجتها.

وفي هذا الإطار، فإن الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب تتلخص في أننا، كشعب فلسطيني، كنا، ولا زلنا، أمام مهمات وطنية ينبغي أن تتخللها الديمقراطية. وتنقسم هذه المهمات إلى قسمين: الأول منها يتعلق بمهمات النضال الوطني، والقسم الثاني، يتعلق بمهمات البناء الوطني. وبدون أن تتخلل الديمقراطية، أي المشاركة الواسعة للمواطنين، هذين القسمين لن تصل قضيتنا إلى الحل العادل لصالح الشعب الفلسطيني.

وقد عولجت هذه الفكرة من خلال فصل يتضمن مدخلاً نظرياً حول المسألة الوطنية الديمقراطية، وتلاه فصل ثانٍ حول المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، ثم تم الدخول، في الفصول الثلاثة اللاحقة، في القضايا الملموسة لممارسة الديمقراطية في فلسطين، وتحديد من هم الديمقراطيون الفلسطينيون، ومناقشة طابع وآفاق الديمقراطية في فلسطين. وفي هذا الإطار، فقد خلصت الدراسة، في فصلها الثالث، إلى أن العقبات الفلسطينية الداخلية تجاه الديمقراطية الانتقالية، التي نعيش مخاضاتها حالياً في فلسطين، هي العقبات الأساسية في هذا الصدد. فيما العقبات الخارجية ذات دور ثانوي هنا. أما فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية في فلسطين، وسعيها نحو الاكتمال، فإن هنالك عقبات خارجية بدون حلها لا يمكن تحقيق هذه الديمقراطية، وفي مقدمتها، العقبات التي

تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقضايا القدس، وحق تقرير المصير، وغيرها من القضايا الهامة.

وفي الفصل الرابع، تم الاستخلاص أن الديمقراطيين الفلسطينيين يمثلون فئات ينبغي البحث عنها، ليس فقط على مستوى الأحزاب السياسية الفلسطينية، وإنما أيضاً على مستوى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الفلسطينية. وجرى، في الفصل الخامس، استعراض تاريخي لتطور النظرة للديمقراطية فلسطينياً، منذ عهد الانتداب وحتى اليوم. وتم هذا التعقب من خلال قراءة نقدية للأفكار التي طرحت بشأن الديمقراطية خلال المراحل المختلفة لنضال الشعب الفلسطيني. وفي مرحلة م. ت. ف.، مثلاً، تمت قراءة نقدية لآراء كافة الفصائل الفلسطينية بشأن الديمقراطية، واكتشفت، في سياق ذلك، أن كل فصيل منها يحتاج إلى دراسة خاصة شاملة بهذا الصدد. وما فعلته، هنا، لا يعدو كونه مقدمات في هذا الاتجاه. وتم، في نفس الفصل، طرح رؤية هذه الدراسة لمفهوم الديمقراطية الفلسطيني الراهن، ومفهومها المستقبلي. وفي هذا الإطار، سيكتشف القارئ أنني قمت بإثارة أسئلة وإشكاليات، أكثر مما قدمت أجوبة، وهذا كله في إطار من التفكير النقدي وتوليد الأسئلة. ووجدت، في سياق طرح الإشكاليات والأسئلة، أنها أكبر بكثير من أن يجيب عليها بحث واحد أو كاتب واحد. لهذا كنت حريصاً أن يكون الكتاب عبارة عن طرح لإشكاليات الديمقراطية الفلسطينية، سواء إشكالياتها على صعيد المفهوم، أو إشكالياتها على صعيد الممارسة، وتبقى، بعد ذلك، ضرورة بلورة "إطار مفهومي للديمقراطية في فلسطين". وهذا أمر يحتاج إلى جهود بحثية جماعية، ولن يجد القارئ، في هذا الصدد، أكثر من محاولات للإجابة، من وجهة نظر الكاتب، حول الإشكاليات المطروحة، وهي محاولات قليل منها يتخذ صيغة الإجابات الجازمة، وبعضها يتخذ صيغة نصف الأجوبة، وآخر يرتدي شكل الأجوبة الحذرة، أو الأجوبة التي لا تتضمن،

في الجوهر، أجوبة. والسبب، في ذلك كله، عائد إلى وجود أمور كثيرة، إما غير مبحوثة بعد، وإما حديثة النشوء ولم تكتمل مضامينها في الواقع بشكل يسمح بإصدار أحكام علمية قاطعة بشأنها.

والكتاب، بصيغته هذه، موجه للمثقفين وللعاملين في المنظمات الأهلية (والتي انتقدت تفكيرها بشأن الديمقراطية، وطرق "تسويقها" لها، في أكثر من موقع من الكتاب)، ولطواقم السلطة الوطنية الفلسطينية، والأحزاب السياسية الفلسطينية، وعموم المواطنين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه، وكذلك للمثقفين العرب الذين تهمهم المشاركة في مناقشة مشكلاتنا وقضايانا في فلسطين.

ويجدر التنويه ان هذا الكتاب قد كتب بصيغته الأولى متضمناً جزءاً نظرياً واسعاً حول الديمقراطية، ثم جرى فصل الجزء النظري ليصدر الكتاب حسبما هو بين يدي القراء، علماً أنه قد تمت كتابة هذا النص على فترات متقطعة، على امتداد السنوات الثلاث الماضية.

والكتاب هو نتاج قراءات واسعة في الأدب المتوفر عن الديمقراطية، خاصة باللغة العربية. على أن ما أفادني، أكثر من القراءة، أثناء إعداد هذا الكتاب، هي تلك الأسئلة والنقاشات الرائعة التي أثيرت خلال أكثر من أربعمائة محاضرة وورشة عمل، شاركت في الحديث فيها، في شتى أنحاء الضفة الفلسطينية، منذ تشرين أول ١٩٩٥ وحتى اليوم. فشكراً جزيلاً لكل من أثاروا تلك الأسئلة من أبناء شعبنا الذين يعرفون ما هو ديمقراطي، وما هو غير ذلك من خلال خبرتهم. وشكراً، كل الشكر، لمؤسسة "مواطن"، التي تولت رعاية وإصدار هذا البحث، وكل الشكر، أيضاً، للمركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع "بانوراما"، الذي وفر لي فرصة التفاعل مع خمسة عشر ألف مواطن فلسطيني من خلال هذه الورشات والمحاضرات، وكذلك، وفّر لي المراجع، من مكتبة المركز، والمكان الهادئ والمناسب للقراءة والكتابة. ولا بد، أيضاً، من

تسجيل الشكر الخاص للآنسة ديما بزبز، التي تحملت عناء طباعة هذه المادة، وتصحيحها على الكمبيوتر، وبذلت، في ذلك، الجهد والساعات الطوال بدون أن تتذمر أو تئن.

أخيراً، آمل أن يتضمن هذا الكتاب ما يفيد، وبشكل خاص، في ميدان تعميق التفكير النقدي ونزعة التساؤل بشأن قضايانا كافة، بما فيها قضية الديمقراطية ومستقبلها في هذه البلاد.

الفصل الأول

المسألة الوطنية الديمقراطية
مقدمات نظرية

المسألة الوطنية الديمقراطية
مقدمات نظرية

إذا عدنا، أولاً، إلى عالم النظرية، فإن الدراسات التقليدية المتوفرة، محلياً، في هذا المجال، والمتصلة بالواقع الفلسطيني وبحاجات هذا البحث، هي ثلاثة أنواع. نوع أول، هو عن حركة التحرر الوطني، لا يتطرق، بأي حال من الأحوال، لمسألة دمقرطتها. ونوع ثانٍ، هو عن الديمقراطية في ظل مجتمعات مستقرة، وبالتالي، لا يسعف الباحث لمعالجة مسألة الدمقرطة في ظل مسيرة وحركات التحرر الوطني. ونوع ثالث، يتعلق بالمجتمعات التي تعيش أوضاعاً غير سيادية كالحكم الذاتي وسواه، ويتخذ هذا النوع، غالباً، شكل دراسات قانونية، أو دراسات حول الواقع السياسي والمتغيرات التي تطرأ عليه في ظل هذه الأوضاع غير السيادية، بدون أدنى إشارة أو نقاش لمسألة الدمقرطة وإمكانياتها واحتمالاتها في ظل هذه الأوضاع.

وما عدا هذه الدراسات، فقد حاول بعض الماركسيين، من خلال كتابات، غالبيتها حزبية موجهة، بحث مسائل التحرر الوطني والدمقرطة. كما أن الدراسات التي بدأت بالتزايد خلال العقدين الأخيرين حول معضلات التحول الديمقراطي تمثل اتجاهاً بحثياً واعداً قد يؤتي أكُلَه بالنسبة لبحث معضلات هذا التحول في فلسطين. ونرى، هنا، وهناك، دراسات

بدأت تصدر داخل فلسطين حول بعض قضايا التحول الديمقراطي وعلاقته بالمعضلات الوطنية الناشئة عن استمرار وجود الاحتلال، وكان لمؤسسة مواطن دور هام في هذه الدراسات. كما أن العديد من الكتاب المحليين، ممن سيرد ذكر مساهماتهم في هذا البحث، قد تطرقوا لهذه المسألة. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف أننا لازلنا في بداية الطريق، ولم يتوفر، بعد، تحليل شمولي للمدخل الذي نحن بصدده في الكتابات الفلسطينية.

وقبل أن أتطرق للتحليلات النظرية (الماركسية بشكل خاص) حول الموضوع الوطني- الديمقراطي، ابدأ ببعض الملاحظات الابتدائية:

حسب الديمقراطية المباشرة، فإن البشر يجتمعون، في ظل كيانهم أو دولتهم الخاصة، لتحديد مصيرهم والقرارات التي تخص هذا المصير داخلياً، أو خارجياً. ويكون اجتماعهم هذا إما اجتماعاً ديمقراطياً مستنداً لقواعد الاجتماعات الديمقراطية واتخاذ القرار من خلال الحوار، أو اجتماعاً غير ديمقراطي. وفي ظل الديمقراطية غير المباشرة الحديثة، فإن البشر يجتمعون أيضاً من خلال وحدات أصغر، ويتشاركون وينتخبون، وهكذا.

وفي ظل الاحتلال، وخلال مسيرة التحرر الوطني، فإن البشر يستطيعون ممارسة الاجتماع والتشارك، وحتى الانتخاب، إذا أرادوا، متحدّين بذلك إرادة الاحتلال، وبهدف التشاور والعمل معاً من أجل تحقيق استقلالهم. ويكون هذا الاجتماع أو التشارك (سواء أثناء النقاش، أو أثناء العمل)، بدوره أيضاً، اجتماعاً ديمقراطياً أو غير ديمقراطي.

وإذا طرحت هذه المسألة ذاتها بلغة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فإنه يمكن القول، بكلمات أخرى، أن حق تقرير المصير هو حق أساسي من حقوق الإنسان المتضمنة في هذه المواثيق، ويشتمل هذا الحق على حق

تقرير المصير الفردي، وحق تقرير المصير الجماعي سواء بسواء، كما أنه يشتمل على تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وليس تقرير المصير السياسي فقط. ومن جهة ثالثة، فإن تقرير المصير هو حق للمجتمع، له أن يمارسه قبل عملية التحرير، وخلالها، وكذلك بعد إنجازها أيضاً. وإذ أن تقرير المصير يعتبر في الدراسات السياسية بمثابة عنوان ومحرك المسألة الوطنية، فإن الغائب، هنا، أن تقرير المصير يمثل، أيضاً، مضمون وهدف العملية الديمقراطية. إذ أن البشر يجتمعون، ويعملون معاً، من أجل تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويعني ذلك أن الفصل القائم في بعض الدراسات بين العملية الديمقراطية والعملية الوطنية هو فصل مفتعل، فحقيقة الأمر تدور، أساسا، حول مسألة واحدة، تتم (أو لا تتم)، سواء خلال مرحلة التحرر، أو بعدها، هي مسألة حق تقرير المصير. فمرحلة التحرر هي مرحلة عمل (أو لا عمل) من أجل الاستقلال الذي هو تحقيق لحق الشعب الديمقراطي في تقرير مصيره، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً. أي أن مرحلة التحرر، إذا خيضت نحو الاستقلال، هي مرحلة نضال من أجل الديمقراطية بما هي عملية التحرر الوطني، ونضال من أجل التحرر الوطني بما هو عملية ديمقراطية. أما بعد إنجاز التحرر الوطني، والوصول إلى الاستقلال، فإن الشعب، في ظل نظام ديمقراطي، يجتمع ويعمل، معاً، من أجل تقرير ومتابعة تنفيذ القضايا المتعلقة بمصيره، سواء كانت سياسية (وطنية باللغة الدارجة)، أو اقتصادية، أو اجتماعية، (ديمقراطية، وفق الخلط الذي ابتدعه الماركسيون التقليديون بين الديمقراطية والمسألتين الاقتصادية والاجتماعية، كما سنرى).

إن تقرير المصير الفردي، والجماعي (أي ضمن جماعات وأحزاب) لا يعيقه (إذا توفرت الإرادة لدى الأفراد ولدى الجماعات) وجود الاحتلال

ومنع الشعب من تقرير مصيره. وإلا، كيف نفسر قرارات الأفراد الحرة بالتضحية بأنفسهم من أجل الوطن خلال مسيرة النضال ضد الاحتلال؟! وكيف نفسر تكون تنظيمات سرية في ظل الاحتلال وأعمال هذه التنظيمات؟! إن كل ذلك لا يمثل سوى تعبير عن قرارات ديمقراطية حرة تناهض الواقع القائم.

والحال ذاته يتعلق بالاقتصاد والمجتمع والسياسة، فغياب الاستقلال السياسي للشعب، لا يمنع أن يكوّن الشعب وحدات ديمقراطية، على مستوى الاقتصاد والمجتمع، تساعد في تعزيز العمل من أجل الاستقلال السياسي. وقد عرفنا ذلك، في بلادنا، إبان الانتفاضة، خاصة خلال سنتيها الأولى والثانية، حيث ترابطت حلقة النضال، من أجل التحرر السياسي، ببناء وحدات اقتصاد بيتي وتعاونيات وهيئات للتكافل الاجتماعي وغير ذلك.

إن تحديد المفاهيم، بشكل دقيق، يساعدنا على الخروج من دائرة التخبط والالتباس التي تنظر للمسألة الوطنية الديمقراطية على أنها مسألتان لا مسألة واحدة، وكذلك مما نجم عن هذا الالتباس من فصل بينهما في الممارسة أدى إلى تحويل العملية الوطنية إلى عملية نخبوية فاسدة ومفسدة وبيروقراطية. وقد عانى من هذا الالتباس كل من الدراسات الماركسية، بشكل عام، وكذلك مواقف الاتجاهات الفلسطينية المختلفة، وطنية كانت، أم إسلامية، أم يسارية. وأزعم، هنا، أن تقسيم هذه المسألة الواحدة إلى مسألتين إنما ينطوي على خلل في الفهم للمسألة الوطنية، التي يصار، في الممارسة، إلى حصرها في قضية التحرر من الاحتلال، مع أنها أوسع بكثير من أن يتم اختزالها في هذا الجانب الجزئي فقط. والملاحظات التالية تفيد لتوضيح هذا الزعم:

أولاً: أعتقد أن المسألة الوطنية الديمقراطية ليست مسألة واحدة فقط، عندما تدار العملية الوطنية بأسلوب المشاركة الديمقراطية الواسعة، سواء

قبل الاستقلال، أو بعده، ولكنها مسألة واحدة، أيضاً، حينما تدار العملية الوطنية بأساليب غير ديمقراطية، فحينها، لا يكون العطب ديمقراطياً فقط، بل عطباً وطنياً أيضاً، ينم، إما عن نقص في فهم المسألة الوطنية، أو، حتى، عن تفريط مقصود، أو غير مقصود، (سيّان) بها.

وإذ أن المسألة الوطنية هي مسألة الديمقراطية، سواء قبل الاستقلال أو بعده، فإن غياب الديمقراطية هو غياب للمسألة الوطنية في نفس الوقت، والعكس بالعكس. والحال العربي من الخنوع والخضوع هو مثال ساطع في هذا الخصوص.

ثانياً: إن توضيح مفهوم "المسألة الوطنية" هو توضيح مطلوب من أجل إزالة اللبس الوارد لدى الحديث عن مسألتين هما مسألة واحدة، وفي هذا الصدد، يهمني ذكر ما يلي:

١. المسألة الوطنية لا تقتصر على ما يتم قبل الوصول للاستقلال، وبالتالي اعتبار المسألة الوطنية منتهية بعد الوصول إلى هذا الاستقلال. إن هذا الفصل بين مرحلة تحرير وطني تليها مرحلة استقلال، مسؤول، بدرجة معينة، عن الفصل بين القضية الوطنية وقضية الديمقراطية. وأزعم، هنا، أن أهمية المسألة الوطنية تتعزز بعد الاستقلال، وإن كانت تتخذ أشكالاً جديدة، سواء على مستوى تطبيقاتها الداخلية، أو تطبيقاتها في العلاقات الخارجية للدولة الوطنية.

٢. إن المسألة الوطنية لا تنحصر في الجانب السياسي، بل إن لهذه المسألة أوجهاً اجتماعية اقتصادية أيضاً. ويؤدي فهمها، كذلك، لتعزيز قدرتنا على أن نعقلها مجدداً بوصفها غير منفصلة عن العملية الديمقراطية التي يجب أن تتخللها لضمان عدم حدوث عطب في المسألة الوطنية نفسها.

٣. إن المسألة الوطنية لا تتمثل في العمل لصيانة استقلال الدولة من

الأخطار والتدخلات الخارجية فقط، ولكنها مسألة داخلية، أيضاً، تتعلق بالاهتمام بالمواطن، وتلبية حاجاته، ومشاركته، وحماية أمنه، (وليس إهدار هذا الأمن كما يجري في الجزائر، مثلاً). وجلي، أن مشاركة المواطن ينبغي أن يجري الاهتمام بها، سواء قبل الاستقلال، أو بعد إنجازه. وتمثل مشاركة المواطن الهدف الرئيسي للعملية الديمقراطية، كما هو معلوم.

٤. إن المسألة الوطنية لا تعني أن يكون الشعب مكوناً دائماً على أساس مفهوم الأمة- الدولة، بل إنها قد تتجلى، أيضا، من خلال دول تعيش فيها عدة شعوب أو تكوينات متعددة ثقافياً، وحينذاك، فإن المسألة الوطنية تكون تعبيراً عما تجمع عليه هذه "التعدديات" الداخلية، وحتى تكوّن هذا التعبير، فإنه من الضروري أن يتم الوصول للإجماع المطلوب بشكل ديمقراطي.

٥. إن المسألة الوطنية لا تعني الانغلاق، خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة، التي صارت تتطلب "صيغة تكاملية، وليست انفصالية، للتطور الوطني"، (قسيس، ١٩٩٥ ص ٢٣). ويعني ذلك، الانفتاح، وتقبّل الآخر، على المستوى الدولي، ما أمكن، على قاعدة من الندية والتكافؤ والمساواة، أي تطبيق قواعد العمل الديمقراطي على المستوى الدولي.

وألفت انتباه القارئ هنا، للعودة إلى إحدى المحاولات الهامة لتوضيح سعة المسألة الوطنية، ويتمثل ذلك في ورقة الدكتور جورج جقمان بعنوان "ما هو العمل السياسي؟"، وقد نشرت هذه الورقة ضمن كتاب صدر عن مؤتمر مواطن حول أزمة الحزب السياسي الفلسطيني (مواطن، ١٩٩٦، ص ٧٥-٨٣).

ثالثاً: لا بد أن تتب توضيح مفهوم المسألة الوطنية مناقشة بعض الالتباسات في مفهوم الديمقراطية، بطريقة تجعلها تفهم على أنها شيء آخر غير

المسألة الوطنية. وأبدأ، أولاً، بالالتباسات التي سببتها بعض الكتابات الماركسية، ثم آتي للالتباسات المثارة على المستوى الفلسطيني.

ان الدراسات الماركسية التقليدية قد عنت بالديمقراطية، عموماً، مرحلة ثورية تسبق مرحلة الثورة الاشتراكية، ونجد، في دراسات ماركسية عديدة، تعبيراً يقول بـ: "أن الثورة الديمقراطية هي مرحلة أولى، ومقدمة للثورة الاشتراكية التي ستليها". ويعود هذا الفهم إلى لينين، وخاصة في كراسة "خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية" (لينين، ١٩٠٣). في هذه الكراسة، أوضح لينين أن البرجوازية الروسية عاجزة عن تحقيق المهمات البرجوازية من تصنيع، ورسملة للزراعة، وتحقيق الاقتراع العام، وغيرها في روسيا. وبلغة لينين، فإن "وضع البرجوازية، بوصفها طبقة في المجتمع الرأسمالي، يولد، حتماً، تذبذبها في الانقلاب الديمقراطي. ومجرد وضع البروليتاريا، بوصفها طبقة، يضطرها أن تكون ديمقراطية منسجمة إلى النهاية" (لينين، ص ٣٣٢-٤٤٣). ويقول، أيضاً: "البرجوازية تتطلع إلى الوراء خوفاً من التقدم الديمقراطي الذي يهدد بزيادة قوة البروليتاريا، بينما ليس للبروليتاريا ما تفقده سوى سلاسلها. وأمامها عالم تكسبه بواسطة الديمقراطية" (لينين، ص ٤٤٣). ويحلل لينين،بعد ذلك، رفض البرجوازية للاقتراع العام بسبب ميلها للمساومة مع القيصرية على حساب العمل لإقامة نظام ثوري جمهوري يقوم على أساس طرد القيصر.

من هذه الاقتباسات يفهم أمران:

أولاً: أن المهمات البرجوازية هي ذاتها المهمات الديمقراطية التي تمثل خطوة على طريق التحول الاشتراكي لاحقاً.

ثانياً: أن عدم قدرة البرجوازية على إنجاز مهماتها (وخيانتها لقضيتها بنفسها، حسب تعبير لينين)، تتبعه ضرورة أن تنجز البروليتاريا هذه

المهمات بطريقة تخدم مصالح البروليتاريا أكثر مما تخدم مصالح البرجوازية، ويكون ذلك عبر اشتراك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي في حكومة ثورية مؤقتة، يخضع ممثلو الحزب فيها لرقابته (أي رقابة الحزب)، وتكون مهمات هذه الحكومة متضمنة لما يلي:

"توزيع الملكية العقارية توزيعاً جديداً جذرياً في صالح الفلاحين".

"تطبيق الديمقراطية التامة المنسجمة إلى النهاية تطبيقاً يذهب إلى حد إعلان الجمهورية".

"اقتلاع خصائص الاستبداد الآسيوي حتى أعمق جذورها".

"تحسين أوضاع العمال تحسيناً جدياً، ورفع مستوى حياتهم".

"نقل الحريق الثوري إلى أوروبا". (لينين، ١٩٠٣ ص٤٥٠).

وبلغة أخرى، يحدد لينين مهمات هذه "الدكتاتورية الديمقراطية" بأنها تتضمن "القضاء على بقايا القنانة" و"تأمين تطور الرأسمالية، بمنتهى الاتساع والحرية والسرعة".... ومرة أخرى، يحدد ذلك، لاحقاً، بأنه يتضمن "تحقيق الانقلاب الديمقراطي"، و"الدفاع ضد الثورة المضادة"، و"القضاء، فعلاً، على كل ما هو مخالف لسيادة الشعب". (لينين، ١٩٠٣ ص ٥٤٥).

إن تحديد لينين للمهمات الديمقراطية على أنها هي ذاتها المهمات البرجوازية (أو التي تخونها البرجوازية خائنة بذلك نفسها) هو تحديد غير مطابق للمعطيات، فالديمقراطية لم ترتبط، من حيث منشئها، بالبرجوازية، كما أن الديمقراطية البرجوازية هي محطة، فقط، في تطور الديمقراطية التي امتازت فيها الممارسة الديمقراطية بالإثنية والطبقية والنخبوية، ولا يمكن اعتبار هذه المحطة محطة نهائية في تطور الديمقراطية.

كذلك، ينطوي تعامل لينين مع الديمقراطية على مضمون ذرائعي، حيث

الديمقراطية عنده هي محطة للتحول الاشتراكي اللاحق الذي يلغيها ويتجاوزها. ونستذكر، هنا، ما طرحناه في سياق سابق حول زوال الديمقراطية، من وجهة نظر لينين، في المجتمع الشيوعي بسبب زوال الحاجة إليها، في رأيه. (سالم، ورقة غير منشورة عن الديمقراطية).

وإضافة لذلك، فإن لينين قد رأى أن الديمقراطية في حركة التحرر الوطني تظهر من خلال اتجاه اجتماعي محدد أسماه بـ"الديمقراطية الثورية".. أي أن الديمقراطية تتحول، هنا، من عملية لتنظيم قواعد الاجتماع البشري إلى تسمية لاتجاه سياسي- اجتماعي محدد. والمفارقة، هنا، أن هذا الاتجاه يكون "ديمقراطياً ثورياً" لأنه يسمي نفسه كذلك، ويصدر القرارات والأوامر انطلاقاً من قناعته بأنه كذلك، وعلى "الجماهير"، بالتالي، أن تقتنع، وتأخذ بهذا الأمر.

ويذكرنا هذا بتسمية بعض منظمات اليسار الفلسطيني لنفسها باسم "البديل الديمقراطي"، وأحياناً يقال "البديل الديمقراطي الثوري"، أو "البديل الديمقراطي التقدمي". وينشأ عن هذه التسميات تصورات خاطئة بأن تحقيق الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني يتأتى، فقط، إذا استلم هذا البديل الحكم أو دفة القيادة، هذا فضلاً عما تحويه هذه التسميات من احتكار للديمقراطية "الحقيقية الثورية" التقدمية من قبل القائلين بها، (أي بهذه التسميات).

وفي تأويل خاص لآراء لينين، سابقة الذكر، عن العلاقة بين الديمقراطية والمسألة الوطنية، فقد فُهمت وموروست الديمقراطية، من قبل الماركسيين- اللينينيين في بلدان المشرق، لاحقاً، على أنها تساوي المسألة الطبقية، ووضعت هذه المسألة في مرتبة أعلى وأهم من المسألة الوطنية، التي صورت على أنها مسألة خاصة بالبرجوازية، فيما على البروليتاريا أن تركز على مصالح الطبقات الكادحة! وبهذا الاتجاه، رأى هؤلاء الماركسيون - اللينينيون أن الديمقراطية هي بمثابة ما يتم تطبيقه على المستويين

الاجتماعي والاقتصادي، ... وبهذا الفهم، تصبح الديمقراطية هي برنامج التحول والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية. ونجم هذا الفهم، الذي انتشر في فترة حكم عبد الناصر في مصر، عن ازدراء الماركسيين التقليديين للديمقراطية السياسية بوصفها ديمقراطية برجوازية، ونظرتهم للديمقراطية الحقيقية على أنها تحقيق لمصالح وحاجات البروليتاريا وحلفائها اجتماعياً واقتصادياً. وفي الممارسة، قاد ذلك إلى إهمال من الماركسيين العرب لمسألة استلام السلطة السياسية، وأصبحوا يتعاونون، بدل ذلك، مع الأنظمة التي يعتبرونها أقرب لمفاهيمهم الاقتصادية والاجتماعية. ولعمرنا، فإن هذا الفهم ينطوي على نقص في فهم المسألة الوطنية بوصفها تشمل الجانب السياسي، إضافة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهو نقص ناجم عن المفهوم الماركسي التقليدي الذي يعطي الأولوية للمسائل الطبقية على حساب المسائل الوطنية.

وخلاصة القول هنا، أن الاتجاهات الماركسية التقليدية قد تعاملت مع الديمقراطية من منطلق مصلحة البروليتاريا وفئات الكادحين فقط دون باقي المجتمع، وخلق ذلك نظرة طبقية ضيقة جعلت الأطروحات الماركسية حول الديمقراطية تظهر في التطبيق، أحياناً، بطريقة تبدو فيها متناقضة مع المسألة الوطنية لصالح المسألة الطبقية. وعندما حاول الماركسيون علاج هذا التناقض انتقلوا من الضد إلى الضد. فإذا كانوا، في الماضي، يقولون بأولوية المسألة الطبقية (الديمقراطية برأيهم) على المسألة الوطنية (بفهمهم الضيق لهذه المسألة الأخيرة بوصفها مسألة استقلال وطني فقط)، فإن بعضهم يقول، اليوم، بأن المسألة الوطنية هي (مسألة تحررية)، وليست مسألة قضية ديمقراطية، كما كان يقال سابقاً، مؤجلين، بذلك، مسألة الديمقراطية إلى ما بعد إنجاز المسألة الوطنية التحررية السابقة لها. (راجع، على سبيل المثال، وثائق المؤتمر الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للعام ١٩٩١، مقارنة بوثائق مؤتمرها الرابع للعام ١٩٨١،

في هذا الخصوص).

وبهذه الطريقة، أصبحت المسألة الوطنية الديمقراطية ليست مجرد مسألتين، بل تعقدت أكثر بأن أصبحت مرحلتين، الأولى منهما، هي المرحلة الوطنية التحررية، والثانية، هي المرحلة التي يصبح فيها من الممكن أن تقترن المهمات الوطنية بالديمقراطية. ويفهم من ذلك، أن موقع المسألة الديمقراطية ثانوي في المرحلة الوطنية التحررية، التي تنتهي بالتخلص من الاحتلال. وبعد إنجاز هذه المرحلة، يصبح من الممكن الانتقال إلى طور تغدو فيه المسألة الديمقراطية مسألة رئيسية مترجمة في مهمات ومسؤوليات تحمل اسم "المهمات الديمقراطية". ومجدداً نقول، أن المسؤول عن هذا الخلط هو فهم المهمات الديمقراطية بطريقة تختزلها الى بعض المهمات الاجتماعية الاقتصادية فقط، فيما هي ليست كذلك. وفي هذا الإطار، فإن بعض الماركسيين يرون أن المهمات الديمقراطية تتضمن الإصلاح الزراعي، وإشاعة التعاونيات، والتصنيع الثقيل، وغيرها من المهمات التي تدخل في مجالات البناء الاقتصادي والاجتماعي. فيما الديمقراطية لا تتجاوز القواعد التنظيمية للاجتماع البشري، كما سنبين في أكثر من مكان في هذه الدراسة.

إن فهماً للمهمات الديمقراطية، بهذه الطريقة، يجعلها، منطقياً، غير ممكنة التحقيق بشكلها التام، سوى بعد إنجاز الاستقلال الوطني عن الاحتلال. أما فهم الديمقراطية (وكذلك العملية الديمقراطية)، على حقيقتها، كقواعد للاجتماع البشري، فإنه ينهي الفصل المفتعل بين مرحلة أدنى تكون فيها الديمقراطية أمراً ثانوياً، ومرحلة أعلى تصبح فيها الديمقراطية رئيسية، كما فعلت الجبهة الشعبية في المثال المذكور أعلاه. فتنظيم الاجتماع البشري، على أسس المشاركة في النقاش، والقرار، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم، هو أمر مطلوب في كل الأوضاع والظروف.

وعدا الطرح الماركسي التقليدي، فإن الطرح الوطني الفلسطيني قد قام

على أساس اعتبار المرحلة مرحلة تحرر وطني لا تحتمل الصراع الطبقي، من جهة، ولا الحديث عن الديمقراطية، من جهة أخرى. والطرح الفتحاوي (نسبة لحركة "فتح"، كبرى الفصائل الفلسطينية) هو الطرح الأبرز في هذا الصدد، وسنعود لتفاصيل هذا الطرح ونتائج تطبيقه، وكذلك سنعود، مجدداً، إلى طرح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في السياق اللاحق من هذه الدراسة. ونكتفي، هنا، بأن نواصل بحث المعضلات النظرية للمسألة الوطنية الديمقراطية، لننتقل، بعد ذلك، للمعضلات العامة للمسألة الوطنية الديمقراطية في الواقع الفلسطيني.

من المسألة الوطنية إلى مسألة النضال الوطني

وإذا كان يمكن للمسألة الوطنية أن تدار وفق الأساليب الديمقراطية، ويمكن ألا تدار وفق ذلك أيضاً، فإن هنالك تمييزاً خاصاً لمسألة النضال الوطني الذي يكون لازماً عندما يكون الوطن خاضعاً للاحتلال (الكلي أو الجزئي)، أو خاضعاً للحصار (كما هو حال العراق وليبيا والسودان اليوم)، وهكذا.

فهل يتناقض النضال الوطني مع المسألة الديمقراطية؟ وكيف؟ وبأي معنى؟

إن التناقض بينهما على مستوى ممارسة النضال الوطني نفسه، هو أمر غير وارد، كما بينّا، بل على العكس من ذلك، فإن مصلحة استمرار النضال الوطني ووصوله للنجاح يتطلبان أوسع عملية مشاركة ديمقراطية في هذا النضال.

ولكن، في المقابل، قد تبرز أجندة معادية للأهداف الوطنية، ويقوم حاملو هذه الأجندة برفع لواء دعوة ديمقراطية بفهم معين من أجل تحقيق التهدئة (Pacification)، (حسب اللفظ الذي اخترعه وزير الخارجية

الأمريكي، جورج شولتز، في الثمانينيات من هذا القرن)، تجاه الأعداء والتسامح معهم وتقبّلهم، وبما يخدم، بالتالي، إجهاض النضال الوطني والدفع نحو التخلي عن الأهداف الوطنية. وتشير التجربة الفلسطينية، وكل مساعي التطبيع التي شهدتها، والدعوات التي تتعزز في السنوات الأخيرة، للجمع بين "الديمقراطية والسلام"، ونشر "الثقافة الديمقراطية من أجل السلام"، وغير ذلك، إلى أن هذه الأجندة قائمة وتمارس من أجل احتواء وامتصاص نقمة وتهدئة الشعب الفلسطيني أولاً، وجرّه، بعد ذلك، للتواضع (كلمة ملطفة للتنازل) بشأن أهدافه الوطنية، دفعة وراء دفعة. وفي هذا الإطار، أعتقد أن ما كتبه برهان غليون، لمجلة "المستقبل العربي" عام ١٩٩٦، صائب تماماً، حيث ورد في مقالته بأن "الديمقراطية التي تتحدث عنها المؤسسات الدولية هي جزء من استراتيجية الهيمنة والاحتواء العالمية" (المستقبل العربي، عدد ١١ ،١٩٩٦).

وللحق، فإن هذه الأجندة المتلفعة بغطاء الديمقراطية، تتناقض مع جوهر الدعوة الديمقراطية، فهي إذ تقوم على التهدئة والاحتواء وإخضاع الضعيف لإرادة القوي، فإنها، بذلك، تقع، بشكل كامل، على طرف نقيض مع الدعوة الديمقراطية القائمة على الندية والتكافؤ والمساواة وعدم الهيمنة. وإذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، اليوم، لأن تكون مركز الديمقراطية في العالم، فإن الدعوة الديمقراطية تتناقض، أساساً، مع وجود مركز موجّه وتنطلق من مبدأ تساوي الجميع، فلا مجال للجمع بين الديمقراطية وبين احتكارها والاستئثار بها من قبل طرف ما، مما يعكس روحاً لا زالت متأثرة بفترة الحرب الباردة، حيث كان التعامل مع الديمقراطية تعاملاً ذرائعياً استخدامياً، فهي سلاح ضد العدو، ولكنها ليست موضوعاً للتطبيق، وهي موضوع للدعاية وللمحاضرات الفوقية، ولكنها ليست موضوعاً للتنمية في كافة مجالات الحياة، إذ أنها إذا ما نمت، فإنها تصبح بعبعاً يهدد مصالح المحتكرين والمستأثرين.

وفي الطرف المقابل لما أوردناه أعلاه، فإنه لا ينبغي القبول بواقع تأجيل الديمقراطية بذريعة التخوف من استخدامها من قبل القوى المهيمنة على العالم ضدنا، وضد أهداف نضالنا الوطني. وبدل ذلك، فإن الأسلم، من وجهة نظر هذه الدراسة، هو فضح وتعرية نفاق وكذب بعض التطبيقات والدعاوى الغربية حول الديمقراطية وقيامها على الإخضاع والهيمنة، واستبدال ذلك بتطبيق ديمقراطية قائمة على المساواة والندية والتكافؤ واحترام كرامة كل فرد من أفراد الشعب الفلسطيني، بحيث تمكننا هذه الديمقراطية من مجابهة التحديات الخارجية، بما في ذلك الدعوات الديمقراطية الزائفة.

ويقتضي منطق عدم قبول كل النزعات الاحتكارية والاستئثارية المتلفعة بغطاء الديمقراطية، ألا يتم، أيضاً، قبول قيام الماركسية التقليدية باصطفاء مهمات وطنية معينة وإطلاق اسم مهمات ديمقراطية عليها. إذ أن السؤال يصبح، حينذاك، متعدد الأوجه: كيف اصطفيت هذه المهمات دون غيرها؟ وما هي معايير تمييزها عن سواها؟ هذا، ناهيك عما يخلقه هذا الاصطفاء من خلط، حيث تدخل إلى عالم الديمقراطية قضايا لا يستطيع أن يحتملها هذا المفهوم المحدود المتعلق بقواعد تنظيم الاجتماع البشري.

وقبالة هذا وذاك، فإن التعبير "مهمات وطنية ديمقراطية" هو تعبير ينبغي أن يكون، من وجهة نظرنا، مقبولا بطريقة واحدة فقط، وهي فهمه بأنه يعني أن هنالك مهمات وطنية يتم التعاطي معها لإنجازها بطرائق ديمقراطية. أما أي فهم آخر لتقسيم المهمات إلى وطنية، وأخرى ديمقراطية تنقل، تعسفاً، من المجال الوطني إلى المجال الديمقراطي، الذي لا يتسع لها، فهو فهم يقود إلى الخلط، والى مرحلة المهام، بطريقة تضر بمشاركة الشعب، الذي هو المصدر الرئيسي للسيادة وللممارسة الديمقراطية، سواء بسواء.

وفيما خلط الماركسيون اللينينيون العرب، وقسموا المهمات الوطنية

الديمقراطية، فإن الثورة الفيتنامية قد نجحت بحل مشكلة وحدة المسألة الوطنية الديمقراطية في تمايز عن الثورة الروسية. ففي إطار الثورة الروسية، كان النموذج المطلوب، حسب لينين، عام ١٩٠٣، هو مشاركة الحزب في حكومة ثورية مؤقتة ليقوم، بدوره، في تحقيق مطالب وحقوق العمال. أما في فيتنام، فالمشاركة كانت شعبية، وكان الحزب، على الدوام، مسهلاً ومنسقاً لعملية مشاركة الشعب فقط، وليس ذا دور فوقي "يوصل الوعي للطبقة العاملة من خارج نضالها النقابي"، حسب تعبير لينين، في كتابه الشهير، "ما العمل؟".

وقد تميزت الثورة الفيتنامية بوجود جبهة وطنية واسعة بقيادة حزب الشغيلة الفيتنامي، وكذلك وجود سلطة شعبية. ومن مظاهر وجود هذه السلطة تشكيل جيش الشعب، الذي تضمّن قسم الشرف للعضوية فيه النقطة التاسعة التي تقول: "احترام الشعب، مساعدة الشعب، الدفاع عن الشعب". وتميزت العلاقات داخل جيش الشعب هذا بالديمقراطية، حيث قامت على العلاقات الطيبة بين الضباط والجنود، ومعالجة المشاكل بروح أخوية، وتشجيع المبادرة (كتاب التجارب، بدون تاريخ إصدار).

ويعلمنا بحث آخر كيف مارس الفيتناميون الديمقراطية في ظروف القتال ضد المستعمرين الخارجيين من جهة، وضد الإقطاع المحلي، من جهة أخرى. ففي عام ١٩٢٠، أدت حركة ثورية فلاحية إلى إنشاء لجان فلاحية، أدارت الحياة السياسية والاجتماعية بجميع وجوهها، وألغت الضرائب، وأعادت توزيع مزارع الأرز والأراضي المشاع على الفلاحين. وفي وقت لاحق، كان شعار الثورة الفيتنامية شعاراً مزدوجاً، يجمع بين العمل من أجل الاستقلال الوطني وتطبيق شعار "الأرض لمن يفلحها"، وجرى تطبيق هذا الشعار في كل الظروف. وتمت الانتخابات للمجالس الشعبية في ظروف الحرب بتاريخ ١٩٤٦/١/٦، حيث جرت هذه الانتخابات في جميع أنحاء البلاد، وقامت المجالس المنتخبة، بدورها،

بانتخاب اللجان الشعبية في عموم أنحاء فيتنام. وعندما خضع جنوب فيتنام للولايات المتحدة الأمريكية، منذ الخمسينات، وضع برنامج للعمل في الجنوب المحتل، وبرنامج آخر للعمل في المناطق المحررة. وفيما ركز برنامج الجنوب على إقامة مؤتمر استشاري بغية تنظيم انتخابات لإعادة توحيد البلاد، والعمل من أجل تحسين ظروف معيشة المواطنين، ومن أجل الحريات الديمقراطية، ومناهضة الإرهاب والمذابح، فقد تضمن برنامج المناطق المحررة إقامة لجان شعبية للإدارة الذاتية ومصادرة أراضي الملاكين العقاريين المستبدين وتوزيعها على الفلاحين الفقراء. وفي كل الأحوال، كان الشعار المطروح، والذي تم تنفيذه في الممارسة، هو "خوض الشعب كله لحرب المقاومة"، وبهذه المشاركة، وبسببها، حقق شعب فيتنام النصر على الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار هذه الحرب الشاملة، نشأت حركات اجتماعية لكافة الفئات الاجتماعية ورفعت شعاراتها وتابعت تنفيذها.

فعلى الصعيد العمالي، طالبت حركتهم العمالية بثلاث مهمات: خدمة الإنتاج والكفاح بصورة جيدة، وحفز الثورة التقنية، والثورة الأيديولوجية والثقافية.

وعلى صعيد النساء: ثلاث مهمات هي ضمان الإنتاج والأعمال الخاصة، وضمان الأعمال المنزلية، وضمان الخدمة الكفاحية.

وعلى صعيد المدرسين والفلاحين، رفع شعار "الاثنان جيدان" ويقصد بذلك: التعليم جيد، والزراعة جيدة.

وعلى صعيد الكوادر والمستخدمين، رفعت شعارات "التحسينات الثلاثة"، وهي: تحسين العمل، وتحسين التنظيم، وتحسين طريقة العمل.

وعلى صعيد الشعب، رفع شعار "للثلاثة متأهب": متأهب للنضال، متأهب للانخراط في الجيش، ومتأهب للذهاب إلى أي مكان، والقيام بأي عمل،

حسب متطلبات الوطن.

وعدا ذلك، فقد رفع شعار أن المتازين الاثنين هما: الكفاح والإنتاج **(موجز تاريخ حزب شغيلة فيتنام، ١٩٧٦)**.

وبدون استطراد أكثر، فإن هذا الإبداع هو نتاج ثورة قامت على أساس المشاركة الشعبية التي فجرت هذا الإبداع، محققة الديمقراطية، والنقاش، والحوار، والقرار الديمقراطي، ومن ثم متابعة التنفيذ والتقييم معاً. أي، ديمقراطية قائمة على المشاركة في كافة مراحل العمل. وبهذا، فهي تختلف عن طريقة روسيا، حيث قامت المشاركة على أساس نيابة الحزب عن الشعب في النقاش، والحوار، والتمثيل، والمتابعة، والتقييم.

إننا، هنا، أمام نموذج طبّق الديمقراطية في مرحلة النضال الوطني بطريقة تخدم مصالح الشعب، ولم يؤجلها بذريعة أن التحرر الوطني يسبق الديمقراطية، وغير ذلك من أطروحات الماركسيين العرب والفلسطينيين.

إن نموذج فيتنام هو مثال على ديمقراطية المستعمَر (بفتح الميم الثانية)، مقابل عدم ديمقراطية المستعمِر (بكسر الميم الثانية). أما في روسيا، فبيروقراطية الحزب كانت في مواجهة فساد وظلم وقمع النظام القيصري، وبالتالي، انهارت، كما انهار النظام القيصري. وفي بلدان أخرى، عديدة، لم تنجح حركات التحرر الوطني في بناء أنظمة ديمقراطية بعد استلامها للسلطة، وذلك لعدم ديمقراطيتها، ولإقصائها الشعب عن المشاركة من جهة، ولإنشائها نظاماً تابعاً على المستوى الخارجي، من جهة أخرى.

استنتاجات ختامية

مما تقدم، يمكن الاستخلاص أن عملية التحرر الوطني تتم عبر مرحلتين متتاليتين زمنياً، ومنفصلتين نسبياً: الأولى منهما، هي مرحلة النضال

من أجل الاستقلال الوطني. والثانية، هي مرحلة البناء الوطني الذي يتم بغالبيته بعد الحصول على الاستقلال الكلي أو الجزئي. هذا، علماً أن بعض جوانب البناء الوطني من الممكن أن تتم خلال مرحلة النضال الوطني ضمن عملية تراكمية ضاغطة على الاحتلال، من أجل التحضير للاستقلال، من جهة، ومن أجل تقوية وتصليب البنية الداخلية، وتمكينها من الصمود، والمقاومة، وتطوير المقدمات الذاتية الداخلية، من جهة أخرى.

وقد تمثل الخلل في فهم العملية الأولى (أي النضال الوطني) على أنها مرحلة سابقة للديمقراطية، وقام هذا الخلل على تصور أن الديمقراطية تتمثل في مهمات اجتماعية لا يمكن إنجازها بدون استقلال، وانعكس هذا الخلل عن الخلط بين مهمات البناء الوطني والديمقراطية اللتين صوّرتا كأنهما أمر واحد. هذا، علماً بأن الديمقراطية، بما هي قواعد للاجتماع والعمل البشري المشتركيْن، يمكن، بل وينبغي، أن تتخلل النضال الوطني نفسه وأحزابه من حيث طريقة بنائها الداخلي، وعلاقاتها بأعضائها، وبالمواطنين، كما ينبغي أن تتخلل عملية البناء الوطني عبر إيجاد أوسع قاعدة ممكنة للمشاركة في التشاور والعمل من أجل إنجاز العملية المذكورة.

ويخطئ من يظن أن الخلطين المذكورين يعبران عن فهم خاطئ لدى الماركسيين فقط، بل إن الكتابات، غير الماركسية، أيضاً، قد وقعت في نفس المطب، وعلى سبيل المثال، لا الحصر، فإن إحدى آخر الدراسات عن النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين لمحمد خالد الأزعر، (١٩٩٦، ص ٣٢) لا تزال تناقش الديمقراطية على أنها مسألة تتم بالتوازي مع عملية التحرر الوطني، فيما، إن حقيقة الأمر، أن الديمقراطية هي مسألة تتخلل عملية التحرر الوطني أو لا تتخللها، وذلك حسب بنية هذه العملية، وأحزابها، ومستوى تطور المجتمع الذي تتم فيه.

إن جوهر الدرس، الآن، يتمثل في ضرورة إعادة الاعتبار لمسألة إمكانية تخلل الديمقراطية لمرحلة النضال الوطني، والتوقف عن تأجيل ذلك باسم عدم تحقق الاستقلال، والحاجة للقرارات الآمرة السريعة في مواجهه الاحتلال. فقد دللت التجربة الفلسطينية، بوضوح، في هذا المجال، أن نهج الأوامر قد وأد المشاركة الشعبية، وأضعف الثورة الفلسطينية، وخلق أزمات متتالية بين تيارات فصائل م.ت.ف. وقواعدها. فيما قاد نهج المشاركة، الذي ساد، خاصة خلال السنتين الأولى والثانية من الانتفاضة، إلى توسيع المشاركة الشعبية، وإعادة العافية للثقة والتعامل الداخليين في المجتمع الفلسطيني، وعلى كافة المستويات. وبقي ذلك قائما إلى أن أدت الهيمنة الفصائلية لوأد المشاركة الشعبية، عبر تكريسها لنهج الأوامر القائم على عمل سهل، حيث يكفي أن يجتمع أربعة أشخاص، ويقرّوا بياناً يتضمن فعاليات، ويوزعونه على الجميع، وقد نجح هذا العمل السهل لبعض الوقت، بسبب اندفاعية المواطنين الانتفاضية، ثم بدأت التذمرات والتشققات تظهر نتيجة تراكم النتائج السلبية للممارسات الآمرة من جهة، ونتيجة التوجهات التي بدأت تظهر باتجاه تسوية سياسية، من جهة أخرى.

قد يقال أن هذا الدرس متأخر الآن، خاصة وأننا أنهينا مرحلة النضال الوطني. وهذا القول مردود من زاوية أن النضال الوطني لا زال مستمراً أولاً خاصة في ظل استمرار سيطرة الاحتلال على ما يزيد عن سبعين بالمائة من أراضي الضفة الفلسطينية، وأربعين بالمائة من أراضي قطاع غزة، وثانياً، فإن نشوء مهمات البناء الوطني مع نشوء السلطة الوطنية متداخلان مع استمرار النضال الوطني، مما يجعل من الملحّ أن يكون أداء كلتا المهمتين (البناء والنضال الوطني، سواء بسواء) أداء تتخلله الممارسة الديمقراطية من الرأس إلى الكعب، وبالعكس.

لنتخيل لو كانت بنية منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها اكثر ديمقراطية،

ألم يكن ذلك ليؤدي نحو أن يكون إنتاجنا اليوم افضل؟ إن الجميع قد يجيب على هذا السؤال بالإيجاب. والخلاصة، هنا، هي أن حركات التحرر يمكن أن تكون، حتى في ظل اكثر الأوضاع سرية، حركات ديمقراطية في علاقاتها الداخلية أولا، (عبر ضمان الاجتماعات الدورية، والتقارير المتبادلة بين أعلى وأدنى، والإعلام الداخلي عن كل ما هو جديد، واستفتاء الأعضاء في الأمور الهامة، وانتخاب الهيئات لمسؤوليها، والدور الطليعي للمسؤولين المنتخبين، والتغيير الدوري لهؤلاء المسؤولين، وهكذا). وفي علاقاتها مع المواطنين، ثانياً، والأمثلة التي أوردناها من الثورة الفيتنامية حول علاقة الحزب بجماهيره مفيدة بهذا الصدد.

نعم، إن الانتخابات الكاملة قد تكون غير واردة في ظل بعض الأوضاع السرية، ولكن ذلك لا يمنع انتهاج أساليب ديمقراطية أخرى من طراز ما ذكر. كما أن هنالك أمثلة أخرى عديدة من تجارب ثورات عالمية وعربية (ثورة ظفار في عُمان، مثلا)، ولن نتطرق لهذه الأمثلة بالتفصيل، سيما وأن بحثنا هذا ليس مخصصاً لدراسة تجارب حركات التحرر الوطني في مجال الديمقراطية. وقد نفصل ذلك في بحث آخر.

وأخيراً، على الصعيد النظري، فإن هنالك مقارنة تغري بأن يتم إجراؤها بين ثورات التحرر الوطني والثورات البرجوازية على الإقطاع في أوروبا من حيث المستقبل الديمقراطي لكل منها. ولعدم اتساع المجال، نكتفي، هنا، بالإشارة لهذه المقارنة، التي تثير سؤالاً خلاصته: إنه إذا كان مصير الثورات البرجوازية، حتى الآن، هو إنتاج ديمقراطيات بدون ديمقراطية (ولم نقل فقط بدون ديمقراطيين)، وبالتالي، نخبوية وإثنية وطبقية، فهل ذلك قد مثّل قدر حركات التحرر الوطني الماضي واللاحق طالما لم يتم الانتقال نحو ديمقراطية إنسانية تتجاوز الإثنية والنخبوية والطبقة القائمة؟

سؤال جدير بالبحث لاحقاً، ومنه ننتقل إلى الحالة الفلسطينية.

الفصل الثاني

المسألة الوطنية الديمقراطية
الحالة الفلسطينية

المسألة الوطنية الديمقراطية
الحالة الفلسطينية

تكتنف المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين تعقيدات، تجعل الحلول التي اقترحناها لهذه المسألة، على المستوى النظري، غير كافية في الحالة الفلسطينية.

ففي فلسطين، لا تتمثل المسألة، فقط، في حق أبناء الشعب الفلسطيني بالاجتماع والعمل معاً من أجل التحرر والبناء الوطني، سواء قبل الحصول على الاستقلال، أو بعده، كما هو الحال بالنسبة لحركات تحرر أخرى مختلفة، وإنما هنالك عوامل عديدة تؤثر، في فلسطين، على ضرورة الاجتماع والعمل المشترك لأبناء الشعب الفلسطيني.

ولعل أول رزمة من هذه العوامل تتعلق بتشتت الشعب الفلسطيني في شتى أرجاء الأرض. وفي هذا الإطار، غالباً، ما تنسى الدعوات الديمقراطية، الرائجة في الضفة والقطاع، أن فلسطينيي هاتين المنطقتين لا يتجاوزون ثلث الشعب الفلسطيني، إذ يوجد ما يزيد عن ٨٥٠ ألف آخرين داخل إسرائيل، كما أن هنالك أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات خارج الوطن.[١] ولعل المفارقة، بهذا الصدد، تتعلق بالسؤال

١- إحصائيات وكالة الغوث تحدد عدد اللاجئين المقيمين في مخيمات الشتات، وداخل الضفة والقطاع سواء بسواء، بثلاثة ملايين وعشر المليون فقط، حسب إحصائية عام ١٩٩٧. وهذا الرقم ناقص لأسباب متعددة، شرحتها، بإسهاب، في كتابي حق العودة البدائل الفلسطينية، الصادر عن بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع)، عام ١٩٩٧، فترجى العودة إليه لمن يريد الاستزادة.

التالي: كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية للفلسطينيين على أرض فلسطين، فيما غالبية الشعب الفلسطيني لا تزال تعيش في الشتات، خارج الوطن (أربعة ملايين، مما يزيد، قليلا، عن سبعة ملايين هو عدد كل أبناء الشعب الفلسطيني، يعيشون في الشتات)؟ ويزداد هذا السؤال (المفارقة) تعقيداً لدى التذكير بحقيقة أن الثلاثة والربع مليون فلسطيني، الذين يعيشون داخل الوطن، موزعون على ثلاث وحدات، اثنتين هما الضفة والقطاع، ولا تتمتعان بأي اتصال جغرافي بينهما، والثالثة، المتمثلة بفلسطينيي عام ١٩٤٨، تعيش ظروفاً خاصة تجمع ما بين الحصول على مواطنة إسرائيلية وهمية، في ظل دولة تعرّف نفسها بأنها دولة اليهود، وما بين انتمائها للشعب العربي الفلسطيني.

كيف يمكن أن تعالَج هذه الرزمة الأولى من الإشكاليات؟ هل يمكن الحديث عن ديمقراطية فلسطينية في ظل ديمغرافيا فلسطينية مشتتة؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فكيف؟ وبأي معنى؟ ومن جهة أخرى، هل تمثل "التطبيقات الديمقراطية" في الضفة والقطاع (إن وجدت) الديمقراطية الفلسطينية؟ وكيف؟

أما الرزمة الثانية من الأسئلة، فتتعلق بواقعنا الراهن الذي لا يمثل استقلالاً، ولكنه شهد، ويشهد، إنشاء سلطة وطنية فلسطينية على أرض الوطن في ظل استمرار وجود الاحتلال، مما أدى إلى فتح الطريق أمام واقع نجمع فيه ما بين مهمات استمرار النضال ضد الاحتلال وما بين عمليه البناء. ويثير هذا الواقع سؤالا يتعلق بالكيفية التي يمكن أن تتخلل فيها الديمقراطية عملنا من أجل البناء من جهة، وعملنا الآخر من أجل استكمال التحرر والاستقلال، من جهة أخرى؟

ويثير البعض السؤال الأخير بطريقة خاطئة معتبراً أن مهمات البناء هي المهمات الديمقراطية، تقابلها المهمات الوطنية، ممثلة بالنضال الوطني. وتؤدي هذه الإثارة الخاطئة للسؤال إلى وضع عمليتي الدمقرطة والنضال

الوطني في حالة تعارض. وخروجاً من هذا المأزق، وانسجاماً مع مفهوم الديمقراطية، أعيد أن عمليتي البناء والنضال ضد الاحتلال هما جزءان لا يتجزآن من المسألة الوطنية، فيما الديمقراطية هي عملية ينبغي أن تتخلل كلتا العمليتين المذكورتين، واللتان هما عمليتان متكاملتان يدعم كل إنجاز في إحداهما العملية الأخرى، ولا يوجد بينهما تعارض وانفصال كما سنرى.

وأخيرا، فإن الرزمة الثالثة من الأسئلة تنطلق من نقطة مختلفة نسبياً عن الرزمتين السابقتين. ومدخل هذه الرزمة هو مسألة التحول الديمقراطي في فلسطين، من حيث: هل تم هذا التحول؟ وما هي مظاهره، إن تم؟ وكيف يتم إن لم يكن قد تحقق هذا التحول بعد؟ وكيف نعالج مسألة الشتات الفلسطيني في الداخل والخارج في إطار عملية تحول ديمقراطي شاملة للشعب الفلسطيني كله، إذا أمكن؟ وكيف نعالج العلاقة بين الحياة النضالية، غير المستقرة، في ذات الإطار؟ وهكذا.

ونبدأ بقضية التشتت، فهل يمكن، في ضوء وجوده، نكران إمكانية نشوء ديمقراطية فلسطينية وذلك إلى حين تحقق العودة الشاملة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلى ارض الوطن؟

ينبغي لفت الانتباه هنا، أولا، إلى أن قضية حق العودة، هي إحدى القضايا الرئيسية التي يمكن أن تشكل محوراً لنضال ديمقراطي، وليست نضالاً وطنياً فقط. فالعودة، لا تمثل، لدى إتمامها، تحقيقاً للحقوق الوطنية الفلسطينية فقط، كما أن النضال من أجلها ليس نضالاً وطنياً فقط، بل هو نضال ديمقراطي أيضاً، يستهدف تحقيق المساواة في الحقوق بين كل أعضاء ديموس هذه البلاد، بدون تمييز بعضهم على البعض الآخر، خاصة وأن مسألة الديموس تمثل المسألة الرئيسية للديمقراطية المعاصرة كما بيّن روبرت دال (Robert Dahl) في محاضرة له في جامعة أوسلو، عام ١٩٩٣.

ويعتبر إياد البرغوثي أن التشتت الديمغرافي الفلسطيني قد منع "خلق تيار شعبي عريض يطالب بالديمقراطية"، وأدى ذلك إلى انحسار الدعوة الديمقراطية، وتركزها بين عدد من المثقفين، إضافة لأولئك الذين يدعون لها في شعاراتهم، فيما هم ينتهكونها في الممارسة (البرغوثي، مواطن ١٩٩٧، ص ٢١٨).

دعونا نفحص هذا الأمر فحصاً عيانياً من خلال واقع الدعوة الديمقراطية بين الفلسطينيين في مواقع الشتات وداخل الوطن. للأسف، فإنه لا توجد دراسات شاملة عن الممارسة الديمقراطية بين أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة في الشتات. ولكن الأمثلة، التي قرأنا عنها، أو شاهدناها خلال السفر خارج الوطن، تقول بما يلي:

١. بعد شلل الاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ الثمانينات، في الشتات، بدأ الفلسطينيون، خاصة الموزعين منهم في شتى أرجاء العالم، يفكرون في إيجاد أجسام مشكلة على أسس ديمقراطية للدفاع عن حقوقهم حيث يعيشون، من جهة، ولصيانة حقهم في العودة، من جهة أخرى. وبهذا الاتجاه، شكلت، على سبيل المثال، منظمة "الكونغرس الفلسطيني"، في بعض الولايات الأمريكية، و"منظمة الجالية الفلسطينية في ألمانيا"، ومؤتمر "حق العودة" في بلجيكا، وهولندا، وغيرها. هذا، ناهيك عن الأجسام التاريخية المشكلة على أساس الانتماء الجغرافي السابق في فلسطين. وهكذا، ورغم أن قسماً من هذه الهيئات قد تشكل على أسس فئوية، كما هو الحال في ألمانيا، وبلجيكا، وهولندا، مثلاً، (لا يتسع المجال لتناول تفاصيل ذلك)، أو أسس محلية وجهوية، إلا أن انتخاب الهيئات القيادية، وعقد المؤتمرات الدورية، وتشكيل اللجان المتنوعة لممارسة النشاط، والاتصال بأبناء الشعب الفلسطيني في الدول التي تقام فيها هذه المنظمات، هي سمات ديمقراطية لعمل المنظمات ذاتها، كما أن نضالها من أجل حق العودة هو نضال من أجل الديمقراطية، كما بيّنا.

٢. ويختلف الحال في الدول العربية التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون، للأسف، عنه في الدول الغربية، إذ أن وجود الديمقراطية النسبية في الدول الغربية قد أتاح نشوء منظمات الشعب الفلسطيني فيها بتشكيلات ديمقراطية نسبية، أما في الدول العربية، فإن الشعب الفلسطيني قد منع من الانتظام. وفي الأردن مثلا، يمنع أبناء الشعب الفلسطيني المقيمون هناك من إبراز انتمائهم الفلسطيني، أو تشكيل أية هيئات فلسطينية، مما يعتبر متناقضاً مع المواطنة الأردنية المفروضة عليهم. أما في باقي الدول العربية، فالفلسطينيون يعيشون في وضع يتراوح بين الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية سواء بسواء (لبنان مثلا)، وبين منحهم الحقوق المدنية، مع الحفاظ على هويتهم السياسية كفلسطينيين (سوريا مثلاً). وعموما، فإنه، ما عدا الانتخابات التي تشهدها بعض المؤسسات الفلسطينية في سوريا ولبنان في ظروف غير طبيعية، وما عدا انتخابات مراكز الشباب والأندية داخل المخيمات في الشتات، فإن مظاهر ممارسة الديمقراطية تنعدم، والسبب، كما هو جلي، لا يعود للشعب الفلسطيني، وإنما للعوامل العربية الكابحة.

وعليه، يمكن القول أن التيار الفلسطيني الداعي للديمقراطية لا يشمل، فقط، بعض المثقفين ومنتهكي الديمقراطية، كما قدر الدكتور إياد البرغوثي، ولكنه أوسع من ذلك، ويعبر عن نفسه، بوضوح، من خلال أشكال ديمقراطية علنية بين الفلسطينيين المقيمين في الدول الغربية، وبأشكال غير علنية، أو بطرق الاحتيال على القانون، أو استغلال ثغرات فيه، كما يحصل في الدول العربية. هذا، ناهيك عن استمرار نضال أبناء الشعب الفلسطيني، ككل، من أجل حقهم في العودة، وهو نضال ديمقراطي، بدون شك. ولا يقلل من هذا الاستخلاص كون دور رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات ليس دوراً أساسياً في الدفع نحو الديمقراطية، كما بيّن ساري حنفي، في دراسة له، بهذا الخصوص (حنفي، ١٩٩٧).

على أن الأمر لا يتوقف على ما تقدم، فهنالك أيضا ثلاث مسائل مترتبة على واقع الشتات، وهذه المسائل الثلاث هي:

١. ما هي وضعية أبناء الشتات الفلسطيني ضمن ديموس هذه البلاد؟ وكيف تعالج مسألة هذه الوضعية؟ وما هو تأثير العوامل الدولية والعربية على هذه المسألة؟

٢. هل الفلسطينيون، في الشتات، هم جزء من النضال من أجل الديمقراطية في البلدان التي يعيشون فيها؟ وهل يتناقض ذلك مع حقهم في العودة؟

٣. ماذا عن إمكانيات الدمقرطة في الضفة والقطاع، في ظل وجود الشتات، والانفصال بين الضفة والقطاع، وكذلك، بينهما وبين فلسطينيي ١٩٤٨؟

بالنسبة للمسألة الأولى، فإن الأطروحات والممارسات الإسرائيلية، التي تشطب فلسطينيي الشتات من ديموس هذه البلاد، فيما تعطي يهود العالم حقاً بأن يكونوا جزءاً من هذا الديموس، هي أطروحات واضحة الخلل، ولكن ماذا عن المواقف الدولية والعربية بهذا الشأن؟

بدون إسهاب، يمكن إيراد الملاحظات التالية هنا:

١. إن الإجماع قائم، على المستوى الدولي، على أن اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الذين يحملون بطاقة وكالة الغوث الدولية فقط. ومعلوم، بهذا الصدد، أن مناطق عمليات وكالة الغوث تنحصر في سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه، فإن أي لاجئ فلسطيني يعيش في أوروبا، أمريكا، مصر، أو دول الخليج العربي، أو سواها، ولا يملك بطاقة وكالة الغوث، لا يعتبر، من وجهة النظر هذه، لاجئاً أو جزءا من الديموس الفلسطيني. وتتناقض هذه النظرة مع ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر أن "من حق كل إنسان أن يغادر

بلده، وأن يعود إليه متى شاء". لاحظوا، هنا، أن الحديث يدور عن مغادرة "البلد" والعودة إليه، وليس مغادرة "الدولة" والعودة إليها. وعليه، فإن من حق اللاجئ أن يعود لبلده، بصرف النظر عن الدولة التي قامت، أو تقوم، في هذا البلد، بعد مغادرته له.

٢. الدول الغربية، مضافا إليها الأردن، "منحت" جنسياتها للاجئين الفلسطينيين المقيمين فيها. وبالنسبة للأردن، فإن موقفه الرسمي، حتى الآن، يقول بأن الفلسطينيين في الأردن سيخيرون، بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بين البقاء في الأردن، حاملين جنسيته ومواطنته، أو العودة لفلسطين، وبالتالي، فقدان الجنسية الأردنية. أما الدول الغربية، فتعتبر كل من يقطنها مواطناً فيها، ولكن قوانين هذه الدول لا تمنع ازدواجية الجنسية، وبالتالي، سيكون متيسراً للفلسطينيين المتجنسين في هذه الدول الحصول على جنسية الدولة الفلسطينية في حال قيامها.

٣. بالنسبة للبنان ودول الخليج وبقية الدول العربية، فهي إما ترغب بالتخلص من اللاجئين الفلسطينيين بأسرع وقت (لبنان مثلاً)، أو تعتبر إقامتهم فيها ضيافة مؤقتة، أو واجباً قومياً (سوريا ومصر والعراق). وبالتالي، لا تقف هذه الدول حجر عثرة أمام عودة الفلسطينيين إلى وطنهم.

وإذا انتقلنا من الاطروحات الرسمية إلى الممارسة، فإنه يمكن الافتراض أن مشاكل ستنشأ مع الأردن بالنسبة لعودة اللاجئين الفلسطينيين منه إلى وطنهم، وذلك نظراً لما سيخلقه ذلك للأردن من تخلخلات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية. هذا، ناهيك عن تضمّن معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، الموقعة بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٦ لبند، في المادة الثامنة من المعاهدة، ينص على تعاون الأردن وإسرائيل لمعالجة قضية اللاجئين، بما في ذلك العمل معاً "في مضمار توطينهم". ويضاف لذلك، ربما، رغبة الأردن بالحفاظ على "المواطنة" الأردنية لفلسطينيي القدس، الذين

لا زالوا يعتبرون مواطنين أردنيين مقيمين في إسرائيل، من وجهة النظر الإسرائيلية.

وفي المقابل، تشير التجربة العملية انه ربما لن تنشأ مشكلة جوهرية مع الدول الغربية، بهذا الشأن، طالما قضية ازدواجية التجنس محلولة، وتعوض هذه النقطة عن المسألة الأولى، التي لا تعتبر كل من لا يملك بطاقة الوكالة لاجئاً. علماً أن العقبة تبقى، بهذا الصدد، من جانب إسرائيل التي ترفض عودة قسم كبير من اللاجئين المقيمين في مناطق عمليات الوكالة، فما بالك بالنسبة للاجئين خارج هذه المناطق؟

نستنتج، مما سبق، أنه لا توجد (ما عدا بعض المشكلات مع الأردن)، على المستويين الدولي والعربي، عقبة رئيسية أمام تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين لوطنهم، في حال قيام دولة فلسطينية، أو دولة ثنائية القومية في فلسطين. وتبقى العقبة الرئيسية متمثلة بالموقف الإسرائيلي، إضافة لبعض مشاريع التوطين التي تطرح كاستجابة للمواقف الإسرائيلية الرافضة لحق العودة، ولن نتطرق، هنا، لهذه المشاريع التي يقع بحثها خارج نطاق هذه الدراسة.

يبقى أن نشير، أخيراً، بشأن هذه النقطة، إلى أن معالجة وضعية اللاجئين الفلسطينيين المستقبلية، كجزء من ديموس هذه البلاد، تقتضي أن تبادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى التحاور مع الأردن والأطراف العربية والدولية لمعالجة المشكلات المرافقة لذلك، بما فيها إمكانية ازدواجية الجنسية.

ولكن، والى حين تحقق العودة، فهل ينبغي أن يكون الفلسطينيون جزءاً من العملية الديمقراطية في البلدان التي يعيشون فيها؟ وهل يتناقض ذلك مع حق العودة؟ هذا هو السؤال الثاني، الوارد أعلاه. واعتقد أن المناقشات والتجارب الفلسطينية المختلفة، خلال العقود الخمسة الماضية، قد أوصلت إلى النتيجة القائلة: بأن مشاركة الفلسطينيين في العملية

الديمقراطية، حيث يقيمون في الشتات، لم تُحدث أية مشكلات، بالنسبة لحنينهم للعودة الى وطنهم. والأمثلة، هنا، تشمل الأردن والدول الغربية المختلفة التي يعيش فيها فلسطينيون. أما بقية الدول العربية، فهي تمنع أبناء الشعب الفلسطيني من المشاركة في العملية السياسية والانتخابية داخل هذه الدول، انطلاقاً من موقف معلن يقول بأن هذه المشاركة قد تجحف بحقهم في العودة، فيما الحقيقة تقول بأن افتقاد هذه الدول للديمقراطية، حتى الشكلية منها، يجعلها تحرم شعوبها من الممارسة الديمقراطية، وفي إطار ذلك، تحرم منها، أيضا، الفلسطينيين المقيمين فيها.

ولربما يتم التساؤل حول الدوافع التي تجعل مشاركة الفلسطينيين في العملية الديمقراطية داخل بلدان الشتات ضرورية. وأرى، هنا، أيضا، أن التجربة الفلسطينية قد حسمت هذا التساؤل بالإشارة إلى أن اللاجئين من حقهم أن يتمتعوا، بوصفهم بشراً، بحقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية حول هذه الحقوق، وتنص هذه المواثيق على أنه من غير الجائز حرمان الإنسان من حقوقه، ولو بشكل مؤقت. وإذ أن ضمان حقوق اللاجئين الإنسانية، حيث يعيشون في الشتات، غير ممكن بدون دور ضاغط من قبلهم بهذا الاتجاه، فإن ممارسة هذا الدور الضاغط غير ممكنة بدون المساهمة في العملية السياسية، ومن أجل المزيد من الدمقرطة في بلدان الشتات، بما يفسح المجال لتلبية حقوقهم هذه.

على أن الأمر لا يقتصر على الحقوق "الإنسانية" الخاصة باللاجئين، فهم، وإذ هم بشر، يتفاعلون مع أبناء آخرين، من ذات الصنف البشري، حيث يقيمون. وهذا التفاعل لا بد أن تنجم عنه نتائج إيجابية لصالح "الخير العام" للبشرية ككل. نقول ذلك، دون أن نغفل، أيضاً، أهمية العامل القومي بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في البلدان العربية، وبالتالي، فإن اللاجئين في هذه الدول هم جزء من عملية الدمقرطة في

البلدان العربية، والتي تفتح الباب أمام توحيد قومي قائم على أسس ديمقراطية مستقبلاً.

أية ديمقراطية في الضفة والقطاع؟

على أن السؤال الشائك هو ذلك السؤال المتعلق بالضفة والقطاع، وهنا، سنسهب قليلا، وسيتضمن النقاش الأسئلة التالية:

- هل من الجائز تطبيق الديمقراطية على جزء من الشعب، في ظل حرمان الجزء الأكبر من نفس الشعب من المشاركة في العملية الديمقراطية؟
- أية ديمقراطية ممكنة في ظل الاحتلال؟ وهل يؤدي نشوء سلطة وطنية فلسطينية على جزء محدود من الضفة والقطاع للقول بأن الآفاق قد انفتحت لتحقيق الديمقراطية؟ وما هو تأثير العامل الإسرائيلي بالنسبة لإمكانيات الدمقرطة في الضفة والقطاع؟
- ما هو دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لإمكانيات الدمقرطة في الضفة والقطاع.
- هل يمكن تحقيق دمقرطة في الضفة والقطاع بمعزل عن فلسطينيي ١٩٤٨؟
- ما هي آثار العامل النضالي الوطني؟ وهل تشكلت حياة مدنية كأساس لديمقراطية مستقرة؟

سنبدأ بمناقشة هذه الأسئلة ضمن هذا الفصل، على أن نتابع ذلك في الفصول التالية.

ويمكن القول أن النقاش بشأن هذه الأسئلة مرّ في مرحلتين:

المرحلة الأولى مع التشكل الأولي للسلطة الفلسطينية، بتاريخ ٤/٥/

١٩٩٤، وهي سلطة عيّنتها منظمة التحرير الفلسطينية.

المرحلة الثانية، بدأت مع إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، فصاعداً.

في المرحلة الأولى، كان يمكن أن نجد كتابات تقول أن "مصدر السلطة في المحميات هو مقدم المحمية. وشرط الديمقراطية أن يكون مصدر السلطة هو الشعب" (بشارة، ١٩٩٥ ، ص ١٣٢)، وبالتالي، لم تكن السلطة الناشئة سوى محمية، مصدر سلطتها هو الاحتلال، وليس الشعب، حسب رأي هذه الكتابات، آنذاك. ويكمل عزمي بشارة، في نفس السياق، بأن هنالك "إشكالية تتعلق بجدوى الفائدة المرجوة من مناقشة ديمقراطية مجتمع ما في غياب الدولة، خاصة عندما يكون المقصود هو الديمقراطية السياسية، وليس مدى ديمقراطية المؤسسات الاجتماعية والمدنية".

ونشتق، من هذا النص، أن ديمقراطية المؤسسات الاجتماعية هي مسألة ممكنة نسبياً في غياب الدولة، أما الديمقراطية السياسية، فلا يمكن أن تتحقق سوى مع تشكيل الدولة. وينسحب هذا الاشتقاق، الذي يشابه القاعدة العامة، أيضا، على الضفة والقطاع.

ولاحقاً، وإبان التحضير لانتخابات المجلس التشريعي، كتب عزمي بشارة، في أكثر من مكان، وأهم ما كتب، كانت ورقته المقدمة لمركز دراسات الشرق الأوسط، في عمان، عن هذه الانتخابات، بوصفها يمكن أن توفر دينامية لتعزيز دور الشعب الفلسطيني باتجاه حق تقرير المصير. وتعزز هذا الاتجاه من التفكير لدى الكثير من الكتاب، حينذاك، في ضوء تراجع دور م. ت. ف. والشتات الفلسطيني، وانتقال مركز الفعل الفلسطيني إلى داخل الوطن، وبشكل محدد، إلى مناطق السلطة الوطنية داخل الضفة والقطاع. وهذا ما جعل عزمي بشارة يكتب في نفس الفترة ضمن دراسة له نشرت مرتين، الثانية منها، كمقدمة لكتابه القيّم عن المجتمع المدني، حيث كتب في تلك المقدمة: "والواقع، أنه مع أفول السياسة،

أو المجتمع السياسي الفلسطيني بتركيبته القديمة، يبدأ مجتمع الضفة والقطاع، في افضل الحالات، وليس المجتمع الفلسطيني، ولا المجتمع المدني الفلسطيني" (بشارة، ١٩٩٦ ، ص ٩).

فكيف لنا، إذن، أن نعيد بعث المجتمع السياسي الفلسطيني، وخاصة قوته الرئيسية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت حاضنة قوية لوحدة الشعب الفلسطيني، ولتعميق التماسك الداخلي لكل جزء من أجزائه، سواء داخل الوطن، أو في الشتات... واليوم، وفي ظل توجّه المنظمة، أو السلطة الوطنية (فهما سيان في الممارسة العملية) للتركيز على الضفة والقطاع، فإننا نشهد تفسخاً وتبعثراً في الشتات مقروناً بمشاعر المرارة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، التي يُنظر إليها على أنها تخلت عن فلسطينيي الشتات. وحسب محاضرة لروزماري صايغ عقدت في مواطن، ١٩٩٧، فإن هذه هي صورة وضع الفلسطينيين المقيمين في لبنان، ونجم عن هذه الصورة ارتدادات نحو العائلية والعشائرية والنزعة المحلية (localism)، إضافة لتعزز الميل للبحث عن الخلاص الفردي، بما في ذلك الهجرة من لبنان إلى الدول الأجنبية، لتوفير الأمن الحياتي والاستقرار المعيشي.

إلى أي مدى تؤثر هذه التطورات على واقع تكوين الفلسطينيين في الشتات لمجتمعات متماسكة مرتبطة بالوطن ومسكونة بشغف العودة إليه؟

أعتقد أن هذا السؤال بحاجة إلى دراسات عيانية في كل موقع من مواقع الشتات. ولكن، ما يمكن أن أقوله هنا، أن الارتداد نحو العائلية والعشائرية، رغم كونه سلبياً، من حيث طبيعة التكوين الاجتماعي الذي يتضمنه، إلا أنه، كما تفيد الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، يشكل ردة فعل دفاعية للحفاظ على الذات في مواجهة الخارج. ومن هذه الزاوية، فإن هذا الأمر يمثل ردة فعل سلبية من زاوية الدمقرطة، إلا أنني أزعم أنه لا يمثل مشكلة بالنسبة لمسألة وجود مجتمع فلسطيني بين

فلسطينيي الشتات، ففلسطينيو الشتات حالهم كحال فلسطينيي الوطن، هم جزء من هذا الشرق العربي، الذي تنقسم مجتمعاته، داخلياً، إلى قبائل وعشائر وفرق وأشياع، ولكن ذلك لا يؤدي بهم إلى أن يصبحوا "لا مجتمع"، أي لأن ننفي عنهم صفة المجتمع. ولكن الأدق، بهذا الصدد، من وجهة نظرنا، هو الحديث عن مجتمع منقسم إلى عشائر وقبائل.

وكما أن المجتمعات المندمجة داخلياً هي مجتمعات متواصلة، فإن انقسام المجتمعات العربية، بما فيها المجتمع الفلسطيني، إلى فرق وعشائر لم يمنع من استمرارية هذه المجتمعات وتواصلها. وكل ما في الأمر، أنه بدل التعددية السياسية الموجودة في المجتمعات المندمجة اجتماعياً، توجد لدينا تعددية اجتماعية، لها، هي الأخرى، قواعد عملها ونظمها، بدءا من التحالف مع الأخ ضد ابن العم، ومع ابن العم ضد العشيرة الأخرى، ومع العشائر الأخرى ضد أعداء الوطن الخارجيين، وهكذا. تركيبة تبدو غريبة لدى الكتابة عنها بهذه الطريقة، مع أننا نعيشها. وهي تركيبة تجعل عمق انتشار الدمقرطة بين فلسطينيي الوطن والشتات عمقاً محدوداً (مع أنه أوسع مما ذهب إليه الدكتور إياد البرغوثي، كما بينا سابقاً)، ولكنها لا تؤثر بالنسبة لمسألة تماسك الشعب الفلسطيني الداخلي، بوصفه مجتمعاً واحداً في الوطن والشتات، كما لا تؤثر بالنسبة لمسألة حق العودة والشغف لها. وداخل الوطن، يتخذ المجتمع الفلسطيني شكل الاستقرار النسبي ضمن تجمعات جهوية ومدينية. أما في الشتات، فيتخذ المجتمع الفلسطيني، القائم، والموجود فيها، شكل تجمعات جهوية موحدة تجاه المجتمع "الغريب"، الذي تعيش فيه، وموجهة لتحقيق حاجات الأمن والطمأنينة لأعضائها تجاه هجمات واعتداءات واقع الشتات المجافي، هذا، ناهيك أن هذه التجمعات قد تكون، في بعض الأحيان، مدخلاً لتحقيق النجاح الاقتصادي لأعضائها، وقد تعزز دور هذه التجمعات في حماية وحدات الشعب الفلسطيني، الموزعة في الشتات، بعد هبوط دور م.ت.ف. في هذا المجال.

ويخالفنا الرأي، بهذا الصدد، الدكتور مضر قسيس، الذي يعتبر أن "الأسباب الموضوعية، التي مكنتنا، طوال الوقت، من الحديث عن وحدة الشعب الفلسطيني، بدأت تزول". ويعتبر الدكتور قسيس أن وحدانية تمثيل م. ت. ف. رللشعب الفلسطيني قد مثلت العامل الذي وحد الشعب الفلسطيني في الماضي، وإذ تعرضت هذه الوحدانية للانتهاء منذ أن "بارك المجتمع الدولي مسيرة مدريد"، ومنذ برزت عوامل داخلية كالحركات الإسلامية، والانتفاضة، وفرز وفد فلسطيني مفاوض مستقل عن هيكلية م. ت. ف.(وفد مدريد وواشنطن)، وهي عوامل زعزعت شرعية م. ت. ف. على المستوى الداخلي. ويرى د. قسيس أن ذلك سيؤدي إلى "تعدد مصائر مختلف مجموعات الشعب الفلسطيني" وإلى أنه لا يمكن لأجزاء الشعب الفلسطيني، كافة، ممارسة حق تقرير المصير بآلية واحدة"، (قسيس، ١٩٩٥، ص ٢٨).

وكما نلاحظ، فإن العوامل التي يطرحها د. قسيس هي موضع نقاش، كما أن بعضها انتقالي (كمسألة وفد الداخل، الذي استبدل، لاحقاً، بوفد من المنظمة، خلال المحادثات السرية التي تمخضت عن اتفاق أوسلو). وإذا نظرنا لصورة القضايا التي طرحها الدكتور قسيس من زاوية اليوم فإننا نجد على المستوى الداخلي ما يلي:

السلطة الوطنية الفلسطينية، كامتداد لمنظمة التحرير الفلسطينية (بشخص الرئيس الواحد للمؤسستين، على الأقل)، تكرست كسلطة منتخبة.

الحركات الإسلامية، وإن زعزعت مسيرة المفاوضات في محطات عديدة إلا أنها لم تتمكن من وقفها، ولهذا لا يمكن وضع الحركات الإسلامية بمستوى المنافس الموازي للسلطة الوطنية لمنظمة التحرير. إنها منافس، ولكنها ليست، وبأي حال من الأحوال، منافساً يحمل نفس قوة وإمكانيات وشرعية م. ت. ف. والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفد الداخل السابق أصبح أثراً بعد عين. هذا إضافة إلى أن هذا الوفد

لم يكن منفصلاً، في حينه، عن م. ت. ف. سوى من الناحية الشكلية، والجميع كان يعرف، بمن في ذلك الإسرائيليون، أن هذا الوفد كان ينسق مع م. ت. ف. بالنسبة للمفاوضات التي كان يجريها في واشنطن مع الجانب الإسرائيلي.

وعدا ذلك، فإن وحدة الشعب الفلسطيني ليست فقط نتاجاً لدور م. ت. ف. وتنتهي بانتهاء وحدانية تمثيل المنظمة، وقد بينا، من السياق السابق، أن تراجع وضع المنظمة لم يؤد لانتهاء الشعب الفلسطيني ومجتمعاته، بل أدى لظهوره، من جديد، من خلال العائلات والعشائر والجهويات، كوسائل دفاع ذاتية تجاه الخارج المجافي. أما أن آلية تقرير المصير لمختلف وحدات الشعب الفلسطيني ستختلف من وحدة إلى أخرى، فقد اتفق مع ذلك جزئياً من خلال كون الانتخابات للمجلس التشريعي قد مثلت آلية لتعزيز تقرير المصير بالنسبة لفلسطينيي الضفة والقطاع، فيما "العودة" ستكون هي آلية تقرير المصير بالنسبة لفلسطينيي الشتات. ولا أعتقد أنني أتفق على أن اختلاف آلية تقرير المصير، بالنسبة لوحدات الشعب الفلسطيني، يمكن أن تؤدي إلى "تعدد مصائر مختلف مجموعات الشعب الفلسطيني"، كما يشير التقرير "المتشائم" للدكتور قسيس. فعودة م. ت. ف. لتصليب دورها، وهو أمر تدفع نحوه كل التطورات المتعلقة بالتشنج الإسرائيلي في تلبية الحقوق الفلسطينية، مضافا إليها تمسك الشعب الفلسطيني بوطنه، كعامل ثان، والظروف المجافية والتمييزية ضد الفلسطينيين، والتي لا تترك خياراً لهم سوى التمسك بالعودة ثالثاً، كل ذلك يدفع نحو مصير واحد، وعلى أرض واحدة. وفي كل الأحوال، فإنه لخطأ منهجي أن نستخلص نتائج استراتيجية حاسمة من معطيات آنية. وأعتقد أن هذا هو الخلل الرئيسي في استنتاجات د. قسيس.

ما علاقة كل ما تقدم ببحثنا؟... إنها علاقة جوهرية. فنقطة البدء لهذا البحث، ولا زالت، هي الديموس الذي ستطبق عليه الديمقراطية. وإذا

كانت هنالك شكوك حول من هو الديموس، وحول وحدة مصيره، فإن من الواجب تبديدها قبل أي تحديد لماهية الديمقراطية التي سيطبقها هذا الديموس، وكيفية تطبيقه لها. هذا، ناهيك عن أن المنطق الذي يشطب فلسطينيي الشتات من الديموس انطلاقاً من فكرة تعدد مصائر الشعب الفلسطيني، هو منطق نتيجته لا تتعدى حصر تفكيرنا (وممارستنا بالتالي) بمسألة الدمقرطة على مستوى الضفة والقطاع. وقد "يتمرحل" هذا الحصر كما تمرحلت أهدافنا الوطنية حتى يصل، معها، للاكتفاء بمناقشة وممارسة الديمقراطية ضمن ما هو متاح، أي، ضمن المناطق المحولة للسلطة الوطنية الفلسطينية فقط. وخروجاً من هذه الحالة، فإن إعادة الاعتبار للمجتمع السياسي الفلسطيني، وفي مقدمته م. ت. ف. تكتسي أهمية خاصة، على أن يعاد بناء م. ت. ف. على أسس ديمقراطية تجعلها قادرة على التعامل، ديمقراطياً، مع الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، وبث روح الاندماج الداخلي الوطني على حساب الانتماء العشائري والقبلي من جديد بين صفوفه.

وإذ يتفاءل الدكتور مضر قسيس بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي، بوصفها آلية للعنصر الرئيسي المحقق للديمقراطية، وهو حق تقرير المصير، معتبراً الانتخابات المذكورة "آلية لحق تقرير المصير"، فإن بشير البرغوثي يختلف في الرأي بالنسبة لاحتمالات الديمقراطية في بلادنا انطلاقاً من عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية. فهو يرى أن عقبات متعددة تقف أمام الديمقراطية في بلادنا، منها، أنه في ظل سيادة "أساليب الإنتاج الصغيرة يكون تركيز الفرد على نفسه، بالمعنى الضيق للكلمة"، كما أن وجود سلطتين: سلطة الاحتلال، والسلطة الوطنية الفلسطينية، لا يتيح إمكانيات العلنية الكاملة، خاصة، في ظل قمع الاحتلال، وقمع السلطة الوطنية معاً (البرغوثي، ١٩٩٦، ص ٤٥-٤٧).

إن الفردانية السلبية (الفردانية بالمعنى الضيق، حسب تعبير بشير

البرغوثي)، وعلى النقيض من فردانية المواطنة في مجتمع ديمقراطي، هي "فردانية تذرير"، حسب مفردات ورقتي عزمي بشارة ومحمد السيد سعيد (مواطن، ١٩٩٧). هي فردانية لا تعبأ بالآخرين، ولا تدرك مسؤولياتها تجاه المجتمع وعالم السياسة، بما في ذلك، من أجل ضمان استمرار فعل المجتمع وعالم السياسة بما لا يتناقض مع مصالحها. ولكن السؤال هو: هل هذه الفردانية عقبة أمام الدمقرطة؟ أم أنها تزول من خلال عملية الدمقرطة نفسها، بما في ذلك، نضال الفرد ضد ذاته. ولمكافحة الرواسب غير الديمقراطية فيه، والتي تجعله يستنكف عن الاجتماع بالآخرين، والحوار معهم، والوصول وإياهم إلى خلاصات واستنتاجات وأعمال مشتركة؟

أما موضوعة العلنية، فلا أظن أنها مسألة جوهرية، هي الأخرى، في ما يتعلق بالديمقراطية، بشكل عام، وإن كانت هامة لتحقيق الدمقرطة الكاملة في عمل الأحزاب السياسية. وتشير تجربة ممارسة الديمقراطية، في حركات سرية، إلى إمكانية تحقق الديمقراطية في ظروف السرية، يضاف إلى ذلك أن الدمقرطة، على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وعلى مستوى المؤسسات الاجتماعية، هي دمقرطة غير مرهونة بتوفر العلنية الكاملة لحرية ممارسة العمل السياسي.

وما تحتاج إلى مناقشة، ما عدا ذلك، هي الأسئلة التي أثرناها في هذا القسم، ونبدأ، الآن، بتناولها تباعاً:

في ما يتعلق بالجواز العام لتطبيق الديمقراطية في الضفة والقطاع، في ظل حرمان الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني منها، فإنني اعتقد أن هذا الجواز ممكن نظرياً وعملياً. فانطلاقاً من منطق إنساني حقوقي، فإن للإنسان الحق بالمشاركة في النقاش، والقرار، والعمل مع الآخرين في كل الأماكن، والأزمان، وبصرف النظر عن كل الظروف. وانطلاقاً من ظروف الشعب الفلسطيني، فإن أجزاءه المقيمة في الشتات تشارك في

النضال الديمقراطي، حيث تقيم، جنباً إلى جنب مع عملها من أجل حقها في العودة إلى الوطن. وبناء عليه، فإن ما ينطبق على جماهير الشتات، في ممارسة النضال من أجل الديمقراطية، ينطبق أيضاً، بالعموم، على ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وهذا، تماماً، ومن هذه الزاوية، هو حق فلسطينيي ١٩٤٨ في العمل من أجل دمقرطة إسرائيل في نفس الوقت الذي يطالبون فيه بالاعتراف بهم كأقلية قومية وكجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني. هذا، علماً أن دمقرطة إسرائيل، وبالتالي تحول إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لكل مواطنيها... ستكون لها، إن تحققت، إسقاطاتها الهامة على الشعب الفلسطيني بأسره، حيث قد تنتهي الإشكالية الكبرى، المتمثلة بمنع اللاجئين من العودة، وستفتح البلاد لكل مواطنيها، سواء المقيمين داخلها أو خارجها.

ولكن المشكلة لا تتعلق بالجواز العام، من عدمه، في ما يتعلق بالدمقرطة في الضفة والقطاع، ولكنها تكمن في إمكانية تحقيق الديمقراطية تحت ظلال الاحتلال. وفي اتفاق جزئي مع الدكتور مضر قسيس يمكنني القول أن الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، في الضفة والقطاع، قد عززت مشاركة أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في هاتين المنطقتين في تقرير مصيرهم، حيث كانت عملية المشاركة في تقرير المصير تقتصر، فيما مضى، على القيادة السياسية، وعناصر فصائل م. ت. ف.، فيما كان دور الشعب محدوداً بهذا الصدد. وظل الحال على هذا النحو، حتى جاءت الانتفاضة، كأول عملية مشاركة واسعة للشعب في تقرير مصيره منذ تأسيس م. ت. ف. عام ١٩٦٤. وليس هنالك ما يشابه هذه الظاهرة (من حيث المشاركة الشعبية) في التاريخ الفلسطيني المعاصر سوى ثورة ١٩٣٦، هذا، مع تقديرنا للاختلافات بين الثورة المذكورة والانتفاضة، وهي اختلافات لا يتسع المجال لبحثها هنا.[٢]

٢- بشأن هذه الاختلافات، تمكن العودة لدراسات مختلفة لناجي علوش وعبد القادر ياسين ود. عادل منّاع وسواهم ممن كتبوا حول هذا الموضوع.

وأقول، باتفاق جزئي مع الدكتور مضر قسيس، لان هنالك اختلافاً في ما يتعلق باعتباره الانتخابات للمجلس التشريعي آلية لحق تقرير المصير، ولم تأت الوقائع، بعد، لتؤكد ما ذهب إليه. وقد أشرنا، سابقاً، أن تقرير المصير لوحدات الشعب الفلسطيني المختلفة سيختلف من وحدة إلى أخرى.

فهذه الوحدات لا زالت تمثل كلاً واحداً اسمه الشعب الفلسطيني، الذي له تقرير مصير واحد، كما حاولنا التوضيح، أعلاه. وعليه، فإن الاتفاق مع الدكتور قسيس هو جزئي، وغير مباشر، ويتعلق بأن الانتخابات للمجلس التشريعي قد عمقت مشاركة الشعب في تقرير مصيره، وهي العملية التي كانت قد بدأت بها الانتفاضة قبل ذلك بتسع سنوات.

ويتناول كل من د. خليل الشقاقي ود. إياد البرغوثي موضوع الانتخابات للمجلس التشريعي بطريقة مختلفة. فالشقاقي، مثلا، يعتبر الانتخابات أداة للسلام والبناء الوطني فقط، وبالتالي: "لم يكن للانتخابات، في الحقيقة، أجنده ديمقراطية، ويجب عدم النظر لها كآلية أريد لها الإسهام في إحداث تحول ديمقراطي"، (الشقاقي، ١٩٩٦، ص ٣٢). وبين السلام والبناء الوطني، يرى الشقاقي أن نجاح السلام هو الأولوية الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة، ثم يستنتج، من ذلك، أن نجاح السلام بالنسبة لهما هو أكثر أهمية من البناء الوطني. وكلاهما، معاً، (السلام والبناء الوطني)، لهما الأولوية على مسألة الديمقراطية التي تأتي في آخر السلم.

أما الدكتور إياد البرغوثي، فيورد تحليلاً مناقضاً، فهو يقول، أولا، إن "التغيير في السلطة لم يكن بسبب ميكانيزم فلسطيني داخلي". ثم يحلل، بعد ذلك، أن الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني قد جاءت نتاجاً لإرادة مزدوجة، إسرائيلية–فلسطينية، فإسرائيل أرادتها (أي الانتخابات) وسيلة "لتشريع الاتفاق"، فيما أرادتها السلطة وسيلة لاكتساب

"شرعية دستورية". هذا، إضافة لكون الانتخابات المذكورة تعبر عن "حرية اختيار باتجاه السيادة"، كما أنها "شكل للمساءلة الشعبية للمسؤولين"، بما يقلل من فرديتهم (اياد البرغوثي، مواطن، ١٩٩٧) ويعني هذا التحليل الثاني للبرغوثي أن الانتخابات لم تأت نتاجاً لميكانيزم خارجي، فقط، كما قال سابقاً، بل كانت هنالك إرادة داخلية (ميكانيزم داخلي) لها تمثلت في رغبة السلطة باكتساب شرعية دستورية بعد أن تضعضعت "الشرعية الثورية" السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب بروز "حماس" كقوة منافسة، وحصول الانقسام داخل المنظمة في ضوء مسيرة مدريد– أوسلو، وكذلك، رغبة الشعب الفلسطيني بالمشاركة في القرار الوطني بدلا من الاستمرار في التضحية فقط، فيما القرار تتخذه نخبة محدودة ضيقة.

وأعتقد أنه حتى نقيّم أنفسنا بشكل دقيق، فإن تحليلاً تاريخياً هو تحليل ضروري من أجل حسم ما إذا كانت الانتخابات التي تمت، عام ١٩٩٦، هي نتاج ميكانيزم داخلي، أم ميكانيزم خارجي، أم كلاهما معاً. وهذا التحليل ضروري، ليس، فقط، من أجل أن ننصف أنفسنا، وإنما، أيضاً، من أجل كشف الحقيقة.

وبدون عودة إلى نزوع الشعب الفلسطيني إلى الانتخابات، والمشاركة، منذ عهد الانتداب البريطاني، (عالج ذلك إبراهيم أبو لغد وآخرون، ١٩٩٣)، فإن تاريخ ما بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع قد بيّن أن الانتخابات للمؤسسات والبلديات كانت سمة بارزة في نشاط الشعب الفلسطيني، وأن الانتخابات، لهذه الهيئات، كانت تجري، طالما لم يقف الاحتلال حجر عثره أمام إنجازها، ويذكر الجميع، فوق ذلك، مطلب الانتفاضة، الذي تكرر في نداءاتها، وهو المطلب القاضي بإجراء انتخابات نحو الاستقلال، على أن تجري هذه الانتخابات بعد جلاء الاحتلال.

ومن جهة أخرى، وإذا عدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورغم كل ما

سادها من بيروقراطية، وتوزيع للحصص، والتعيينات، إلا أنها لم تخل من محاولات "للإصلاح الديمقراطي"، أو لتكريس نهج الانتخابات في حياتها الداخلية. وقد تم وأد هذه المحاولات بسبب التدخلات والعوائق العربية والاحتلالية. ففي عام ١٩٦٤، أي قبل تأسيس م. ت. ف. بسنتين، اقترحت الحكومة العراقية أن يجري انتخاب مجلس وطني فلسطيني، من كل تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ولم تمرر الجامعة العربية، في حينه، ذلك الاقتراح. كما جرت محاولات فلسطينية لانتخاب هيئات منظمة التحرير الفلسطينية بعد إقرار برنامج الإصلاح في المنظمة في المجلس الوطني الرابع عشر، عام ١٩٧٩. وفي نهاية الثمانينات، انتخب المجلس الوطني لجنة برئاسة الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، من أجل إجراء انتخابات للمجلس، وبعد أن طافت اللجنة مختلف البلدان العربية، وجدت أن الحكومات العربية تعترض على ذلك، وبالتالي، طوي المشروع. وإضافة للعوائق العربية، فإن الاحتلال الإسرائيلي، للضفة والقطاع، كان يمنع إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني داخلها (أي داخل الضفة والقطاع).

قد يقال، هنا، أن المطلب الفلسطيني الانتخابي الداخلي، سواء كما عبَّر عن نفسه من خلال توجهات المجلس الوطني الفلسطيني، أو من خلال بيانات الانتفاضة، قد كان توجهاً لإجراء انتخابات فلسطينية مستقلة، إما لانتخاب هيئات المنظمة، أو لهيئات الدولة الفلسطينية المستقلة، فيما جاء اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، وملاحقه، ليقول بانتخابات تجري في الضفة والقطاع، وبشكل مقيد، في القدس، أي لـ ١٥٪ بالمئة من الشعب الفلسطيني فقط، هذا ناهيك أنها انتخابات لهيئات الحكم الذاتي، وليست لهيئات مستقلة، أو للهيئات الوطنية الفلسطينية التاريخية. وبالتالي، فقد كانت الانتخابات، ذات الميكانيزم الداخلي الفلسطيني، هي تلك المطالبة بالدولة أو بتعزيز دور م. ت. ف. "ككيان سياسي ومعنوي للشعب الفلسطيني"، وهذه الانتخابات نحيت جانباً،

وأجريت، بدلاً منها، انتخابات لمجلس، غير ذي سيادة، يهدف لتطبيق الاتفاقات مع إسرائيل، وليس لتحقيق الديمقراطية في فلسطين، أو للشعب الفلسطيني.

إن ما يقلل من حدة هذا النقد، في رأينا، ما يلي:

إن الطرح الإسرائيلي لفرز جسم تنفيذي بدون صلاحيات تشريعية ومن دون سيادة، قد جوبه، منذ مفاوضات واشنطن، عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، بطرح "المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة" في تاريخ ١٩٩٢/١/١٤، (PISGA)، (النص في بانوراما ١٩٩٤). وقد طالب المشروع بأن تكون هنالك "حكومة فلسطينية ذاتية مؤقتة" تستمد صلاحياتها من الشعب وليس من الاحتلال، ولها سلطة على جميع أراضي المنطقة الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ويكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية، وقضاء مستقل. على أن تتكون هذه السلطة من جمعية تشريعية تضم ١٨٠ عضواً، وتسبق الانتخابات، لها، شروط، سبق أن عولجت في بيانات الانتفاضة، وتم إيرادها في الجزء الثالث من المشروع الفلسطيني الذي نعالجه هنا، وهي:

أ. سحب وحدات الجيش الإسرائيلي، وقوات حرس الحدود، والقوات العسكرية، وشبة العسكرية، الأخرى، إلى خارج المناطق المأهولة، وطرق المواصلات الرئيسية.

ب. نزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين، وحل تشكيلاتهم العسكرية، وضمان عدم تدخلهم في عملية الانتخابات.

ج. بسط الإشراف الدولي على الانتخابات"، كما يرد لاحقاً.

وورد، أيضا، في الجزء الثاني من المشروع، نقطة رقم ٩، بأن من الشروط لذلك أن يتم إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووقف سياسة الاعتقال الإداري، وإعادة المبعدين، "وسحب الأمر العسكري رقم ٢٢٤، الذي يعيد

العمل بقوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥، والامتناع عن إغلاق المؤسسات التعليمية"، وعن "تعطيل النشاط الاقتصادي"، وعن فرض منع التجول، "ووقف كل أشكال العقاب الجماعي"، ورفع القيود على "الأنشطة الاجتماعية والثقافية السياسية والاقتصادية للفلسطينيين". وغير ذلك، ووردت، في نقطه رقم ٨، نقاط تتعلق بوقف الاستيطان، والاستيلاء على الأراضي، وغير ذلك.

ورغم انتقال دفة التفاوض من وفد الداخل إلى م. ت. ف. مباشرة، والذي كرسه اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، فقد جاءت المفاوضات، حول الانتخابات، من خلال اتفاق طابا، لتعكس الخلاف بين منطقين، أحدهما كان المنطق الفلسطيني الذي يطرح ضرورة إقامة مجلس واسع العضوية وذي صلاحيات تشريعية، والمنطق الإسرائيلي، الذي كان يريد مجلساً محدود العضوية وذا صلاحيات تنفيذية فقط.

وبفعل الصراع بين هذين المنطقين، فقد جاءت النتيجة، في النهاية، كمحصلة للصراع بين المنطقين، وتمثلت، كما هو معلوم، بمجلس واسع العضوية، نسبياً، ٨٨ عضواً، وبفصل انتخابات الرئيس عن انتخابات المجلس، وحق السلطة المنتخبة بتعيين عشرين بالمائة من أعضاء السلطة التنفيذية من خارج المجلس المنتخب، (أي صلاحيات تشريعية ضمن المجالات المحولة للسلطة الوطنية من إسرائيل، وصلاحيات أخرى تنفيذية). نعم، إن هنالك نقاط خلل من طراز تقسيم الضفة والقطاع إلى دوائر مبعثرة، واعتماد نظام الأكثرية النسبية، مما سمح بأن تخرج تركيبة المجلس (فتحاوية)، في غالبيتها، إلا أن العامل الداخلي الفلسطيني، التواق لتوسيع نطاق المشاركة، قد عكس نفسه، وجاء الاتفاق، من زاوية الانتخابات، كمحصلة لصراع القوى بين الميكانيزمين، الداخلي الفلسطيني، والخارجي الإسرائيلي. وهنا، لن نناقش من فَرَضَ شروطه أكثر، من هذه الزاوية، فهذا مكانه تحليل تفصيلي خاص بهذا الموضوع.

ولكن المشكلة في الاتفاق، لم تكن في زاوية الانتخابات نفسها، وتقنياتها، وشروطها الفنية، خاصة في ما يتعلق بمعايير الديمقراطية الشكلية، التي توفرت نسبياً، ولكنها (أي المشكلة) تكمن في أمر آخر، هو الشروط المرافقة للانتخابات، من حيث عدم شمولية نطاق الولاية الجغرافية الفلسطينية، وغياب الاستقلالية الوطنية في هذا الإطار.

وأياً كان الحال، فإن الانتخابات، ذاتها، لم تكن نتاجاً جزئياً لرغبة الشعب بالمشاركة فقط، بل إنها، أيضاً، قد مثلت دفعة لتوسيع دور المشاركة الشعبية في القرار الوطني الفلسطيني، وفي العمل من أجل تقرير المصير، كما أنها عزّزت العامل الداخلي الفلسطيني باتجاه المزيد من حرية الاختيار.

وبعد ذلك، لا أظن أن الانتخابات للمجلس التشريعي يمكن أن تشكل قيداً على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، ولهيئات منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن عملية إعادة بناء للمنظمة، إذا توفرت الإرادة الفلسطينية لذلك، من جديد، وإذا أزيلت العوائق المانعة لهذا الأمر، من جانب إسرائيل والدول العربية. وبهذا الصدد، نذكر أن إسرائيل قد عبّرت، بعد انتخابات المجلس التشريعي، عن رفضها لإجراء انتخابات استكمالية للمجلس الوطني الفلسطيني في الضفة والقطاع، وبالتالي، تم حلّ هذه المسألة فلسطينياً عن طريق إضافة أعضاء المجلس التشريعي للمجلس الوطني، ثم استكمال حصة الداخل في المجلس من خلال الطريقة الفلسطينية التقليدية، وهي توزيع حصص إضافية للفصائل والاتحادات الشعبية والمستقلين وغيرهم. وهنالك، كما هو معلوم، اقتراحات مختلفة لكيفية إجراء الانتخابات لكافة تجمعات الشعب الفلسطيني، منها اقتراح يستحق، فعلاً، البحث، وهو اقتراح "المجموعة المستقلة للانتخابات"، (١٩٩٤)، واقتراح لكاتب هذه السطور (سالم، ١٩٩٤)، واقتراحات أخرى، وردت في كتاب صادر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، عام

١٩٩٥، باسم الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، وهو ثمرة أعمال مؤتمر، عقده المركز المذكور تحت نفس الاسم، وقام الدكتور خليل الشقاقي بتحرير مواد الكتاب الصادر عن هذه الأعمال.

وبدون التطرق لتفاصيل هذه الاقتراحات، فإن جهداً لعقد انتخابات للشعب الفلسطيني، ككل، هو جهد يستحق البذل من أجل إعادة بعث الديناميكيات المعبرة عن وحدة الشعب الفلسطيني أولا، ولرفع دور الشعب الفلسطيني، ككل، في القرار الوطني، ثانياً، ولإعادة الحيوية، وامتصاص المرارات لدى الشعب، والناجمة عن الممارسات البيروقراطية داخل م. ت. ف. ثالثاً، ولتفعيل دور الشعب مجدداً في عملية تقرير المصير، رابعاً. وكي يتسنى لجهد، من هذا الطراز، أن يؤتي ثماره، فإن العمل من أجل الانتخابات، وبذل الجهد من أجلها بين تجمعات الشعب الفلسطيني، في كل أرجاء العالم، هو الخط الأول، في رأيي، ويليه الخط الثاني، وهو اللجوء لوحدات انتخابية تمثيلية حيثما تتعذر الانتخابات بسبب عوائق خارجية، بحيث يشترك، في هذه الوحدات، ممثلون منتخبون من وحدات أصغر، كالنوادي، والجمعيات الخيرية، ومختلف أشكال الاتحادات، واللجان الشعبية. وإذا أردنا تحرّي المنطق الديمقراطي، بشكل صارم، فإنه يجب أن يصار للامتناع عن إشراك أي ممثلين غير منتخبين من الوحدات الأصغر المذكورة في الوحدات التمثيلية، التي تنتخب، بدورها، ممثلي تجمع الشعب الفلسطيني في البلد المعني للمجلس الوطني الفلسطيني.

والأهم من كل ما سبق، يكمن في أن الانتخابات للمجلس الوطني، بمشاركة كل أبناء الشعب الفلسطيني، في الوطن والشتات، سينجم عنها، إذا استخدمنا كلمات الدكتور إياد البرغوثي، تعزيز "حرية الاختيار باتجاه السيادة" من قبل الشعب الفلسطيني، بوصفه، كلاً واحداً موحداً، وذلك بديلاً للمنهج الذي يقول بتعدد مصائر الشعب الفلسطيني، وبما أننا

نتحدث عن شعب واحد، فإن الاتساق المنطقي والسياسي، يقتضي، حينئذ، الحديث عن مصير واحد، وشحذ الذهن حول سبل وكيفية تعزيز هذا المصير الواحد، بديلا للتعامل مع وقائع سلبية مفروضة، ورفعها الى مستوى "حقائق" يتطلب الأمر أن نقر بها، ونستسلم لها.

وبعد، نأتي للسؤال الثاني المتعلق بإمكانيات الدمقرطة في ظل الاحتلال، ومع نشوء سلطة وطنية فلسطينية، وما هو تشخيص واقع الديمقراطية في الضفة والقطاع، في ضوء ذلك؟

بناء على ما تقدم، دعونا نشير لما يلي، بشأن هذا السؤال، في ضوء وقائع اليوم:

رغم أن الانتخابات للمجلس التشريعي قد رفعت مساهمة الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة والقطاع في عملية تقرير المصير، إلا أنه لا يجوز أن يتم النظر إلى هذه المسألة كقضية استاتيكية ثابتة، غير خاضعة لإمكانية انقضاض الاحتلال الإسرائيلي عليها، بهدف إعادة تقويض دور الشعب المتعزز، فالإنجاز يحتاج، في كل التجمعات، وليس فقط تحت الاحتلال، للعمل اليومي من أجل تعزيزه والحدب والسهر عليه، وإلا، فإنه سيتبدد. ولهذه المسألة، تحت ظل الاحتلال بالطبع، أهمية مضاعفة.

إن استمرار سيطرة الاحتلال على غالبية الضفة والقطاع، (وفي ما يبدو، فإن هذا الوضع سيستمر حتى في ظل معطيات "التسوية الدائمة"، كما تطرحها إسرائيل)، ينجم عنه استمرار تحكم وقمع الاحتلال لأبناء الشعب الفلسطيني المقيم في هذه المناطق، هذا، إضافة للتنكيل بالفلسطينيين المقيمين في مناطق السلطة الوطنية أثناء حركتهم داخل الضفة والقطاع، وعلى الجسور والمعابر والمطارات. والسؤال، هنا، هو: هل وصلت حدّة الإجراءات إلى درجة تقوّض معها كل ما ترتب على

الانتخابات للمجلس التشريعي من توسيع لمشاركة الشعب؟

أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال هي بالسلب، وذلك لأن القضية لا تتعلق، فقط، بإرادة الاحتلال، بل أن هنالك طرفاً آخر هو الشعب، الذي لم تحْنِ إجراءات الاحتلال هامته، كما تبرز المعطيات العيانية، فكل مصادرة أرض جديدة تتأتى عنها مقاومة شعبية، وكذلك الحال بالنسبة لأي إجراء احتلالي. ورغم أن المقاومه تتخذ أشكالاً محلية مفتتة، وترتدي طابع ردّات الأفعال (وليس أفعالاً ومبادرات) على أعمال احتلالية، فإن هذه المقاومة قائمة، وإنْ كانت غير فعالة. ويبدو لي، هنا، أن ما يؤثر، سلباً، على الشعب الفلسطيني، ومشاركته، يأتي من الساحة الداخلية الفلسطينية، أكثر مما يأتي من الاحتلال. وهذا يقودنا لتحليل الوضع الداخلي، وهو موضوع الفصل الثالث من هذا الكتاب.

الفصل الثالث

الوضع الداخلي وإمكانيات الدمقرطة

الوضع الداخلي وإمكانيات الدمقرطة

نناقش، في هذا الفصل، إمكانيات الدمقرطة ارتباطاً بالوضع الداخلي الفلسطيني في المجال السياسي فقط، تاركين إمكانيات الدمقرطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إلى بحوث أخرى لاحقة، وقد اخترنا انتخابات المجلس التشريعي كمدخل لهذا النقاش.

لقد جاءت الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني لتعزز هيمنة تنظيم سياسي واحد، هو "فتح"، على المجلس، إذ يضم المجلس، اليوم، بين أعضائه الثمانية والثمانين، ستة وستين عضواً من "فتح"، حسب مقالة، كتبتُها، حول الانتخابات للمجلس التشريعي، (وليد سالم، ١٩٩٦)، وسبعين، حسب أرقام الدكتور خليل الشقاقي، الذي يورد، فيما يبدو، أرقاماً تقريبية في دراسة له عن هذا الموضوع (الشقاقي، ١٩٩٦، ص ٣٨). وما عدا "فتح"، يوجد عضو واحد لحركة "فدا" هو عزمي الشعيبي، وآخر من حركة البناء الديمقراطي (التي خاضت الانتخابات باسم الائتلاف الوطني الديمقراطي) هو الدكتور حيدر عبد الشافي. والعشرون المتبقون هم مستقلون ثلاثة، منهم، مقربون للجبهة الشعبية، وسبعة للقوى الإسلامية، وواحد قريب من جماعة صبري البنا "أبو نضال"، والبقية مستقلون، تماماً، عن أي حزب سياسي.

وإذا قارنّا انتماء الناجحين بانتماء المرشحين (٦٧٢ مرشحاً، حسب أرقامي، و٦٧٠، حسب أرقام الدكتور خليل الشقاقي)، فإننا نجد عدم

توازن واضحاً، نجم عن طبيعة النظام الانتخابي، الذي اعتمد الأغلبية النسبية، مما يؤدي لفشل الجميع، ما عدا "فتح". فمن بين ٧٦ مرشحاً، ضمن طواقم "فتح" الرسمية، (٧٥، بأرقام الدكتور الشقاقي)، نجح ٥١ (٥٠، حسب الدكتور الشقاقي)، وكذلك نجح لـ"فتح" ١٥ آخرين، من خارج الطواقم الرسمية، (٢٠، حسب أرقام الدكتور الشقاقي).[٣] أي أن التوازن كبير، في حالة "فتح"، بين عدد المرشحين وعدد الناجحين. ومن بين ٦٧مرشحاً للفصائل الأخرى، لم ينجح سوى مرشحين، هما الدكتور حيدر عبد الشافي، وعزمي الشعيبي. والصورة، على مستوى الأطر الحزبية، التي خاضت الانتخابات، هي كالتالي، حسب جدول أوردته في الدراسة السابقة المذكورة:

القائمة	عدد المرشحين	عدد الناجحين
فتح	٧٦	٥١ (من القوائم) ١٥ (من خارج القوائم) ٦٦ (المجموع)
حزب الشعب الفلسطيني	٢٥	٠
حركة «فدا»	١	١ (عزمي الشعيبي)
جبهة النضال الشعبي	١١	٠
كتلة المستقبل	٤	٠
جبهة التحرير العربية (القيادة المؤقتة)	٤	٠
جبهة التحرير الفلسطينية	٤	٠
كتلة الحرية والاستقلال	٤	٠
كتائب الأقصى	٤	٠
حزب النضال الإسلامي	٢	٠
الحركة الوطنية للتغيير	٢	٠
الائتلاف الوطني الديمقراطي	٤	١ (حيدر عبد الشافي)
الكتلة الوطنية الديمقراطية	٥	٠
التجمع الوطني الفلسطيني	٣	٠
الملتقى الحر	٣	٠
حزب البعث	١	٠

٣- عدل الدكتور الشقاقي ارقامه بأرقام أخرى دقيقة، وذلك في دراسة أخرى له صدرت لاحقاً، واطلعنا عليها اثناء قيامنا بتدقيق هذا النص، ودراسة الشقاقي الجديدة صدرت عام ١٩٩٧.

وإذ أن التمثيل السياسي تنجم عنه قوة للمجموعة الممثلة، فقد جاءت النتائج المكرسة لهيمنة "فتح" لتخدم هذه الحركة، من حيث التوظيف، والامتيازات، سواء في أجهزة السلطة العليا، أو الدنيا، ورغم ظهور تذمرات في أوساط قواعد الحركة، وخاصة قواعدها في الداخل (سيما في الفترة الأولى من عمر السلطة الوطنية)، شملت انتقادات لهيمنة العائدين من الخارج على القرار والمناصب الحساسة، وعدم مبالاة السلطة بـ"فتح" وتصرفها كمستقلة عنها، وإهمالها البناء التنظيمي لها، وغير ذلك، من الانتقادات. رغم هذه الانتقادات، فقد جاءت اشتباكات ١٨/ ١٩٩٤/١١، في غزة، بين قوات السلطة الوطنية و"حماس" لتعيد توحيد الفعل بين السلطة و"فتح"، بحيث أصبحت الحركة، موضوعياً، الدرع الحامي للسلطة. وجاءت السنوات اللاحقة بمزيد من التوظيفات والتشغيل بحيث تقلصت التذمرات، ولم يعد أحد يعبأ، جدياً، لا سلطة ولا "فتح"، ببناء الحركة، بحيث تكون قوية تنظيمياً. ورغم الانتخابات التي تجري، مبعثرة في مختلف المناطق، لـ"فتح"، إلا أن إنشغال الكادرات بعملها، داخل أجهزة السلطة الوطنية، قد جعل أولويتها تتحول نحو بناء السلطة الوطنية، وليس بناء التنظيم (وفاء أبو عمرو، ١٩٩٥، ومجلة **الرائد الاقتصادي**، ١٩٩٣).

و"فتح" المهيمنة في المجلس التشريعي، هي ذاتها المهيمنة داخل السلطة التنفيذية أيضاً. ولذلك، فإن كل الحديث الجاري عن تناقض جوهري بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، هو حديث مبالغ فيه، إذ أن التناقضات الجارية داخل السلطة (بجناحيها التشريعي والتنفيذي) هي "خلافات داخل البيت (الفتحاوي) الواحد" بدرجة كبيرة، وقد تبين ذلك، بوضوح، خلال سنة ١٩٩٧، حيث تم إيجاد آلية جديدة، هي آلية اجتماع الرئيس مع أعضاء "فتح" في المجلس التشريعي لمناقشة قضايا الخلاف بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية، وسبل حلها. ونجمت عن اجتماعين، عُقدا بهذه الطريقة، اتفاقات، تم تمريرها في المجلس بحكم تمتع "فتح"

بالأغلبية داخله.[٤] وقد أعقبت الاجتماع الأول، لنواب "فتح" مع الرئيس، استقالة الدكتور حيدر عبد الشافي من المجلس في أواخر عام ١٩٩٧. ولنفس الأسباب، المتعلق بعضها بإدارة السلطة التنفيذية الظهر لقرارات يتخذها المجلس التشريعي، قد استقال الدكتور سمير غوشة من السلطة التنفيذية، في مطلع عام ١٩٩٨. (راجع نص استقالة الدكتور عبد الشافي في مجلة **السياسة الفلسطينية** عدد ١٧، شتاء ١٩٩٨).

وتحرياً للدقة، ينبغي أن نقول أن الخلاف ليس بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، أساساً، ولكنه، بدرجة كبيرة، بين هاتين الهيئتين، من جهة، وأسلوب العمل القائم على مركزة القرارات بيد شخص واحد من الجهة الأخرى. فالسلطتان، سواء بسواء، لا تملكان أية صلاحية بشأن الأجهزة الأمنية التي تتبع كلها للرئيس. كما أن هنالك شركات اقتصادية خاصة في قطاع غزة، لا تدخل ضمن سجلات وزارة المالية الفلسطينية، ويتخذ القرار المحدد داخل السلطة التنفيذية في اجتماع يضم الرئيس والوزير، أو رئيس الجهاز المعني. أما اجتماعات السلطة التنفيذية، فهي اجتماعات عامة واسعة تضم أعضاء السلطة التنفيذية، مضافا إليهم ممثلون عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقادة الأجهزة الأمنية، إضافة لرئيسي المجلسين الوطني والتشريعي، والوفد المفاوض. وبسبب طابعها هذا، فقد جأر بعض أعضاء السلطة التنفيذية بالشكوى مطالبين بفصل اجتماعات السلطة التنفيذية عن اجتماعات منظمة التحرير، وذلك حتى تتمكن السلطة التنفيذية من أخذ دورها بقيادة جماعية، وتجاوز النهج الفردي، وقد تضمنت رسالة استقالة الدكتور سمير غوشة من السلطة التنفيذية، في مطلع عام ١٩٩٨، إشارات بهذا الاتجاه.

٤- لن ندخل هنا في تفاصيل أكثر بشأن الخلافات داخل المجلس التشريعي من جهة، وبينه وبين الرئيس من جهة أخرى. ويمكن للقارئ الذي يرغب بالاستزادة أن يعود لأعداد نشرة آفاق برلمانية الشهرية، التي تصدر عن مؤسسة مواطن منذ تموز ١٩٩٧، حيث سيجد التفاصيل التي يريدها.

وكان لعوامل متعددة دورها في حصر اتخاذ القرارات بيد الرئيس وحده، منها:

١. توقف اجتماعات القيادة الفلسطينية، التي كانت تضم الأمناء العامين للفصائل، قبل الانقسام الذي حصل بعد توقيع اتفاق أوسلو، مما نقل القرار من الأمناء العامين للفصائل إلى "أمين عام" واحد هو أبو عمار.

٢. استشهاد العناصر البارزة في القيادة التاريخية لـ"فتح"، وخاصة الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)، والشهيد صلاح خلف (أبو إياد)، والمتبقون بعدهم في قيادة "فتح" لم يكونوا بقدرة الرئيس، ولم يتمكنوا من إجباره على أخذ آرائهم وتوجهاتهم بعين الاعتبار، قبل أن يقرر في أي شأن.

٣. طاقة الرئيس غير العادية على العمل، بما يتجاوز كل المحيطين به. وبالتالي، فهو يتخذ القرارات تحت ضغط إلحاح الظروف والقضايا المطروحة، بدل أن ينتظر لحاق الآخرين البطيء، والذي قد ينجم عنه ضرر، إذا لم يتخذ القرار بالديناميكية اللازمة.

ولا قيمة، برأينا، لما يقال بأن مصدر قوة الرئيس، بالنسبة للمجلس التشريعي، هو نصوص الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية.

صحيح أنه وردت في ملحق اتفاق طابا، الخاص بالانتخابات، عدة قضايا لصالح الرئيس منها: أن انتخابه يتم من كل الشعب في الضفة والقطاع، فيما ينتخب أعضاء المجلس التشريعي، كل من دائرته الانتخابية فقط، وأن للرئيس الحق في المصادقة على القرارات والقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي، كما أن من حقه ردها وعدم المصادقة عليها. وبالتالي، لا تعتبر هذه القوانين والقرارات نافذة دون مصادقته. وكذلك، فإن للرئيس الحق في أن يعيّن عشرين بالمائة من أعضاء السلطة التنفيذية من خارج أعضاء المجلس. ويضيف عضو المجلس التشريعي، والقاضي، والقانوني المخضرم، ناهض الريس أن "الاتفاقات لم تتطرق للعلاقة

الدستورية بين المجلس والرئيس، وبالتالي غير واضح من المسؤول منهما أمام الآخر"، وفي سياق لاحق، يؤكد أن "الرئيس غير مسؤول أمام المجلس" حسب الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. (الريس، ملف **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨).

كل ما سبق صحيح. ولكن، ما ينبغي قوله، هنا، أن هذا الصحيح قد جاء ليقرر حقيقة كانت قائمة قبل توقيع الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية، وهي الحقيقة القائلة، ومن خلال الممارسة، أن الرئيس عرفات يتمتع بقوة خاصة ناجمة عن الأسباب الداخلية، التي سردناها سابقاً. وقد يكشف الزمن، لاحقاً، أن ما ورد في الاتفاقات بشأن صلاحيات الرئيس عرفات قد نجم عن إصرار فلسطيني عليها، وليس فقط عن مجرد رغبة إسرائيلية، ويبدو أن تلاقي الإصرار والرغبة المذكورين هو الذي أدّى لأن يأتي الاتفاق حول صلاحيات الرئيس وفق النصوص آنفة الذكر.

وأضيف على ذلك مسؤولية المجلس التشريعي. في رأيي، فإن المجلس مسؤول عن تجاوز الرئيس له، إذ أن هذا المجلس لم يستطع أن يقف بحزم بحيث يثبت إخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة المجلس والقضاء، سواء بسواء، كما لم يستطع المجلس تثبيت دوره الفاعل في متابعة السلطة التنفيذية نظراً لانهماك أعضاء المجلس في قضايا تنفيذية، وتدخلهم، في أحيان كثيرة، في وساطات لتعيين هذا أو ذاك، أو حل مشكلة لفلان أو (علان)، وتوسطهم في قضايا يفترض أن يفصل فيها القضاء، وأدى ذلك لخروج المجلس عن الدور المناط به كدور تشريعي، وحصل خلل نسبي قاتل في مناقشة وإقرار القوانين المنظمة للحياة الفلسطينية، كما نجم عن هذا الأمر توسيع لنطاق تفاعل أعضاء المجلس الداخلي بين بعضهم البعض، وبينهم وبين مختلف أجهزة ووزارات السلطة الوطنية على حساب تفاعلهم مع ناخبيهم. وتشير استطلاعات الرأي العام أن نسبة ٩٠٪ من الناخبين لم تتوجه بأي قضية لأعضاء المجلس

منذ انتخابهم بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠ .[٥] وذلك بعد مرور عام على انتخاب المجلس في مطلع عام ١٩٩٧.

ويشير صالح رأفت، السكرتير العام لحركة "فدا"، بهذا الصدد، أن المجلس قد اقتصر في لقاءات أعضائه مع المواطنين على اللقاءات التي تتم بترتيب من المنظمات الأهلية، أو سواها، وفي المقابل، "لم يعمل أعضاء المجلس في المحافظات والمناطق لإيجاد آلية، وصلات دائمة، وحيّة، مع جمهور الناخبين لإشراكهم في مناقشة مشاريع القوانين والقضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس"، (ملف **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨).

على أن كل ما تقدم، لا يكفي للخلوص إلى صورة منصفة ووافية حول عمل المجلس التشريعي، والإجابة على السؤال المتعلق بإمكانية قيام هذا المجلس بدور ما في عملية التحول الديمقراطي في بلادنا. ويتضح، من سياق عمل المجلس، أن عقبات تنتصب في طريقه من جهة، وأن هنالك قضايا أنجزها، من جهة أخرى.

أما على صعيد العقبات، فهنالك أولا، العقبة المعروفة المتمثلة في التقييدات الإسرائيلية على حرية الحركة لأعضاء المجلس، وكذلك التقييدات الناجمة عن الاتفاق، والتي تجعله مجلساً مؤقتاً لمرحلة انتقالية مؤقتة. وبالتالي، لسنا "أمام تجربة في الحياة البرلمانية، تتأسس على الفصل بين السلطات في ظل الدستور"، كما أفاد تيسير خالد، من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وممثلها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، (ملف

٥- لمزيد من التفاصيل، راجع الوثائق غير المنشورة لليوم الدراسي، الذي عقده مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، في نابلس، في مطلع عام ١٩٩٧، لتقييم أداء المجلس التشريعي بعد مرور عام على انتخابه. وكذلك راجع استطلاعات الرأي العام الصادرة عن نفس المركز، والاستطلاعات الصادرة عن مركز القدس للإعلام والاتصال أيضاً. وتمكن، أيضا، مراجعة العدد السابع عشر من دورية السياسة الفلسطينية، (شتاء ١٩٩٨)، حيث يوجد ملف من المقالات لتقييم عمل المجلس التشريعي بعد إنهائه عامين من عمره، وهنالك أيضا كتاب الدكتور خليل الشقاقي الأخير الصادر عام ١٩٩٧، بعنوان الانتخابات الفلسطينية الأولى.

السياسة الفلسطينية، ١٩٩٨). وكذلك، لسنا "أمام مجلس تشريعي بالمعنى الدستوري والمتعارف عليه"–(نفس المصدر)، وتضيف راوية الشوا، في نفس الملف، أن المجلس فاقد للصلاحيات السياسية، التي تعتبر، حسب الاتفاقات الفلسطينية–الإسرائيلية، مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي "تبنّى المجلس ملف القضايا الداخلية لتعالج داخل المجلس التشريعي"، (نفس المصدر). وأشار حسن عصفور، وعزمي الشعيبي، في سياق آخر، أن المجلس لا يستطيع أن يقوم بدوره في حجب الثقة عن السلطة التنفيذية، لأن حجب الثقة هذا قد يستغل من جانب إسرائيل لإنهاء تجربة المجلس، وتجربة السلطة التنفيذية له، سواء بسواء، (ندوة جريدة **الحياة الجديدة** حول المجلس التشريعي).

وثانياً، هنالك العقبة الناجمة عن تركيبة المجلس من جهة، وعلاقته مع السلطة التنفيذية من جهة أخرى، حيث تتباين عضوية المجلس بين أعضاء مخضرمين، سياسياً، من خلال تجربتهم السابقة في منظمة التحرير الفلسطينية (كأبي العلاء، رئيس المجلس، مثلا) وبين أعضاء جدد، يعرفون تجربة العمل "البرلماني" لأول مرة في حياتهم. وقد أشارت جميلة صيدم، عضو المجلس التشريعي، في ملف "السياسة الفلسطينية" إلى "حداثة تجربة أعضاء المجلس" كإحدى نقاط الخلل في عمله. وفي هذا السياق، يلاحظ أن القائد المخضرم الأول هو رئيس السلطة التنفيذية وليس المجلس، وبالتالي، مكنته تجربته، وقوته التاريخية، من تجاوز المجلس واحتوائه بدرجة كبيرة، ووصل الأمر إلى صيغة توافق بين رئيس السلطة التنفيذية ورئيس المجلس التشريعي، وقد انتقد حيدر عبد الشافي، في رسالة استقالته، هذا الأخير لسلبية دوره، وأشار عدد من المشاركين في ملف مجلة "السياسة الفلسطينية"، المذكور، إلى نفس المسألة، منوّهين، أيضا، بمشاركة رئيس المجلس في المفاوضات مع إسرائيل، جنباً إلى جنب، مع اسحق مولخو، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. هذا، علماً أن رئاسة المجلس يجب أن تكون خارج المشاركة في عملية المفاوضات

مع إسرائيل. ويضيف ناهض الريس، على كل هذا وذاك، أن علاقات أعضاء المجلس مع السلطة التنفيذية قد "منعت تسمية الأشياء بأسمائها، والمضي بالمساءلة حتى النهاية"، وتقول راوية الشوا أن غياب "الكتل البرلمانية" من المجلس قد أضعف "التفاعل المطلوب لتنشيط العمل السياسي، ومراقبة السلطة التنفيذية"، وتضيف زهيرة كمال أن علاقة المجلس التشريعي مع "مؤسسات المجتمع المدني قد سادتها علاقة الخوف، وعدم الاكتراث"، ويشير صالح رأفت إلى التهديدات التي توجه لأعضاء المجلس وتحقيرهم من قبل الأجهزة الأمنية وبعض الوزراء، دون أن يحرك الرئيس ساكناً ضد ذلك، كما ويشير رأفت إلى غلبة "فتح" داخل المجلس إذ أنها هي الوحيدة التي تملك كتلة برلمانية داخله. (ملف **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨).

ورغم كل هذه الصورة القاتمة، فقد استطاع المجلس تحقيق بعض الإنجازات مثل إقرار بعض القوانين، علماً بأن قسماً منها لم يصادق عليه الرئيس، خاصة القانون الأساسي، يضاف إلى ذلك إنجاز النظام الداخلي للمجلس، وإقراره لموازنة ١٩٩٧-١٩٩٨، وفتح ملفات الفساد والاحتكار والمعتقلات، وحرية الرأي والتعبير والصحافة. وتتساءل النائبة راوية الشوا، هنا، "لو لم يفتح المجلس التشريعي هذه الملفات، فمن هي الجهة التي كانت ستقوم بنقاش هذه الملفات؟"، وتضيف النائبة الشوا أن النواب قد حققوا "كثيراً من الشعبية بين منتخبيهم، رغم حالة الإحباط العامة". أما زهيرة كمال، فقد أوردت بعض إنجازات السلطة التنفيذية الإيجابية، (نصف الكأس المملوء كما تسميه)، والتي شملت مشاريع بكدار، وإقامة مدارس وصفوف جديدة، وترميم مدارس أخرى، والتطورات بشأن الرقي في المجال الصحي، وإنجازات دائرة الإحصاء المركزية، وإتمام ملف التنمية البشرية في فلسطين، وتقرير لجنة الرقابة، والخطة الوطنية الثلاثية للتنمية، (ملف **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨).

إن هذه الإنجازات لا تقلل من سلبية "عدم المضي بالمساءلة حتى النهاية"،

كما أفاد النائب ناهض الريس. فملف الرقابة انتهى عند الرئيس في نهاية الأمر، ليقرر بشأنه ما يشاء، وذلك بعد اتفاق له مع رئاسة المجلس، ونواب "فتح" بهذا الصدد. والملفات الأخرى طويت دون استكمال أو حسم، حتى النهاية.

هذا الواقع هو الذي جعلنا نقول بأن العامل الداخلي ربما يكون هو الأكثر تأثيراً من العامل الإسرائيلي بالاتجاه السلبي على الدفع نحو المزيد من المشاركة، والتي ولدتها نتائج انتخابات المجلس التشريعي. ومما عزز هذا التأثير السلبي، أمور داخلية أخرى، تتعلق بالسلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، منها:

١. ظهور مكونات السلطة الوطنية للمواطنين بمظهر سلبي خلال السنوات الأولى من عمرها. وقد لمست خلال محاضرات وورشات عمل حول قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، شاركت في إدارتها، على امتداد الضفة الفلسطينية، من شمالها إلى جنوبها، وشارك فيها خمسة عشر ألف شخص، خلال السنوات الأخيرة... أقول، لمست، من خلال هذه اللقاءات، مرارة واسعة لدى المواطنين من البيروقراطية، وإهمال مطالب الموظفين، والتعامل الفظّ معهم في الدوائر الرسمية، ووجود المحسوبية في التعيينات، وفي "تسليك المصالح"، والفوضى، وعدم النظام، والتسيب في الالتزام بساعات الدوام الرسمي، والامتيازات لكبار المواطنين، وكثرة المدراء العامين، والسيارات، والبلفونات، وغير ذلك من الانتقادات.

٢. إحباط ما أسميه "بثورة التوقعات"، التي نشأت لدى المواطنين مع تشكيل السلطة الوطنية، فقد توقع المواطنون، في مائة وخمس وثمانين قرية في الضفة والقطاع، لا زالت بدون إنارة، أن تحل لهم هذه المشكلة، وتوقعت قرى أخرى أن يتم تعبيد شوارعها، وتوسيع مدارسها وإنشاء مشاريع إنتاجية فيها، وتوقع المزارعون دعما لاستصلاح الأراضي ولتسويق منتجاتهم، وغير ذلك، من التوقعات التي لم تحقق، أو تحققت

جزئياً .

٣. انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الممارسات ناجمة عن سياسة رسمية، أو عن انتهاكات فردية، (راجع ملفاً، بهذا الصدد، نشرته مجلة **الدراسات الفلسطينية** عدد ٣٠، ربيع سنة ١٩٩٧، وشارك فيه كل من فريح أبو مدّين، وإياد السراج، والعقيد محمد المصري)... بغض النظر عن ذلك، فإن هذه الممارسات تترك انطباعاً واسع الانتشار، لمسناه لدى المواطنين، بأنه يوجد قدر من الفوضى في عمل هذه الأجهزة، وأنها غير خاضعة للرقابة، وتتصرف وكأنها في أرض مستباحة. ومن مجموع ١٣٢ محاضرة، أجريناها خلال الفترة من تشرين الأول ١٩٩٦ وحتى تموز ١٩٩٧، تكرر السؤال عن سبب اعتقال الصحفي ماهر العلمي، مثلاً، خمسين مرة، على الأقل، في خمسين موقعا مختلفاً، وإن دلل ذلك على شيء، فإنه يدلل على التوق الواسع لدى المواطنين للديمقراطية، ولاحترام كرامتهم، وحقوقهم البشرية، وذلك بعدما أهدر كل ذلك، خلال سنوات طويلة من الاحتلال القمعي المرير. لذا، فقد كان التوقع، لدى المواطنين، هو أن السلطة الوطنية ستقوم بنفض الإرث الاحتلالي القمعي، واستبداله بمنهج ديمقراطي إنساني متفتح، وعندما لم يحصل ذلك، فقد طُعنت توقعات المواطنين في هذا المجال بالصميم.

وللإنصاف نقول، أن ملاحظات المواطنين على سلوك الأجهزة الأمنية لها ما يبررها. وما نلاحظه هنا، أن بعض عناصر الأجهزة الأمنية يتصرفون انطلاقا من كونهم ثواراً، يفهمون، هم وحدهم، مصلحة الوطن، ويفترضون من الآخرين (أي من الشعب) أن يعرفوا، وحدهم، ضمنياً، ما تفترض الأجهزة الأمنية أنه من مصلحة الوطن، وأن ينصاعوا لذلك. وفي أحسن الأحوال، فإنهم يحددون ما يناسب المصلحة الوطنية، بشكل فوقي، ثم على المواطنين أن ينصاعوا لذلك، وفي إطار هذا الأمر، فإن أي ردّ فعل

من المواطنين، أو بعضهم، للمطالبة بالمناقشة، أو الحق بها، يعتبر، من وجهة نظر بعض عناصر الأجهزة الأمنية، عملاً مستغرباً، هذا إذا لم يعتبر ذلك خروجاً عن مبادئ الثورة، ومصلحة الوطن، وعمالة لأطراف خارجية، وغير ذلك من التهم التي تلقى جزافاً، ومنها التهم الموجهة للمنظمات الأهلية الفلسطينية، مثلا، بأنها تعمل وفق أجندة المانحين، وليس وفق الأجندة الوطنية، وهي تهمة سنأتي إليها في النقطة التالية.

هذا، كله، يعني أن العلاقة القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين هي، حتى الآن، علاقة قائمة على الأوامر والزجر، وليست علاقة قائمة على أساس تفاعل ومشاركة وحوار ديمقراطي، هذا ناهيك عن غياب الضوابط القضائية على عمل الأجهزة الأمنية، حتى الآن، وغياب الرقابة عليها من جانب المجلس التشريعي.

هل يوحي هذا الوضع بإمكانية تحول وانتقال نحو الديمقراطية في فلسطين؟ وكيف يمكن أن نعقل واقع الديمقراطية في الضفة والقطاع، اليوم، على المستوى المفهومي؟

سنبدأ بالإجابة على هذا السؤال بشكل معاكس، أي من إمكانية الانتقال نحو الديمقراطية أولا، وفي الفصل الأخير، سنأتي للمشكلة المفهومية المتعلقة بتحديد طابع الديمقراطية في فلسطين اليوم، لنكشف شبكة العلاقات المتناقضة التي تضم الأمرين، الراهن، والمستقبلي، في ما يتعلق بمسألة الديمقراطية في فلسطين.

وسنناقش هنا، بشكل خاص، ثلاثة عوامل لها تأثير على إمكانية الانتقال نحو الديمقراطية: الأول، يتعلق بدور الأجهزة الأمنية، والثاني، يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني، والثالث، يتعلق بتجربة السلطة في مجال الدمقرطة، حتى الآن، وانعكاساتها مستقبلاً.

أولا: دور الأجهزة الأمنية:

لا زال دور هذه الأجهزة في فلسطين يتسم بالسمات التالية:

أ. إن بعض عناصر هذه الأجهزة ينظر لنفسه، كما أسلفنا، على أنه هو الثورة، وبالتالي هو الوطن، وهو الذي يعرف مصلحته فقط، وعلى الآخرين الخضوع لذلك.

ب. الصراعات بين الأجهزة الأمنية، والتي تصل إلى درجة وقوع اشتباكات، كما حصل في أحيان كثيرة.

ج. صحيح أن الأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية لا تستجيب، حتى الآن، لمطالب إسرائيل "الأمنية" ضد قوى المعارضة الفلسطينية، حفاظاً منها على هامش من التعددية والتعايش داخل المجتمع الفلسطيني، ولكن الاتساع المتزايد لمركزية ومحورية دور هذه الأجهزة وزيادة أعدادها ضمن عمل السلطة الوطنية الفلسطينية اللاحق قد يؤدي بها (لأسباب داخلية، وليس كاستجابة لرغبات إسرائيلية)، إلى تعزيز عسكرة المجتمع، أكثر فأكثر، في الفترة القادمة. هذا إلا إذا تم وضع قانون ينظم عمل هذه الأجهزة، وتم اخضاعها للرقابة من جانب المجلس التشريعي والقضاء، سواء بسواء.

وأزعم، هنا، أن الاتساع في دور الأجهزة الأمنية قد يحصل في المستقبل المنظور، سواء سارت المفاوضات مع إسرائيل على نحو يؤدي إلى اتفاق، أو العكس، فالمسألة ذات علاقة بالوضع الداخلي الفلسطيني أكثر مما هي ذات علاقة بمآل الاتفاقات مع إسرائيل. وعلى هذا المستوى، (أي مستوى الوضع الداخلي)، فإن الإرث العسكريتاري النخبوي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي لا زال يطبع عمل أجهزة الأمن الفلسطينية بطابعه، وكذلك وجود الأجهزة، خارج الرقابة، خاضعة فقط لتوجيه زعيم أوحد، كل ذلك سيدفع نحو تعزيز دور هذه الأجهزة المستقبلي في المجتمع

الفلسطيني، وسيكون أي بديل لـ(أبو عمار) ناجحاً بمقدار ما يستطيع إخضاع، أو كسب هذه الأجهزة، أو غالبيتها، على الأقل، إلى جانبه، ولن يتغير هذا الاستنتاج إلا إذا سارت التحولات المدنية في المجتمع الفلسطيني باتجاه يؤدي إلى تحليل وإذابة الإرث العسكري السابق لمنظمة التحرير.

ما هي بعض النتائج التي يمكن أن نجمت وتنجم عن هذه العسكرة المتزايدة في فلسطين؟

١. إن احتمال الحرب الأهلية بين السلطة و"حماس"، احتمال غير وارد، بتقديري، بمبادرة من "حماس"، والهلع من المثال الجزائري، وإمكانية تكراره لدينا، غير وارد هنا، بسبب اختلاف الظروف. فلسنا دولة مستقلة أولاً، والاحتلال يلقي بثقله على الجميع ثانياً، مما يحصر تناقض كافة القوى معه، بشكل أساسي، وثالثاً، فإن "حماس" قد عبّرت، في مناسبات عديدة، عن ضرورة التناقض مع السلطة الوطنية سلمياً، هذا ناهيك عن قبول "حماس"، وتعاطيها مع المنهج الانتخابي الديمقراطي في كافة مؤسسات الضفة والقطاع. وكانت أحداث ١٨/١١/١٩٩٧، حدثاً غير عادي، سرعان ما تم تطويقه، ولم يتكرر، لاحقاً، سوى بشكل محدود، كما حصل في طولكرم، عام ١٩٩٦. وقد قال الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة "حماس"، في مقابلة معه، لمجلة "السياسة الفلسطينية": "السلطة الفلسطينية، لو قاتلتنا، لن نقاتلها، ولن نرد على السيئة بالسيئة، لأننا لا نريد أن نفتح للعدو جبهة داخلية يقاتلنا من خلالها". (**السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨ ص ١١٨)، وسنتطرق للمزيد بشأن مواقف "حماس" بهذا الصدد، لاحقاً.

٢. تزايد الصراعات، والاشتباكات، بين عناصر الأجهزة الأمنية، طالما بقيت خارج نطاق الرقابة، ولم يتم إخضاعها لقانون، حيث تعطي اشتباكات هذه الأجهزة مع بعضها البعض، حالياً، مؤشراً سلبياً لتنامي ظاهرة، يمكن تسميتها باسم ظاهرة "الحروب الصغيرة"، وذلك على غرار الحرب

التي نشبت بين أجنحة متصارعة من "فتح"، في جنوب لبنان، وبشكل خاص، في مخيم عين الحلوة، وسيكون للشعب دور رئيسي في كبح هذه الاشتباكات، إن نمت وتوسعت، كما أن فصائل المنظمة، وخاصة "فتح" ستقوم بدور حاسم من أجل تطويقها، كلما حصلت.

٣. ويرتبط تنامي التوجه العسكريتاري بالوضع الاقتصادي، ومستوى التوقعات التي كانت لدى المواطنين، وبهذا الصدد، فإننا، في الضفة والقطاع، نعيش في كانتوناتنا، وقد بالغنا في السنوات الثلاث الأولى من عمر السلطة الوطنية في تصوير ما تم على أنه الخطوة الأولى نحو الدولة المستقلة. وتحدث العديدون عن انتهاء مرحلة النضال الوطني، وبدء مرحلة "الاستقلال الزاحف"، كما أسموه. ونشأت عن هذه المبالغات أجواء من الاسترخاء، وثورة توقعات هائلة على المستويين الجماعي والفردي، وتزايدت نزعات البحث عن الخلاص الفردي، ونشطت التعيينات والمحسوبيات. على أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد نشأ وضع حولت فيه إسرائيل الصرف على الخدمات للسلطة الوطنية الفلسطينية، فيما أبقت غالبية الأرض بيديها. وحتى ندرك نتائج ذلك، فإن أحد الأمثلة هو إضراب المعلمين في الضفة الفلسطينية عام ١٩٩٧، وهو إضراب عكس، من جهة، التباين الواسع بين رواتب العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة بين الفئات العليا والدنيا من الموظفين، ولكنه عكس، في المقابل، (وهذا ما لم تكتبه الصحافة ولا المنظمات الأهلية التي تابعت هذا الموضوع)، عجز السلطة المالي عن تلبية المطالب الكاملة لكافة القطاعات الاجتماعية. ويكفي، هنا، القول أن زيادة ١٠٠٠ شيكل لكل حالة من سبع وعشرين ألف معلم (٢٥٠ دولار تقريباً) تحتاج إلى ٢٧ مليون شيكل شهرياً، وهذا يعني ٣٢٤ مليون شيكل سنوياً، أي ما يزيد عن ٨٠ مليون دولار. وإن تمت هذه الزيادة للمعلمين، فإنها ستفتح الباب، بالضرورة، نحو زيادة رواتب قطاعات الموظفين في كل أجهزة

السلطة الأخرى، وقد يصل ذلك إلى الحاجة لمليار دولار، شهرياً، للرواتب فقط (القديمة مضافة إليها الزيادات). وسلطة يدخلها حوالي ٨٥٠ مليون دولار من الإيرادات المحلية، مضاف إليها مبلغ مشابه من الدول المانحة (راجع ميزانية السلطة العام ١٩٩٧) لا يمكنها أن تصرف مليار دولار على الرواتب (بالضبط ١٠٤ آلاف موظف ×١٠٠٠ دولار شهرياً، كمتوسط حسابي، × ١٢ شهراً = مليار وأربعين مليون دولار سنوياً). وبهذا الصدد، يقول د. عاطف علاونة، وكيل وزارة المالية الفلسطينية، أن ميزانية السلطة الوطنية للعام ١٩٩٨ تبلغ تسعمائة مليون (٩٠٠مليون) دولار، سيصرف ٦٠٪ منها للرواتب (أي ٥٤٠ مليون دولار، في ظل واقعها الحالي)، فما بالك إذا زادت الرواتب؟ (مركز حقوق المواطن، ١٩٩٧).

إن إسرائيل قد حوّلت للسلطة الوطنية الأعباء، فيما استبقت بيديها الأرض، للاستيطان فيها، وجباية ضريبة القيمة المضافة، وتوريد البضائع الإسرائيلية لمناطق السلطة الوطنية، مقابل منع منتجاتنا الزراعية من دخول إسرائيل، وهكذا. أي أن ما تم هو أن إسرائيل قد كسبت الأرض والمياه، واستمرت في جني الأرباح من بضائعها المبيعة في أسواقنا، هكذا، بدون أن تدفع إلا مبالغ زهيدة مقابل ذلك، تمثلت في ثمن بعض المنتجات الفلسطينية المحدودة التي تسوق في إسرائيل.

إن تحويل هذه الأعباء هو سبب هام للتوترات الداخلية في المجتمع الفلسطيني، تضاف إليه أسباب أخرى لهذه التوترات، نذكر منها:

١. تمزيق الضفة الفلسطينية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وتعقيدات الانتقال بينها، إضافة لغياب الاتصال بين الضفة والقطاع، بدرجة كبيرة، وإغلاق القدس، وصعوبة السفر عبر المعابر، وغير ذلك.

٢. البطالة الواسعة، وضيق ذات اليد، وانتشار الفقر، (لدراسة جيدة عن الفقر راجع: جميل هلال، ١٩٩٧)، يضاف إلى ذلك غياب المرافق الإنتاجية

الداخلية لاستيعاب الأيدي العاملة، وعدم التوسع في هذه المرافق نتيجة تركيز إنفاق السلطة في مجال الرواتب والتشغيل، خاصة في الأجهزة الأمنية المتضخمة باستمرار.

ورغم كل ذلك، فإن استخلاصنا، لكل ما تقدم، يتمثل في أن العوامل الداخلية، سابقة الذكر، للشعب الفلسطيني ستمنع نشوء حرب أهلية فلسطينية. وفي المقابل، فإن الصراعات الداخلية سواء بين السلطة و"حماس"، أو بين أجنحة السلطة الأمنية، بعضها ضد بعض، ستتسع، في تقديرنا، إذا استمرت مجمل الظروف الواردة في الفعل على الأرض، وستكون الضحية، جراء ذلك، هي عملية الدمقرطة، التي لن تتسع بالدرجة الكافية وسيتم ابطاؤها في ظل هذه الظروف.

ثانياً: دور منظمات المجتمع المدني والدول المانحة في التحول الديمقراطي:

قد يقال، تجاه ما تقدم، أن الدول المانحة تقوم بدورها لمنع نشوء مجتمع فلسطيني غير ديمقراطي مستقبلاً، وقد يقال، أيضا، أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تقوم بتثقيف وإعطاء دورات لعناصر الأجهزة الأمنية حول حقوق الإنسان، وكيفية التعامل معها واحترامها، إلا أن الحقائق الناطقة، على الأرض، تقول بأن دور الدول المانحة قد بدأ (وخاصة أوروبا)، عام ١٩٩٤، بالتركيز على ضرورة بناء مؤسسات ديمقراطية ومهنية، ثم انتقل، منذ عام ١٩٩٥، فصاعداً، للتركيز على ضرورة بناء أجهزة أمنيه قوية، وقمع القوى المعارضة لعملية التسوية الجارية. ورغم أية تحليلات متباينة (تجدها في الأزعر، ١٩٩٦) حول دور الدول المانحة في فلسطين، فإن الاتجاه العام لها، كما بين الدكتور خليل الشقاقي، هو اتجاه إعطاء الأولوية لعملية السلام والبناء الوطني، ولو على حساب عملية الدمقرطة داخل المجتمع الفلسطيني. ولعل الدور الرئيسي، الذي

تحاول الدول المانحة القيام به تجاه عملية الدمقرطة، (إلى جانب دعمها للشرطة الفلسطينية "القوية")، يكمن في دعم الدول، ذاتها، للمنظمات "الأهلية الفلسطينية"، لكي تقوم، هذه المنظمات، بدور موازن لدور السلطة الوطنية، وبالتالي، توزيع عناصر القوة على وحدات مختلفة من المجتمع الفلسطيني بدل حصرها في السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويتعرض هذا التوجه من الدول المانحة إلى نوعين من الانتقادات، الأول فرعي، والثاني أساسي. أما الانتقادات الفرعية فتقول بأن ما تدفعه الدول المانحة للمنظمات الأهلية لا يتعدى مبالغ محدودة، قياساً بما تدفعه، نفس الدول، للسلطة الوطنية، مما يجعل التوجه لإقامة التوازن بمثابة توجه غير متوازن. ولكن الأكثر جوهرية، هو الانتقادات الأساسية التي تطال المفهوم نفسه، وكيفية ممارسته من الدول المانحة، كما تطال المنظمات الأهلية الفلسطينية أيضا، ونوجز ذلك في ما يلي:

أ. أن المجتمع المدني يتمكن من لعب دور موازن للسلطة، فقط، في ظل مجتمع ديمقراطي، حيث فصل السلطات، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية في السياسة، وخضوعها للرقابة، وعملها وفق قانون. أما في حالة كحالتنا، وضمن سيطرة الأجهزة الأمنية التي نعيشها، فكيف يمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني دور الموازن للسلطة، خاصة في ظل حصر هذه المنظمات بالمنظمات الأهلية، وتغييب عنصر أساسي من عناصرها وهو الأحزاب السياسية؟

قد يقال، بخصوص هذه الملاحظة، ما تردده بعض الكتابات المحلية حول المجتمع المدني عن قيام منظمات المجتمع المدني في شرق أوروبا بمهمة الإجهاز على الأنظمة الشيوعية هناك. ولكن السؤال، عندنا، هو هل يجري بناء منظمات المجتمع المدني في بلادنا لتقوم بالإجهاز على السلطة الوطنية الفلسطينية؟

إننا، في فلسطين، لسنا نظاماً شيوعياً أولا، ولسنا نظام دولة مستقلة،

قبل هذا، وعليه، فإن تقوية منظمات المجتمع المدني لتجهز على السلطة الوطنية الفلسطينية هي أمر غير وارد في حالتنا، إلا إذا أريد استخدام المنظمات الأهلية ضد السلطة الوطنية من أجل الإجهاز على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وليس لتحقيق مصلحة المنظمات الأهلية أو مصلحة الشعب الفلسطيني في تحقيق الديمقراطية.

وفي ظل واقع كواقعنا، أعتقد أن المهمة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني تتمثل في العمل من أجل الديمقراطية، عبر اعتماد وسائل سلمية، تهدف إلى إنشاء المناخ الملائم لتوزيع عناصر القوة في المجتمع، (وبالتالي، تقوية السلطة الوطنية، لأن تقويتها لا تتم من خلال تعزيز نخبويتها ومركزة القوة لديها، بل من خلال توسيع المشاركة في القرار، والعمل، والمتابعة، والتقييم، بحيث تشمل السلطة والشعب ومنظمات المجتمع المدني أيضا).

أي بعكس أوروبا الشرقية، فإن مهمة منظمات المجتمع، لدينا، تكمن في تقوية السلطة وفق المفهوم أعلاه للتقوية، وليس إضعافها والإجهاز عليها، كما هو حاصل في شرق أوروبا. هذا على صعيد المفهوم.

ب. أما على صعيد الممارسة، فالكل (سلطة، ومنظمات أهلية) يموّل من الدول المانحة، وتستغل بعض الدول المانحة هذه الحقيقة لضربها بعضها ببعض. وحتى الآن، لم تنشأ منظمات أهلية معتمدة على المجتمع المحلي في التمويل، سوى إشارة عزمي بشارة للجان الزكاة، وغيرها من الهيئات واللجان الإسلامية (بشارة، ١٩٩٦)، التي تمكنت من العمل والاستمرار بفعل التمويل المحلي. وتشير دراسة لجميل هلال ومجدي المالكي، أجرياها على ٤٦٠ مؤسسة دعم اجتماعي، إلى أن ٥٧,٧٪ من هذه المؤسسات يعتمد، بنسب مختلفة، على التمويل الخارجي (هلال والمالكي، ١٩٩٧).

زد على ذلك، أن الدول المانحة، وبعض منظماتها الأهلية، وكدلالة على توجهاتها التي لا تهدف، فعلياً، لبناء الديمقراطية في فلسطين، قد بدأت،

في السنوات الأخيرة، بالتوجه للعمل مع المجتمع المحلي الفلسطيني مباشرة، كبديل عن دعم المنظمات الأهلية الفلسطينية للقيام بذلك. والأمثلة، على ذلك، أمام ناظرينا، فالدول، نفسها، باتت تعمل، مباشرة، مع اللاجئين في ضوء قرارات المحادثات متعددة الأطراف، حيث منحت الولايات المتحدة مهمة التدريب المهني، وأوروبا التنمية الاقتصادية، وفرنسا مهمة جمع الشمل، والسويد مهمة رعاية الطفل، وإيطاليا الصحة العامة، وغير ذلك. أما المنظمات الأهلية الأوروبية، فقد أصبح لعدد كبير منها مكاتبها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدأت هذه المنظمات بالعمل، مباشرة، وبدون "وسيط"، مع المجتمع المحلي الفلسطيني، وسيخلق هذا الأمر، من جهة، تحدياً للمنظمات الأهلية الفلسطينية بتوجيهها للبحث عن مصادر محلية لتمويل أنشطتها بدل استمرار الاعتماد على الدعم الخارجي. بعض هذه المنظمات سينجح في ذلك، وستسقط المنظمات التي لن يحالفها النجاح. ومن جهة أخرى، فإن هذا التطور يعكس الحقيقة المطروحة التي ننساها، أحياناً، وهي أن الدول المانحة تهتم بمصالحها أولا، ثم بالديمقراطية بالنسبة لنا ثانياً، وإذا تناقضت الثانية مع الأولى فإنها تُسقط الثانية وتُبقي الأولى فقط.

إن الدول المانحة هي دول داعمة للعملية السلمية أساساً، وليس للديمقراطية في بلادنا، وتأتي الأموال التي تدفعها للسلطة الوطنية، أو للمنظمات الأهلية الفلسطينية، أو تصرفها هي مباشرة، في المجتمع الفلسطيني من أجل تعزيز مصالح الغرب في بلادنا، من جهة، ومن أجل تهدئة الشعب الفلسطيني ثانياً، ولإضعاف السلطة ومنظمات المجتمع المدني عبر خلق منافسة بينهما ثالثاً. والهدف هو منع إقامة دولة وطنية فلسطينية قوية مستقلة كاستجابة لتوجهات العولمة الغربية الهادفة لخلق دول ضعيفة في العالم الثالث.

بالطبع، إن هذه الخلاصة، بشأن ما هو رئيسي، لا تلغي وجود بعض

المنظمات الأهلية التقدمية العالمية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، والتي تدعمه على هذا الأساس، كما أنها لا تلغي التباين النسبي بين الدعمين الأوروبي والأمريكي. إلا أن المنظمات الأولى محدودة القوة والتأثير، ولا تمثل، بعد، الاتجاه الرئيسي في رسم السياسة الدولية العالمية، التي هي سياسة معادية ومضادة لمصالح الشعب الفلسطيني. ومن جهة أخرى، فإن تباين أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية لا تجعلها تميل لدولة فلسطينية مستقلة حقاً، وديمقراطية حقاً، وذلك رغم ما يذكره وزير الثقافة والإعلام، ياسر عبد ربه، بشأن التباين بين الدورين الأوروبي والأمريكي على المستوى السياسي، فبالنسبة لأوروبا، حسب رأيه، فإنها "كانت تود تقوية الكيان الفلسطيني بأسباب القوة ليتحول إلى مشروع دولة" (عبد ربه، ١٩٩٥ ص١٣)، ويؤكد ذلك اريان الفاصد، الذي يرى أن دور أوروبا، في بلادنا، هو دور سياسي داعم وليس دوراً مالياً (الفاصد، مجلة السياسة الفلسطينية، عدد ٢٠٧، ١٩٩٨ ص ٣٠-٥٠). ولكن، ورغم وجود هاتين الإشارتين، إلا أنهما لا تلغيان أن أوروبا، وفي غمرة توجهها لدعم إقامة كيان سياسي فلسطيني، قد أهملت مسألة الدمقرطة لبلادنا، واعتبرتها مسألة أقل أهمية، تؤكد ذلك خلاصة خالد الأزعر التي تفيد بأن "الغرب قد استثنى المنطقة العربية لفترة طويلة من توجهه المساند للديمقراطية"، وتعود أسباب ذلك إلى النفط من جهة، ومصلحة بقاء إسرائيل ربيبة الغرب في بلادنا، من جهة أخرى. وبالنسبة لفلسطين، يرى الأزعر أن الغرب قد أعطى الأولوية "لتسويق الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية على حساب الدمقرطة"، وفي هذا الإطار، يغض الغرب النظر عن انتهاكات السلطة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان (الأزعر، ١٩٩٦ ص ٨٧-٨٨).

وإذا انتقلنا من الدول المانحة إلى المؤسسات والمنظمات التي تدعمها هذه الدول، فإننا نجد أن هذه المؤسسات تضطر، وكاستجابة لشروط الدعم، لتعزيز المهنية والعلنية والمساءلة في عملها الداخلي، وهذا تطور إيجابي،

بدون شك، ولكنه يظل، مع ذلك، تطوراً محدود التأثير اجتماعياً، نظراً لانحصار المنظمات الأهلية في المستوى النخبوي، وعدم فاعلية قسم كبير منها على المستوى الجماهيري. ولعل هذه النقطة تمثل نقداً آخر للتوجه نحو دعم منظمات المجتمع المدني، حيث أن هذا الدعم ينحصر على المنظمات المدنية أساساً، ولمدن الوسط، بشكل خاص، مما أدى إلى خلق شريحة منتفعة مالياً، ومرتاحة اقتصادياً، على حساب أموال الدعم، مع وجود فارق كبير بين مستوى حياتها ومستوى حياة المواطنين. وقد أكدت دراسة المالكي وهلال، سابقة الذكر، على تمركز غالبية المؤسسات غير الحكومية، المختصة بالدعم الاجتماعي، في منطقة الوسط، وعلى عدم ديمقراطية هذه المؤسسات داخلياً، حيث كل مؤسسة هي مؤسسة رئيسها، أساساً، فيما دور الانتخابات والهيئات العامة والموظفين هو دور شكلي فيها. وتتفاوت هذه المؤسسات، حسب الدراسة، بين مؤسسات حزبية، أو مؤسسات لأشخاص من عائلات متنفذة، أو مؤسسات لأكاديميين ونشطاء سياسيين سابقين، ورابعاً، هنالك المؤسسات التابعة لجمعيات دينية بحتة (هلال والمالكي، ١٩٩٧).

ويبدو لي، أن ما يستخلصه هلال والمالكي بشأن منظمات الدعم الاجتماعي يصلح للتعميم على كافة المنظمات الأهلية الفلسطينية. وإلى جانب ذلك كله، فإن حصر الدعم على السلطة والمنظمات الأهلية، مع حرمان الأحزاب السياسية من هذا الدعم، يساهم في إضعاف الأحزاب، وبالتالي، هدم قوة إضافية يمكن أن تشكل حجر عثرة أمام هدم الدولة (أو السلطة) الوطنية لصالح العولمة.

يضاف إلى ذلك، أن عدم دعم الأحزاب السياسية الفلسطينية من جانب الدول المانحة، لا يعني أن هذه الدول تسعى لتقوية السلطة الوطنية على حساب هذه الأحزاب، وإنما تهدف الدول المانحة، من ذلك، إلى المساهمة في ضرب، وإنهاء النظام السياسي الفلسطيني "السابق"، الذي اعتمد النضال الوطني طريقاً من أجل الوصول إلى جلاء الاحتلال الكامل،

وبالتالي، ضرب النضال الوطني نفسه، أو على الأقل تمييعه، والإبقاء على عمل مجتمعي "ديمقراطي" مهني، تمارسه المنظمات غير الحكومية باسم تعزيز الشفافية والعلنية والمساءلة، ويهاجم السلطة الوطنية على مستوى قضايا حقوق الإنسان ومظاهر الديمقراطية الشكلية، ولكنه مشلول الفعل، بل ويأنف العمل على مستوى القضايا الوطنية الكبرى لاستكمال تخليص الأرض من الاحتلال. وينشأ عن هذا الأمر واقع سريالي، يجمع ما بين ممارسة السياسة بطريقة تحصرها في عمل النخب (نخب السلطة مقابل نخبة المنظمات غير الحكومية)، جنبا إلى جنب، مع إقصاء الشعب عن المشاركة، وهو إقصاء تتعاون فيه السلطة وبعض المنظمات غير الحكومية، التي تنشغل بالاتصالات مع المولين (Funders)، ومع بعضها البعض على حساب الاتصال بجمهورها.

وينشأ، في إطار ذلك، تقسيم عمل عجيب، حيث تنفرد السلطة بالعمل الوطني من أجل جلاء الاحتلال (من خلال أسلوب التفاوض فقط، مقروناً بهبات غضب، وردّات فعل شعبية لا تحركها السلطة، وتخاف منها، في نفس الوقت)، فيما تتولى المنظمات الأهلية نقد التصرفات غير المسؤولة، وخروقات حقوق الإنسان، مشكّلين بذلك لوحة تتم فيها ممارسة العمل السياسي على السطح فقط، دون الالتفات إلى معالجة القضايا الأعمق، المتعلقة بتحرير الأرض، وإشراك الناس، وخروج الجميع، سلطة، ومنظمات أهلية، من إطار ضخ المواطنين خارج نطاق المشاركة، إلى رحاب الفضاء الواسع، حيث الناس تواقون للفعل ولتضافر الجهود، بديلا لاستمرار العمل بالإنابة، وبهذا، ندخل ميدان القضايا الحقيقية للدمقرطة، وليس سطحها، وأغلفتها، وقشورها الخارجية، كما نفعل اليوم، متكيفين مع أجندة خارجية لا تعالج القضايا الملحة لمواطنينا، ولا تنطلق من قراءة دقيقة لهذه القضايا، ولكيفية معالجتها، بعد تحديد الأولويات.

هذا الكلام، ربما، يبدو قاسياً، من وجهة نظر من يقوم من منظماتنا

الأهلية برسم الأولويات بناءً على دراسة متعجلة للاحتياجات، وبدون غوص في تحليل عميق للواقع الذي نعيشه، هذا إضافة لاستخدام تقنيات فنية بحتة في التحليل، تقنيات قاصرة، بالضرورة، عن الوصول إلى تحديد سليم للاحتياجات والأولويات. وإذا توخينا الصراحة أكثر، فإن ما يتوجب قوله هو أن تحديد الأولويات يأتي في إطار معرفة الأجندة الخارجية لدى القائمين بتحديد هذه الأولويات بصورة متسرعة من منظماتنا الأهلية، ومن ثم إثارة الوهم حول أولويات وطنية مصطنعة بطريقة تجعلها تتلاقى مع الأولويات الخارجية، ثم يصار بعد ذلك للترويج بأننا فرضنا أجندتنا على الممولين، أو طرحناها عليهم وتقبلوها، هذا علماً أن الحقيقة تقول أن الغالبية واقعة في أسر نسيج العنكبوت، ولا تملك لنفسها فكاكاً من خيوطه الواهية نتيجة أوهام، أو مصالح مدركة (بفتح الراء). وتزداد مشكلة الأوهام عمقاً بأن البعض مقتنع بها كحقائق، والبعض الآخر تولى، عمداً، مهمة صناعة الأوهام، حرصاً على مصالحه واحتياجاته. وفي بحث لاحق، أقوم بإعداده، سيتم توضيح هذه الاستنتاجات بمعطيات ملموسة.[٦]

ويجعل، كل ما تقدم، عمل العديد من المنظمات الأهلية لصالح دمقرطة مجتمعنا عملاً محدوداً، سطحياً، يناكف السلطة، وفي المقابل، يتوجه للمجتمع إما بصورة سطحية، أو يكتفي بالتفاعل مع نخبة المجتمع، وطالما بقي فعلها على هذا النحو، فإنه لن يكون قوة دفع مركزية باتجاه الدمقرطة.

وللحقيقة، لا تخرج بعض منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني عن بعض ما ذكر. وإجابة على سؤالنا إذا ما كانت هذه المنظمات ستملك التأثير على عمل السلطة الوطنية وأجهزتها من خلال التثقيف بقضايا حقوق الإنسان، فإنني أرى أن عدة أمور سوف تحول دون قدرة هذه المنظمات على القيام بذلك بشكل واسع، ومن هذه الأمور:

٦-البحث بعنوان السلطة والمنظمات المجتمعية التطوعية، نحو علاقة تكاملية ، وجرى إعداده لمنتدى السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وقد صدر البحث المذكور فيما كانت هذه الدراسة قيد النشر.

أ. إن هذه المنظمات لا زالت تفتقر لدراسة عيانية حول منهج التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان في فلسطين، إذ أننا، هنا، نعيش وضعاً خاصاً يفترض بحثاً خاصاً، وبسبب غياب هذه الدراسة نجد المنظمات تنشد، أحياناً، الى أولوية العمل ضد انتهاكات الاحتلال، وتارة أخرى، الى أولوية العمل ضد الانتهاكات الصادرة عن السلطة الوطنية. وحتى الآن، لا يوجد حل واضح لمعضلة التوازن (أو اللاتوازن) المطلوب لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في بلادنا، في ظل هذا الواقع المتشابك. وينشأ عن هذا الأمر جعل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، التي يفترض أن تكون حيادية، يحترم رأيها الجميع، جعلها موضع مواقف متناقضة بين مؤيد ومعارض ومتشكك. وتؤثر هذه التناقضات، بدون شك، على مدى فاعلية عمل هذه المنظمات بين المواطنين، وكذلك بين صفوف الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية.

ب. انتشار صدى عمل هذه المنظمات في صفوف النخبة، إذ تعلم هذه المؤسسات، بعضها البعض، والمؤسسات والمنظمات الأهلية، فقط، عن أنشطتها، "وتتماحك" مع السلطة الوطنية من خلال التصريحات الإعلامية غير الموضوعية الصادرة عن بعض هذه المؤسسات أحياناً، إلى جانب ممارستها لعملها السليم، والضروري في التصدي للخروقات بشأن حقوق الإنسان في بلادنا، سواء من الاحتلال، أو السلطة الوطنية.

أما بالنسبة للمواطنين، فإن حملات تعليم حقوق الإنسان، التي جرت تجاههم، هي حملات محدودة، حتى الآن، كما أن العمل لتجنيدهم وإشراكهم في قضايا الدفاع عن حقوق الإنسان هو عمل غير موجود تحت ادعاء أن منظمات حقوق الإنسان ليس من المفترض أن تكون منظمات عمل جماهيري. والنتيجة، مجدداً، هي دوران الجميع في الفضاء النخبوي المحدود، ونظام العمل بالإنابة، وضخ المواطنين خارج نطاق المشاركة.

ج. يضاف لذلك، غياب المهنية لدى الكثيرين من العاملين في هذه المؤسسات وحاجتهم للتدريب بهذا الصدد. وهذه المسألة هي مسألة مؤقتة، يمكن معالجتها من خلال التمرس والتدريب والاطلاع على التجارب العالمية في مجال حماية حقوق الإنسان والمحافظة عليها.

ثالثاً: تجربة السلطة الوطنية في مجال الدمقرطة

هذا هو العامل الثالث، الذي يضعف آفاق الدمقرطة في المجتمع الفلسطيني، بعد العسكرة، ودور الدول المانحة، والمنظمات الأهلية. ولا نقصد، بكونها العامل الثالث، أنها أقل أهمية من دور العاملين الداخليين، سابقي الذكر، بل أن دور السلطة الوطنية ربما يكون العامل السلبي الأبرز في هذا المجال، حيث جاءت معطيات عام ١٩٩٧ لتشير إلى انحدار في هذا المجال، ويكفي النظر للتسلسل التالي كدلالة، وتكملة لما تناولناه سابقا بشأن السلطة الوطنية.

- في تاريخ ١٩٩٧/٧/٣٠، نشر تقرير لجنة الرقابة العامة الذي طالب باستقالة مجلس الوزراء نتيجة تجاوزات مالية قامت بها غالبية الوزراء.

- في تاريخ ١٩٩٧/٧/٣١، حصلت عملية لحركة "حماس" جمدت الأمر كله، حيث أصبح التركيز على الإغلاق الناشئ عن العملية، وكيفية مواجهته، وتلتها عملية أخرى، في مطلع أيلول، حافظت على التجميد المذكور.

- بعد ذلك، شهدنا اجتماعاً للرئيس مع نواب حركة "فتح" داخل المجلس التشريعي، تم فيه الاتفاق على تشكيل لجنة لإعادة الاستماع للوزراء، ولجنة مشتركة بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، لمناقشة قرارات المجلس التشريعي غير المنفذة من قبل السلطة التنفيذية، والتقرير بشأنها، كما وعد الرئيس بالإسراع في المصادقة على بعض القوانين، ومنها قانون الخدمة المدنية، مع تأجيل تنفيذه لعدم توفر السيولة المالية لدى

السلطة الوطنية من أجل تنفيذه.

● في مطلع عام ١٩٩٨، جرى اجتماع آخر بين الرئيس ونواب "فتح" اتفق فيه على إغلاق ملف تقرير لجنة الرقابة بعد أن "تبين" أن هنالك مبالغة في بعض القضايا التي طرحها التقرير، وأعطي الرئيس صلاحية البحث، فردياً، بشأن مصير الوزراء والتعديل الوزاري. أي، لقد نشأت آلية، باتت فيها أمور وقضايا المجلس التشريعي تناقش، وتحل، داخل البيت الفتحاوي الكبير.

ويعكس هذا الأمر قضية أكبر هي التناقض الأفقي الموجود داخل السلطة الوطنية بين آليتين، الأولى، الناجمة عن انتخابات المجلس التشريعي، والتي تفترض إعطاء الصلاحيات للمنتخبين، والثانية، تتمثل في إرث تجربة منظمة التحرير الفلسطينية القائمة على التعيينات، وتوزيع الحصص، والترقيات، والهبات، ويمكن القول أن آلية عمل السلطة الوطنية تقوم على أساس المزج بين الآليتين، ونجمت عن ذلك صيغة "القيادة الفلسطينية الجديدة"، سابقة الذكر، حيث الوزراء يجتمعون بحضور رئاسة المجلس التشريعي المنتخبة، ورئاسة المجلس الوطني المعينة، والوفد المفاوض، ورؤساء الأجهزة الأمنية المعينون بدورهم، هذا ناهيك أن قسماً من الوزراء هم أعضاء مجلس تشريعي منتخبون، وأن قسماً، من هؤلاء الأخيرين، هم أعضاء معيّنون في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومنهم، على سبيل المثال، زكريا الآغا، الذي عُيّن في اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد فشله في انتخابات المجلس التشريعي.

وواضح أن هذه الصيغة الواسعة، "القيادة الفلسطينية الجديدة"، هي صيغة لها مسوغاتها، التي يتم سوقها، وفي مقدمتها إعطاء م. ت. ف. دور الرقابة والمتابعة لأعمال المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية بوصفها (أي م. ت. ف.) سلطة أعلى، كونها تمثل الشعب الفلسطيني ككل،

وكذلك إعطاء أعضاء السلطة التنفيذية دوراً في المسائل السياسية، ومنها مسألة المفاوضات، وبالتالي، عدم حصر هذه المسائل بيد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،[٧] مما قد يؤدي لتذمر لدى اعضاء السلطة التنفيذية، في هذه الحالة. والأهم من كل ذلك، هو الأمر العملي المتعلق بكون أبو عمار هو رئيس السلطة، ورئيس المنظمة، في نفس الوقت، وبالتالي، فإن بإمكانه عقد اجتماع للجميع معاً، بدل الانهماك في اجتماعات متعددة لكل مجموعة من هؤلاء على حدة.

وأيا كانت قيمة المسوغات المذكورة (التي لن نناقشها هنا)، فإن النتيجة واضحة، وتتمثل في تهميش الجميع لصالح مؤسسة الرئاسة. وكما انحدرت صيغة العمل القيادي في م. ت. ف من صيغة القرار بالإجماع إلى صيغة القرار بالأغلبية (حدث ذلك في أثناء دورة المجلس الوطني في الجزائر عام ١٩٨٨)، وأخيرا إلى صيغة قرار الفرد (أبو عمار) بعد بروز كل العوامل التي ساعدت على ذلك، وذكرناها سابقاً، فقد جاءت تجربة "القيادة الفلسطينية الجديدة" لتكرس دور الفرد على حساب دور المنظمة وأجهزتها، بما فيها المجلسين الوطني والمركزي المشلولين تماماً، وكذلك على حساب دور أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين. ومن هنا، فإنه تمكن المجازفة بالقول بأن قسماً كبيراً من الدفعة التي وفرتها انتخابات المجلس التشريعي باتجاه المشاركة، قد ضاعت على أبواب تراث الفردية المتأصل.

ويقترن التناقض الأفقي المذكور داخل السلطة الوطنية الفلسطينية، بتناقض عمودي خطير، يقوم على أساس إقصاء المواطنين خارج نطاق المشاركة، بطريقة تجعل المواطنين يحسون أن العملية الجارية لا تخصهم. وقد اعترف وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني بهذه الحقيقة بوضوح، حينما قال، ضمن معرض إجابته على الأسئلة، في نهاية لقاء تحدث فيه: "يحدث،

---

٧ -لمتابعة قضية العلاقة بين السلطة المنتخبة وم. ت. ف، تمكن العودة إلى دراسة لممدوح نوفل عن هذا الموضوع، نشرت في مجلة **الدراسات الفلسطينية** عدد ٢٢، ١٩٩٥.

الآن، ما أسميه باتساع هوة الأرض، وبعض أشكال الإحباط. وهذا يفسر لماذا يسود مزاج في الشارع خلاصته القول التالي: يجوز أن هذه المعركة ليست معركتنا، بل معركة مجموعة، أو نخبة، أو قلّة، أو عدد من الأفراد، والشارع أخذ، في مرحلة ماضية، قسطه من العمل"، ويؤكد عبد ربه على أن هنالك مشكلة بين السلطة والمواطنين تتمثل في: "ضعف المصارحة والمكاشفة للحركة الجماهيرية بحقيقة المشكلات التي تعاني منها السلطة والعملية الوطنية"، واعترف، أيضا، بوجود قصور لدى السلطة "في التوجه نحو تعبئة الحركة الشعبية حول أهدافها"، (أي أهداف السلطة)، (ياسر عبد ربه، ١٩٩٥، ص ١٨).

وواضح أن ياسر عبد ربه قد قال، ما قاله، قبل الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، والتي جرت بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠. ولكن، هل تغير هذا الحال بعد انتخابات المجلس التشريعي؟

لقد قلنا أن مشاركة أعضاء المجلس المنتخب، أنفسهم، قد أجهضت على بوابة القرار الفردي المتأصل، فما بالك بالنسبة لمشاركة المواطنين، الذين أفاد استطلاع لرأيهم، أجري بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٦، أن ٧٩,٦٪ منهم يؤمنون بالديمقراطية، وأن ٧٣,٥٪ منهم يقفون ضد استخدام السلطة للعنف في المجتمع، ولأغراض سياسية، (مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٥). وفي استطلاع آخر، تبين أن ٩٦,٣٪ يعتقدون بأن على السلطة أن تضمن حق الإنسان في التعبير عن الرأي (وحدة المسوح واستطلاعات الرأي العام في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية–نابلس ، استطلاع آب، أيلول ١٩٩٥).

ويلاحظ، من مراجعة استطلاعات الرأي العام الدورية، التي يجريها المركزان، أن تحسناً قد حصل على نظرة المواطنين لأداء السلطة بعد المواجهات مع إسرائيل، أثناء حادثة النفق في أيلول ١٩٩٦، وقد حلل الدكتور فيصل عورتاني (**السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٧) نتائج استطلاعين أجريا خلال

الهيئة	الاستطلاع ٢٥	الاستطلاع ٢٤
مؤسسة الرئاسة	٨٢	٧٩
المجلس التشريعي	٦٩	٧٩
أجهزة الأمن	٧٨	٧١
مجلس الوزراء	٧٤	٧٤
أحزاب المعارضة	٦٥	٦٥

تلك الفترة، وهما الاستطلاع رقم ٢٤، ورقم ٢٥، حيث أعطى الاستطلاعات العلامات التالية، بالنسبة لنظرة المواطنين للسلطة:

وقد ارتفعت أرقام الأجهزة الأمنية بسبب مواجهاتها مع إسرائيل، بعد حادثة النفق. ولكن السؤال يتعلق بأسباب تراجع نظرة المواطنين للمجلس التشريعي، ويبدو أن عدم إشراكه لجمهور الناخبين في أنشطته، وانهماكه في عمله الداخلي، يمثلان سببين رئيسيين لذلك.

وأياً كان الحال، فإن الأرقام حول المؤمنين بالديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، والمعادين لاستخدام العنف، هي أرقام ثابتة على نسب من ثمانين بالمائة فما فوق في كل الاستطلاعات التي اطلعنا عليها.

إن ما سبق، يشير إلى عوامل مناقضة للتحول الديمقراطي في بلادنا، في ظل شوق وشغف جماهيريين لهذه المشاركة، كما تبين استطلاعات الرأي العام. وقبل أن نجيب على السؤال المتعلق بكيفية بلورة إطار مفهومي للديمقراطية الفلسطينية في بلادنا، دعونا نناقش، عبر الفصل القادم، السؤال الأسبق، المتعلق بماهية الديمقراطيين الفلسطينيين، وأين نستدل عليهم؟

الفصل الرابع

من هم الديمقراطيون الفلسطينيون؟

من هم الديمقراطيون الفلسطينيون؟

إن هذا الوضع، السابق شرحه، أي العسكرة، ومسيرة السلطة، حتى الآن، والمواقف الإسرائيلية، وتدخلاتها في مناطق السلطة، والدور المحدود لمنظمات المجتمع المدني، كل ذلك لا يوحي بإمكانية تحول ديمقراطي واسع النطاق في فلسطين، هذا، إلا إذا توفرت قوى ديمقراطية قادرة على القيام بهذا التحول، "فهل هذه القوى قائمة"؟ وهل تستطيع التصدي للتيار الإسرائيلي ومختلف التيارات الأخرى المعادية للدمقرطة؟

والأهم: ما هو مفهوم هذه القوى عن الديمقراطية اتساقاً مع موضوع كتابنا هذا، والذي يركز على الإطار المفهومي للديمقراطية في فلسطين؟

دعونا نستدل على القوى الديمقراطية في بلادنا أولا، ثم نأتي، بعد ذلك، لخلاصة القول بالنسبة لآفاق التحول الديمقراطي هنا، يلي ذلك، التحديد المفهومي لماهية الديمقراطية الفلسطينية الراهنة في الضفة والقطاع.

وسؤالنا الأول، بهذا الصدد، يتعلق بما إذا كانت هنالك قوى وعناصر ديمقراطية داخل السلطة الوطنية، وللإجابة على هذا السؤال، نعود، مجدداً، للدكتور خليل الشقاقي، الذي يرى أن هنالك اختلافاً بين "قاعدة سلطة عرفات الفردية"، وبنية المجلس التشريعي، فالقاعدة الأولى تكوّنت من بيروقراطية م. ت. ف. القادمة من الخارج، ومن مهنيي وبيروقراطيي الطبقة الوسطى، والبرجوازية الوطنية، الذين منحهم عرفات القوة والنفوذ، من خلال توظيفهم في المراتب العليا للسلطة، ونخبة من رجال المال، من

الطبقة التجارية والعائلات الكبيرة، وكبار ضباط الأمن في جيش التحرير الفلسطيني. أما المجلس التشريعي، فقد شكل بنيته العائدون، والطبقات المتوسطة، وممثلو اللاجئين، فيما خسر كل من الطبقة التجارية، والبرجوازية الفلسطينية، وممثلي القوى الفقيرة، والنساء في الانتخابات (٥ نساء في المجلس التشريعي فقط، من مجموع ٢٥ امرأة، رشحن أنفسهن لها)، (الشقاقي، ١٩٩٧).

وإذا كان بعض ممثلي اللاجئين قد أبرزوا صوتاً قوياً داخل المجلس التشريعي ضد "التيار الإسرائيلي"، والتجاوزات داخل السلطة الوطنية، يضاف إليهم بعض المستقلين (كالدكتور حيدر عبد الشافي، مثلا) فإن القاسم المشترك بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية يتمثل في النفوذ القوي للطبقة الوسطى في السلطتين. وإذا كانت بعض النظريات تعتبر وجود "طبقة وسطى قوية" هو أحد الشروط المسبقة للدمقرطة، مقتفية، بذلك، شروط تحقق الديمقراطية في الواقع الأوروبي، فإن عناصر الطبقة الوسطى، في بلادنا، (خاصة المثقفة منها)، قد شكلت، على الدوام، صدىً للفصيل الأقوى وسنداً له، وانتقلت، بعد نشوء السلطة الوطنية، لتشكل قاعدة للسلطة، ويعود ذلك إلى أن الطبقة الوسطى، في أوروبا والغرب، هي طبقة منتجة في ميادين الصناعة والزراعة بوجه خاص، فيما الطبقة الوسطى، في بلادنا، حيث تغيب القاعدة الإنتاجية الواسعة، هي طبقة كانت تنتفع وتعيش على الدخل الذي يأتيها من وظائف يتدبرها لها الفصيل المهيمن. وبعد نشوء السلطة، انتقلت كوادر هذه الطبقة للعمل ضمن الوظائف العليا فيها، وشمل ذلك العمل في وسائل الاعلام لصناعة أيديولوجيا التبرير، فمن يفشل في الصناعة الإنتاجية، يمكن أن يعوض عن ذلك بالنجاح في صناعة الكلام.

وجدير بالذكر، أن واقع الطبقة الوسطى هذا، في بلادنا، يختلف، نسبيا، عن واقع ما يسمى بالفئات الوسطى (كالطلاب مثلاً، وكذلك بعض المثقفين)،

حيث اتسمت الفئات الوسطى، في بلادنا، بنزوع نضالي ونزوع ديمقراطي عاليين على مدى تاريخ الاحتلال، منذ عام ١٩٦٧، وحتى اليوم.

في ضوء ما تقدم، أعتقد أننا لن نستطيع أن نحتسب على الكتلة الديمقراطية من جسم السلطة الوطنية الفلسطينية سوى فئة من المتنوّرين داخل المجلس التشريعي، ومن الكوادر الوسيطة العاملة في وزارات وأجهزة السلطة المدنية. أما في ما يتعلق بموظفي السلطة الصغار، فهؤلاء مسكونون بهاجس البحث اليومي عن لقمة العيش، بسبب رواتبهم المحدودة، التي لا تسد الرمق، وبالتالي، فهم قد يشكّلون (أو يشكل بعضهم على الأقل) قاعدة تساند كتلة ديمقراطية قوية، تعمل لتلبية حقوقهم. ونقول "قوية"، إذ أنه في غياب قوة كتلة من هذا الطراز سيظل ولاء المذكورين الحاسم هو ولاؤهم للسلطة، حفاظاً على أمن لقمة العيش وتحصيلها.

وحتى يكون كلامنا محدداً، نعود إلى دراسة لجميل هلال حول نتائج انتخابات المجلس التشريعي، حيث ورد، ضمن إحصائياته، أن عشرة نواب يقفون ضد أوسلو وضد تغيير الميثاق الوطني، ومع حجب الثقة عن الحكومة، وهؤلاء هم أربعة من حركة "فتح"، وثلاثة آخرون من المستقلين، واحد، منهم، قريب للشعبية، والثاني قريب لجماعة أبو نضال، والثالث مستقل تماماً. أما في القضايا الاجتماعية، فتوجد، حسب دراسة هلال، معارضة تتراوح بين ٢٣ إلى ٣٣ نائباً، تشمل المعارضين والمتحفظين في آنٍ معاً، (الشقاقي، ١٩٩٧، ص ١١٥-١٤١).

ولا تهمنا، لحاجات هذا البحث، نسبة المعارضة السياسية داخل المجلس، وإنما المعارضة الاجتماعية التي تدخل قضايا الدمقرطة ضمن نطاق مطالبها، حيث يمكن القول، أن نسبة ٢٣ إلى ٣٣ نائباً هي نسبة أقلية كبيرة، تتراوح بين ربع، وما يزيد قليلاً عن ثلث أعضاء المجلس، وهو تيار، يرى هلال، انه يدعم حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، ويناهض التيار

الإسرائيلي داخل السلطة.

ولكن، لهذا التيار مشكلتان، تتمثل الأولى، في ما يؤكده هلال، حول غياب المعارضة المنظمة والمنسجمة داخل المجلس، (الشقاقي، ١٩٩٧ ص ١٣٩)، أما الثانية، فتتمثل في وجود نظام أغلبية لـ"فتح"، يجعل لهذه الأخيرة "القرار، ويستثني كل من عداها"، (هلال، مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٠، ١٩٩٦).

ماذا نستنتج من هذه المعطيات؟

نستنتج أن دور المجلس التشريعي لن يكون دوراً ريادياً في عملية التحول الديمقراطي، بل دوراً مشاركاً، من خلال بعض أعضائه، وبنسب متفاوتة، في هذه العملية، وإذا كانت البلديات المنتخبة عام ١٩٧٤، قد لعبت دوراً وطنياً قيادياً في الداخل، فإن المجلس التشريعي، بسبب مجمل الظروف التي سبق طرحها في فصل سابق، لن يتمكن من لعب نفس الدور القيادي على صعيد الدمقرطة، وذلك حتى لو انحصر دور المجلس في القضايا الاجتماعية، كما تنص الاتفاقات الفلسطينية–الإسرائيلية، وترك مسألة المفاوضات لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولجنتها التنفيذية، وهو احتمال تعتبر إمكانية تحقيقه ضعيفة في ظل الظروف الراهنة، نظراً لرفض المجلس التنازل عن مناقشة الأمور السياسية، واتخاذ مواقف بشأنها. وهذا رفض عادل، ومحق، برأيي، إذ، أنه طالما انتخب المجلس من الشعب، فإن من حقه المشاركة، أيضاً، في القرار السياسي، بما في ذلك المطالبة بدمقرطة هذا القرار، يعزز ذلك، أيضا، أن أعضاء المجلس قد أصبحوا أعضاء في م. ت. ف.، في ضوء ضمهم للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد انتخابهم مباشرة، وهو أمر أكده قانون الانتخابات الفلسطيني نفسه.

وبناء على ما تقدم، تنبغي الإشارة أنه لا يجوز تعليق مهمة الدمقرطة كلها على مشجب المجلس التشريعي، ولا أن يأتي المجلس بحل للمسائل الوطنية. وقد لاحظت، من خلال مداخلة لتيسير خالد، سبق ذكرها، مطالبته للمجلس بأن يدخل في "اشتباك سياسي" مع إسرائيل في قضايا القدس والاستيطان وسواها، متناسياً دور م. ت. ف. ولجنتها التنفيذية، مثلاً، والتي هو عضو فيها، في هذا المجال، (ملف **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨). ونقول، هنا، مثلا، إذ أن هنالك أدواراً أخرى إلى جانب دور المنظمة، منها أدوار الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والمواطنين عموماً. إن دور كل هؤلاء يجب أن لا ينسى في غمرة نقدنا لنواقص عمل المجلس التشريعي، الذي تبدو نسبة "الديمقراطيين" فيه، على الرغم من عدم تجانسهم وتكوينهم لكتلة، أفضل من نسبتها لدى بعض الهيئات الأخرى، كما سنرى، ولعل هذه النقطة، تمثل أحد جوانب النصف المملوء من الكأس، والتي بدأنا بالتطرق لها الآن، بعد أن ناقشنا وحللنا نصف الكأس الفارغ في الفصل الثالث السابق.

أين هم الديمقراطيون الفلسطينيون، عدا ما ذكر؟

يرى الدكتور أسعد عبد الرحمن أن قوى الديمقراطية في فلسطين تضم كلاً من الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، وحزب الشعب الفلسطيني، وعناصر من داخل "فتح"، والشريحة الديمقراطية التي بادرت لتشكيل "هيئة المظالم الفلسطينية"، وحركة الدكتور حيدر عبد الشافي، وتياره الإصلاحي، ومؤسسات حقوق الإنسان. ويضيف أن هذه القوى يمكن أن تنتج ديمقراطية فلسطينية نسبية، وليست مطلقة، منطلقة من حقيقة الشعب الفلسطيني كـ "شعب تعلم ألا يطلب المطلق، فلا ينال شيئاً، بل أن يطلب المستطاع، كي يطاع!"، وتدعمها، في ذلك، إمكانية تحول عرفات لنهج أقل فردية "بعد أن بات يمتلك قدراً هائلاً، بل ساحقاً، من حرية

الاستفراد بالقرار"، بعد أن قضى كل منافسيه. ومما يعزز توجه عرفات "الأقل فردية"، مظاهر، يرى الدكتور عبد الرحمن، استناداً لاقتباس من عيسى الشعيبي، أنها نشأت في الساحة الفلسطينية، ومنها: انتهاء طرد المثقفين من المؤسسة الفلسطينية، وبدء مرحلة التأسيس والبناء، ومنع الاتفاقات إنشاء جيش يسيطر على السلطة، وانتهاء عصر الأفكار الشمولية على المستوى الكوني. ويرى الدكتور عبد الرحمن أنه، في الخلاصة، يمكن إنشاء "ديمقراطية رمادية"، "وليست سوداء"، على المستوى الفلسطيني (عبد الرحمن، ١٩٩٥ ص ٤٣-٦٦).

ولا نشارك الدكتور عبد الرحمن كل تفاؤله، فانتهاء طرد المثقفين من المؤسسة جاء على قاعدة نشوء شريحة من المثقفين جاهزة للدفاع عن المؤسسة، وليس العكس، أما بدء مرحلة التأسيس والبناء، فلا تعني، أوتوماتيكياً، أن هذا البناء سيكون ديمقراطياً، وصحيح أنه لم ينشأ جيش يسيطر على السلطة، إلا أن خروقات الأجهزة الأمنية لحقوق الإنسان غير خافية عن العيان. وأخيراً، بالنسبة للأفكار الشمولية، وانتهائها كونياً، فإن ذلك لا يعني شيئاً على المستوى المحلي إذا لم تتوفر قوى على هذا المستوى، مستعدة للتفاعل مع هذه الحقيقة، وإجراء تغييرات نحو الديمقراطية في ضوئها.

أي أن المسائل التي طرحها تحتاج إلى فحص عياني، وتحليل ملموس لواقع كل واحدة من هذه المسائل، وبالتشريح المعمق، وكذلك الحال، بالنسبة للقوى التي يطرحها الدكتور عبد الرحمن كقوى ديمقراطية، فهذا يحتاج إلى تفحص للبرامج والأفعال، سواء للقوى التي طرحها كقوى ديمقراطية، وكذلك للقوى التي أغفلها. وبدون إسهاب في التفاصيل، دعونا نوجز القول بشأن هذه القوى، ملخصين، بعد ذلك، دور المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في عمليات الدمقرطة، علماً أن ما يرد هنا لا يمثل دراسة للقوى الفلسطينية، ومسألة الديمقراطية، إذ لا زال هذا الموضوع

يمثل حقلاً بكراً يحتاج للكثير من الحرث والتنقيب.

أولاً: حركة "فتح"

يقوم جوهر التفكير والممارسة الفتحاويين على النظر للمرحلة التي يمر بها النضال الوطني الفلسطيني على أنها مرحلة تحرّر وطني، ووفق هذا الفهم، فإن التطبيق الديمقراطي كان مؤجلاً إلى ما بعد قيام الدولة الديمقراطية العلمانية في بداية تأسيس "فتح"، أو ما بعد إقامة الدولة في الضفة والقطاع، كما تطرح "فتح" في الممارسة، حالياً، بدون أن تعدل برنامجها القديم على هذا الأساس.

ولم يختلف مع جوهر هذا الطرح إلا ماركسيو "فتح". هذا، علماً أن اختلافهم جاء على صعيد التسميات فقط، فيما صبّت نتائج أبحاثهم وأفعالهم في تأكيد الخط الفتحاوي، وإنْ بلغة ماركسية. وسنجد، أدناه، أن ما طرحه منير شفيق، كماركسي، من الاتجاه الماوي، في السبعينات، قد مثّل أفضل دفاع عن اطروحات "فتح"، عامة، بوجه مخالفيها، خاصة أولئك المخالفين المنتمين لفصائل المعارضة اليسارية الفلسطينية.

أية ممارسات ديمقراطية ممكنة في مرحلة التحرر الوطني من وجهة نظر "فتح"؟

إنها حرية الكلام، ولكن ضمن حدود، كما يبين ياسر عرفات، وأبو مازن، وعباس زكي. وهي التزام الأقلية برأي الأغلبية، حسب فيصل الحسيني، وها هي النصوص الموضحة:

كتب الرئيس ياسر عرفات "للمؤتمر الدولي الأول حول الديمقراطية في فلسطين"، والذي عقده المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة (بانوراما) عام ١٩٩٣، يقول: "ما الممارسة الديمقراطية، بحقيقتها، وفي نهاية المطاف، إلا القدرة الناجمة عن جمع النقائض، وتثبيت الوحدة في التعدد، بل لا معنى للوحدة دون التعدد، ولا معنى للدولة دون الديمقراطية".

(بانوراما، ١٩٩٤ ص ٢١).

إن ما يفهم من كلمات أبو عمار هذه، أن الممارسة الديمقراطية لا تتعدى كونها سلوك قائد قادر على الجمع بين النقائض، وتثبيت الوحدة في التعدد، عاكساً، بذلك، تجربته الخارقة في هذا المجال.

ويرى محمود عباس (أبو مازن) أن للديمقراطية حدوداً، فبعد أن يؤكد، في مقابلة صحفية مطولة، أجريت معه عام ١٩٩٦، على ضرورة الإسراع في "بناء المؤسسات، ودولة القانون، مهما تكن الصعوبات" (توفيق أبو بكر، ١٩٩٦، ص ٥) وبعدما ينتقد "الأوضاع غير السارة للديمقراطية الفلسطينية، وما تعيشه من انتهاكات لحقوق الإنسان" (توفيق ابو بكر، ١٩٩٦، ص ٦)، فإنه يتبع ذلك بالقول أن للديمقراطية حدوداً، ويقول:

"الناس في بلادنا ومجتمعاتنا يفهمون الديمقراطية، في بعض الحالات، وكأنها انفلات من كل قيد، ولا تحدها حدود، أو خطوط حمراء"، و"بعض الصحافيين يفهمونها في أن يكتبوا في كل شيء، وبدون قيود تفرضها طبيعة المرحلة، ودرجة تطور المجتمع، وطبيعة علاقات السلطة مع الدول والحكومات والمجتمعات البعيدة والقريبة" (أبو بكر، ص ٧)، وبرأيه، فإن "هذه ليست ديمقراطية، فالفوضى والإساءة والشتائم ليست من مواصفات العملية المطلوبة للبناء الديمقراطي في أي مجتمع" (أبو بكر، ص ٧). ويرى أبو مازن أن "السلطة عليها ألا تضيق ذرعاً بالنقد، حين يكون نقداً موضوعياً، يبغي الإصلاح والتطوير" (أبو بكر، ص ٧)، ولاحقاً، يرى أبو مازن أن" المفاوضات السرية، بعيداً عن الإعلام، هي الخيار الوحيد الممكن، إذا أراد الطرفان، فعلا، التوصل لمصالحة تاريخية". (توفيق أبو بكر، ١٩٩٦، ص ٢٩).

لقد أوردنا هذه الاقتباسات لأبو مازن بسبب أهميتها، كونها تعكس تفكير الرجل، الذي يدور الحديث عنه كخليفة محتمل لأبو عمار. ويتضح،

من هذه الاقتباسات، أن أبو مازن يميل "لديمقراطية"، هي بمثابة هبة أو أعطية من أعلى، أي ديمقراطية فوقية، وتقبل للشعب أن يتكلم، ولكن ضمن حدود، وتحدّ من حرية وسائل الإعلام، وتبتعد عما يسميه "بالفوضى والإساءة والشتائم، وهذه الأخيرة، كلمات نسبية مرنة متعددة المفاهيم، فهمها أبو مازن، في الممارسة، بشكل ضيق، عندما قام خلال رئاسته "للجنة الانتخابات المركزية"، عام ١٩٩٦، برد رسائل متعددة، أرسلها إليه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في غزة، بذريعة عدم التزامها "بآداب المخاطبة" (راجع نص رسائل المركز، ورسائل أبو مازن الجوابية، ضمن ملفات المركز المذكور)... ويرى أبو مازن، أيضا، أن السلطة لها أن تقبل النقد إذا "كان يبغي الإصلاح والتطوير"، وعليه، فإنه إذا رأت السلطة أن نقداً ما لا يبغي ذلك، فإن من حقها رفضه. ويفهم، ضمنياً، هنا، أنه قد يكون على السلطة، أيضاً، أن تعاقب من ينتقد بطريقة لا تبغي الإصلاح والتطوير ضمن فهم السلطة لذلك. أي أن السلطة تكون هنا الحكم والمنفذ، في نفس الوقت، فهي تحكم على طابع النقد إذا كان بناءً، أم لا، وهي التي تقرر، أيضاً، وتنفذ العقوبات ضد من يمارسون النقد غير البناء. وتبرز نخبوية ديمقراطية أبو مازن أكثر بتركيزه على أسلوب المفاوضات السرية من وراء الشعب، ووراء وسائل الإعلام، بوصفها المفاوضات التي يمكن أن تقود إلى النجاح، وذلك، تماماً، بعكس أسلوب "المؤتمر الوطني الأفريقي"، الذي أصر على مفاوضات علنية مع سلطة البيض العنصرية، وكان يُعلم الشعب، أولاً بأول، عما يجري في تلك المفاوضات، ويستشير الشعب في اجتماعات عامة حول مسائل المفاوضات، هذا إضافة لتحريك وتحفيز النضال الشعبي ليشكل قوة ضاغطة على المفاوضين البيض لصالح تحقيق المطالب العادلة للأغلبية السوداء (دولا عمر، ١٩٩٤، ص ٤٧١-٤٧٧).

ويرى فيصل الحسيني بالديمقراطية خضوع الأقلية لرأي الأغلبية، وذلك

في قوله: "عندما تكون الأنا هي الأنا القادرة على أن تنسجم مع المجموع، وأن تقبل بما تقبله الغالبية، دون أن تتنازل عن فكرها، ولكن أن تقبل أن تتعامل بما تطرحه الأغلبية، عندها، تكون هذه الأنا هامة، وتخدم الهدف الديمقراطي. أما إذا كانت هذه "الأنا"، التي تقول إنها واثقة من كل شيء، وتعرف كل شيء، ما تقرره هي، فقط، صحيح، وما يقرره سواها هو الخطأ، هنا، ذهبت الديمقراطية أدراج الرياح، سواء أكان طارحها من الأقلية، أم من الأغلبية"، (بانوراما،١٩٩٤، ص ١٥).

إن كلام الحسيني نسبي بالضرورة، إذ أنه يمكن اتهام "الأنا"، كما يسميها، "أنها واثقة من كل شيء، وتعرف كل شيء،" لمجرد قيامها بمخالفة القيادة السائدة، وفي هذه الحالة، يكون ذلك الاتهام غير ديمقراطي، ومحاولة للإجهاز على الحق في حريتي التفكير والتعبير.

وبطريقة أخرى، يرى عباس زكي، أحد قادة حركة "فتح"، وعضو لجنتها المركزية، بالديمقراطية، أنها هي "حرية الرأي لكل مسلم فلسطيني". ففي معرض حديثه عن المعارضة الفلسطينية، يؤيد حق هذه المعارضة، عبر قوله: "نحن نعتبر أنفسنا قمة في الحياة الديمقراطية، ومن حق كل مسلم فلسطيني أن يدلي برأيه في العملية السياسية، خاصة، في ما يتعلق بتقرير المصير لشعب فلسطين. وهنا، اعتقد أن المعارضة الواعية، والإيجابية، مطلوبة، ونثق بها، أما المعارضة العدمية، فما هي إلا سوط لجلد الجماهير". وفي عبارة، لاحقه، يرى: "أن هناك مكاناً، حتى للعدميين، لمواجهة التطرف والتعصب الأعمى عند اليهود"، (عباس زكي، ١٩٩٣).

أي، أن زكي يريد، بالعموم، معارضة واعية، لا معارضة عدمية. وفي أماكن أخرى من كتابه، يتحدث عن "تأطير الجماهير"، و"التشغيل الكامل للطاقات"، و"رفع مستوى وعي الجماهير ومشاركتها بشكل محكم وخلاق"، وذلك ضمن حديثه عن الآليات الضرورية لفعل الانتفاضة، مجسداً، بذلك، رؤية لآليات فوقية تشغل الجماهير، بدل أن تتشارك معها، وتعمل

لرفع مستوى وعيها بدل أن تتعلم منها، وتؤطرها بدل أن تتأطر معها في عمل موحد متضافر متساند، وهكذا. (نفس المصدر). هذا، ناهيك عن تغزّل عباس زكي بالديمقراطية الفلسطينية، حيث نحن: "قمة في الحياة الديمقراطية"، كما يرى. وهو يريد المعارضة العدمية، لا انطلاقاً من اعترافه بها، وبحقها في التعبير، بل لهدف نفعي ذرائعي، يتمثل في مواجهة المتطرفين والمتعصبين اليهود فقط.

ومن أجل الإنصاف، نشير أننا لمسنا، في كتاب عباس زكي، دعوة إلى بناء المؤسسات، حيث يقول: "إن أخطر ما نواجه هو غياب المؤسسة، فالحالمون بثورة حتى النصر، والحالمون بأجواء التسوية، وحتى التنازلات، يحتاجون إلى بناء المؤسسة" (زكي، ١٩٩٣، ص ٩١). أما حول الانتخابات للمجلس التشريعي، فقد قال: "أصررنا عليها، وهذا تأكيد على السيادة الفلسطينية على الأرض، التي يتم الجلاء عنها"، و"هذه الانتخابات التشريعية، في حقيقتها، استكمال للمجلس الوطني الفلسطيني، بحيث لا يقتصر أعضاؤه على المنفى، بل يشمل كافة التواجد الفلسطيني"، (نفس المصدر، ص ٣٣).

هذا ما يقوله قادة "فتح"، ويؤشرون، من خلاله، لديمقراطية محدودة، مقيدة، وهذا ما جعل أحمد غنيم، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، يقول، لي، في مقابله خاصة، بأن "فكر "فتح"، بشكل عام، هو فكر محافظ، وتجربتنا في التحول الديمقراطي، داخل "فتح"، هي تجربة صعبة وقاسية. والحقيقة، أنه ليس، فقط، فكر "فتح" محافظاً، وإنما قيادتها، وكادراتها، أيضا، محافظة. ويُتّهم الفتحاويون الطارحون للديمقراطية على أنهم مروجون لأفكار غريبة عن حركة "فتح"، وتعتبر قضايا من هذا الطراز بأنها فتح لمعارك جانبية في مرحلة تحرر وطني"، (مقابلة خاصة، تشرين أول، ١٩٩٧).

ورغم ذلك، ومن أجل استكمال الصورة، فإن ما سبق لا يمثل خلاصة

القول بالنسبة لمسألة علاقة "فتح" بالمسألة الديمقراطية، بل لا بد من الإشارة للاتجاه الفتحاوي الماركسي، الذي أخفق في تقديم تصوّر نظري وعملي للديمقراطية، وكذلك لا بد من التطرق للتطورات الحالية داخل "فتح" ضمن التساؤل عما إذا كان لها أن تؤدي إلى تحويل "فتح" كلياً، أو جزئياً، إلى قوة داعمة لتحول ديمقراطي في فلسطين.

بالنسبة للاتجاه الماركسي داخل "فتح"، فقد حدّد هذا التيار، منذ مطلع السبعينات، بأن المرحلة التي يمر بها النضال الوطني الفلسطيني هي مرحلة تحرر وطني ديمقراطي، من مهماتها إزالة الكيان الصهيوني، وتحقيق حق العودة، والاستقلال، والسيادة الوطنية، والديمقراطية. أما محتوى الديمقراطية في هذه المرحلة، فيتمثل في: "تصفية علاقات الإنتاج الاحتكارية الصهيونية والإمبريالية"، و"مصادرة كل الملكية الصهيونية والإمبريالية، وأملاك المتعاونين معها من أبناء شعبنا، وتحويلها لملكية عامة لمصلحة الشعب"، (منير شفيق، بدون تاريخ إصدار، ص ٢٥).

وما نلاحظه، من هذه الصياغات، أنها، بشكل عام، تمثل إعادة إنتاج للخلط الذي دأب عليه الماركسيون، وناقشناه سابقا، بين الديمقراطية ومهمات اقتصادية اجتماعية، كقضية علاقات الإنتاج، ومصادرة الملكيات، وغير ذلك. فالديمقراطية لا تحتمل أن تكون هي هذه المهمات، أما أن تكون الديمقراطية، بوصفها نقاشاً، وعملاً مشتركاً للناس، ذات محتوى هادف لتحقيق المهمات المذكورة، أم لا، فهذا أمر يحدده الناس أنفسهم، من خلال اجتماعهم ذاته، ولا يحدَّد بعيداً عن الناس.

وللحق، فإن صياغات، من هذا الطراز، مسؤولة، جزئياً، عن ردّة الفعل الفتحاوية الرسمية ضد كل موضوعة الديمقراطية في مرحلة التحرر الوطني، فنحن، كنا، في الساحة الفلسطينية، وربما لا زلنا، أمام اتجاهين، لا يمثل كل منهما سوى وجهٍ للآخر، وهذان الاتجاهان هما:

- اتجاه ماركسي خلع على الديمقراطية ما لا تستطيع لباسه، متجاوزاً

الديمقراطية بما هي اجتماع، ونقاش، وتفاعل، بشكل حر. وتم هذا التجاوز، سواء على المستوى النظري، وأيضا، على مستوى الممارسة، كما سنرى، لدى تطرقنا للأحزاب والفصائل الماركسية الفلسطينية.

● واتجاه ثانٍ، رفض الديمقراطية التي طرحها الاتجاه الماركسي، المذكور، بوصفها تأجيجاً للصراع الطبقي، في غير أوانه، (صراع وطني، لا صراع طبقي، كما يقول أحد مبادئ حركة "فتح")، وصرفاً للصراع الوطني عن أهدافه، وهكذا، فيما أهملت، هنا، الديمقراطية كاجتماع، ونقاش، وتفاعل حر، يمكن أن يتم، سواء أثناء النضال من أجل التحرر الوطني، أو بعد إنجاز ذلك.

ومع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد دخل الاتجاهان في حالة من التخبط، أمام متطلبات تحقيق الديمقراطية، التي أضحت متطلبات مباشرة ملحة من أجل مشاركة المواطنين، وضمان النجاح في عملية البناء الوطني، من جهة، ولاستكمال عملية النضال الوطني، من جهة أخرى.

هذا بإيجاز، بشأن الاتجاه الماركسي الفتحاوي، أما التطورات الحالية (أي بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، عام ١٩٩٤) في "فتح"، فهي ذات علاقة بتنظيم "فتح" الداخل، والذي كان أكثر ديمقراطية، وهذا ما سأدلل عليه من خلال القضايا التالية:

● بدأ تنظيم "فتح"، في الداخل، كتنظيم سرّي عنقودي (خلايا متفرقة)، حسب وصف احمد غنيم، ثم تحول إلى تنظيم شريطي، كل مجموعة منه لا ترتبط بالمجموعات الأخرى، واتصال الجميع هو في الخارج، فقط. (احمد غنيم، مقابلة خاصة).

● في بداية الثمانينات، بدأت منظمات الداخل بالارتباط مع بعضها البعض، من خلال نشوء حركة الشبيبة، التي "لا تعتبرها قيادة "فتح" جزءاً أصيلاً من بناء "فتح" التنظيمي"، وقاد هذا التطور إلى نشوء "هيكلية تنظيمية منتظمة للمناطق في نهاية الثمانينيات، تبعها، في مطلع

التسعينيات، تشكل اللجنة الحركية العليا كقيادة للحركة في الضفة الغربية، وتشكلت قيادة أخرى في قطاع غزة".

أي أن الاتساع الجماهيري لـ"فتح"، من خلال تشكيل حركة الشبيبة، في مطلع الثمانينات، قد قاد، في نهاية الثمانينات، لتشكل قيادة في الداخل، وتميزت هذه القيادة بأنها قيادة شبابية ذات شامات ديمقراطية، وتمرس نضالي، من خلال الانتفاضة، بشكل خاص، وعلاقة مفتوحة تقوم على المشاركة، والتفاعل الدائم، بينها وبين المواطنين، وعبر ذلك عن نفسه، من خلال إقرار لائحة داخلية جديدة، خاصة باللجنة الحركية العليا، و"فتح" الداخل، بعد اتفاق أوسلو مباشرة، وتحدثت اللائحة عن ضرورة المؤتمرات والانتخابات، وعقد، بناء عليها، مؤتمر لتنظيم "فتح" في مدينة رام الله، عام ١٩٩٥، وهكذا. (أحمد غنيم، مقابلة خاصة).

ولكي نطل على بعض توجهات وأفكار قيادة الداخل (اللجنة الحركية العليا)، دعونا نعود لما يقوله أمين سرها، مروان البرغوثي، في مقابلة، عام ١٩٩٥، حيث اعتبر أنه "ليس صحيحاً أن "فتح" هي التي تقود السلطة الوطنية، عرفات هو الذي يقودها"، ويتحدث عن السلطة قائلا: "سامحناهم بكل هذه السلطة، وبكل من عيّنوا فيها، وهؤلاء لا يمثلون "فتح" بالضرورة"، ويقول إن بعضهم هم أنصار "فتح"، فيما عدد كبير منهم هم "رموز عائلات، وتعبير عن عشائر، ومراكز نفوذ اقتصادي، وأشخاص لا يحترمهم الشارع الفلسطيني". ولاحقاً، يعتبر البرغوثي "أن "فتح" والفصائل، ما هي إلا قبائل سياسية"، ويؤكد، لاحقاً، على أهمية "إعادة صياغة الأوضاع الداخلية للفصائل على أساس الصيغة الديمقراطية"، بما في ذلك الانتخابات الداخلية، (وفاء أبو عمرو، ١٩٩٥). وفي مقابلات أخرى، حول نفس الموضوع، كان هنالك إجماع بين قادة "فتح" الداخل، الذين تمت مقابلتهم على "ضرورة الديمقراطية من أجل تطوير وضع الحركة الداخلي"، (مجلة **الرائد الاقتصادي**، ١٩٩٣).

هذا كله جعل أحمد غنيم يقول لي بأن "كل الهيئات التنظيمية في "فتح" تمر، حالياً، بمرحلة تغيّر غير محددة الاتجاهات، ودون وجود رؤية منظمة تقود عملية التغيير. وعليه، فإن نتائج هذه المرحلة غير واضحة بعد، لا على مستوى القوى السياسية (حيث لازلنا نتحدث في برنامجنا عن تدمير إسرائيل، كما يقول غنيم)، ولا على المستوى الاجتماعي، ولا على مستوى العلاقات الداخلية. ولكن الأمر المؤكد، في ظل هذه الظروف، يتمثل في أنه "بعد أوسلو يوجد تطلب عال لدى القاعدة، لدورهم في القرار، ومساءلة، من جانبهم، لمسؤولين معينين، وهكذا"، (غنيم، مقابلة خاصة).

ويستخلص غنيم "أن "فتح" غير مؤهلة، حالياً، لقيادة تحول ديمقراطي في فلسطين، ولكنها قد تستطيع المشاركة، من خلال تيارات فيها، بهذه العملية"، وأوافقه، شخصياً، على هذه الخلاصة. هذا، علماً أن نظام العلاقات القائم على تبادل المنافع داخل "فتح" يجعل من الصعب على تيارات فتحوية المبادرة لتشكيل كتله ديمقراطية، وإن كان من الممكن أن ينضووا في كتلة متشكلة، إذا ما وثقوا أن هذه الكتلة ستكون قوية، بما فيه الكفاية، لتحقيق تحول حاسم نحو الديمقراطية في فلسطين.

بقي أن نذكر، بشأن "فتح"، أن تأجيلها الرسمي للديمقراطية، لما بعد إقامة الدولة الديمقراطية، قد جعل هذه الدولة، في البداية، كما ورد في وثائق "فتح"، عام ١٩٦٨، بمثابة المجتمع الفلسطيني المفتوح، مقابل الكيان الصهيوني المنغلق، "ويتخذ اليهودي مكانه في هذه الدولة الديمقراطية التقدمية، بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو القومية". وفي عام ١٩٦٩، طرح ياسر عرفات ضرورة دولة ديمقراطية تقدمية تقوم على الحرية والمساواة، (عبد الهادي، ١٩٩٢، ص ٣٦٢).

وبصرف النظر عن بعض الاطروحات، التي وردت، آنذاك، لتشكيل الدولة المذكورة على أسس طائفية (مسلمين ومسيحيين ويهود)، فإن شعار

"الدولة الديمقراطية، لمواطنين متساويين، بصرف النظر عن الدين، أو اللون، أو القومية"، كما ورد أعلاه، يمثل شعاراً عادلاً وتقدمياً، وقد لا يكون هنالك حل، لا لمشكلة هذه البلاد عموماً، ولا لمعضلة الديمقراطية فيها، كما سنرى.

ثانياً: الاتجاهات الانشقاقية عن "فتح"

استكمالاً لما تقدم، يمكن القول أن هذه الاتجاهات تمثل امتداداً مضخماً لـ"فتح" من حيث العقلية والمنهج، ويدلل مسار "الحركة التصحيحية"، التي ظهرت داخل "فتح" عام ١٩٨٣، وتحولت لاحقاً إلى "فتح- الانتفاضة"، على صحة هذا التعميم. ونعود للدكتور إميل توما، للتذكير بمعطيات تلك الفترة في ما يتعلق بالدعوة الديمقراطية، وعلاقتها بالحركة التصحيحية داخل "فتح". ففي البداية، قام نمر صالح (أبو صالح) وأبو موسى، بالاحتجاج على قيام عرفات بمجموعة من التعيينات عام ١٩٨٣، وداعيا لعقد مؤتمر للحركة من أجل البت في هذه المسألة، وطالبا بانتخاب قيادة جماعية، واعتماد نظام المراقبة المالية، والدمقرطة المؤسسية داخل "فتح"، ورد أبو إياد بالاستجابة لمطالبهم عبر طرحه لتشكيل لجان للرقابة المالية والتنظيمية، وتوزيع الاختصاصات داخل اللجنة المركزية والمجلس الثوري، والتأكيد على القيادة الجماعية، وعقد مؤتمر قريب للحركة يناقش الخلافات، وإعادة تنظيم مكاتب م. ت. ف. في الخارج، (توما، ١٩٨٦، ص ١٦٨-١٧٢).

هكذا كانت الأمور في البداية، ثم تحولت إلى احتراب داخلي في البقاع وطرابلس، يتحمل مسؤوليته كل من ياسر عرفات، وجماعة فتح الانتفاضة، سواء بسواء، وتبينت، هنا، حقيقة الأمر، وهي أن الدعوة الديمقراطية للمجموعة المنشقة لم تكن دعوة حقيقية، وإنما ستاراً لتغليف مطالبها فقط، ولو أنها نجحت في تحقيق هذه المطالب بآلية ديمقراطية، فإنها كانت ستلغي الديمقراطية بعد ذلك، ولعل أكبر دلالة على ذلك هو أن هذه

الحركة سرعان ما تنازلت عن دعوتها الديمقراطية ولجأت إلى حسم الخلاف الداخلي بطرق عسكريتارية منطلقة من تخوين الطرف الآخر الذي صُوّر على أنه "باع نفسه للأعداء".

إن هذا التعامل الاستعمالي المؤقت مع الديمقراطية يمثل أحد "إبداعاتها" في الساحة الفلسطينية، وسنجد هذا "الإبداع" يتكرر، أكثر من مرة، ومن قِبل اكثر من فصيل.

وقد انحسرت الحركة الانشقاقية المذكورة، بعد ذلك، في تنظيم نخبوي عسكريتاري غير جماهيري، ولا فعل جدياً له على الأرض، وتتناهشته الصراعات الداخلية بين اتجاهات متناقضة، وصار بعض قادته أبواق نظام رسمي عربي محدد.

انطلاقاً مما تقدم، لا يمكن النظر للاتجاه الانشقاقي عن "فتح" كتيار يمكن أن يساهم، كلياً، أو جزئياً، في عملية التحول الديمقراطي، في بلادنا.

ثالثاً: اليسار الفلسطيني والقوى الأخرى

لا يمكن تناول مفهوم الديمقراطية، وممارستها لدى الجبهتين الشعبية والديمقراطية، بدون العودة إلى جذورهما المشتركة في حركة القوميين العرب، التي تفرعت الجبهتان عنها. فقد نشأ المفهوم المذكور في تلك الحركة، وانعكس في ممارستها، كما أنه ظل يطبع بتأثيراته الجبهتين بعد تشكل الأولى منهما عام ١٩٦٧، وانشقاق الثانية عنها عام ١٩٦٩. وذلك رغم تحول الجبهتين الدراماتيكي نحو الماركسية–اللينينية، وهو تحوّل، تم، تحت ضغط هزيمة ١٩٦٧، أكثر مما عبر عن تطور تدريجي، وعن تغلغل للماركسية في أوصال الجبهتين، بحيث تصبح ديناً وديدنا لأعضائهما، يتشربونه تشرباً كاملاً ويعكسونه في ممارستهم اليومية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وإذا عدنا إلى كتابات القيادات المؤسسة، والقيادات الحالية للجبهة الشعبية، فإننا نجد أن هنالك خيطين ناظمين لتفكير وممارسة الشعبية، كامتداد لتفكير وممارسة حركة القوميين العرب بشأن قضية الديمقراطية. ويتمثل الخيط الأول، في اعتبار قضية الديمقراطية هي القضية الاجتماعية، وبالتالي، شيئاً آخر، غير قضية التحرر السياسي أو الوطني، أما الخيط الثاني، فهو البناء الداخلي الذي قام على ما يسمى "بالمركزية المرنة" داخل حركة القوميين العرب، ثم "المركزية الديمقراطية" لدى الجبهتين، وعكس إعطاء الأولوية للمركزية على حساب الديمقراطية في الممارسة كما سنرى.

ولعل لشهادة جورج حبش أهمية من طراز خاص هنا، كونه كان قائد حركة القوميين العرب، ومن ثم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ففي شهادته أثناء المقابلة المطولة مع الصحفي فؤاد مطر، يقول جورج حبش أن: "الانشداد (عام ١٩٤٨: و. س.)، لم يكن إلى القضية الاجتماعية، التي نشأت نتيجة وجود إسرائيل، وإنما كنا مشدودين إلى النكبة، التي حدثت، والمأساة التي طرحت نفسها في الساحة، والإهانة التي لحقت بالأمة، وبكل شاب من شبابها". (مطر، ١٩٨٤، ص٤٣). أي أن الهدف قد تمثل في العمل لرد الإهانة. ولهذا، فقد جاءت شعارات حركة القوميين العرب لتقول "بالوحدة، والتحرر، والثأر". ويقول حبش: "عنينا بالتحرر، التحرر السياسي"، ويضيف بأنهم رأوا أن هنالك مرحلتين: الأولى، هي مرحلة الثورة السياسية، والثانية، هي مرحلة الثورة الاجتماعية، وهي تلي الأولى"، ويقول: "ناقشنا ذلك مع البعث (حزب البعث: و. س.)، وانتقدنا رفعه لشعار الاشتراكية"، وكانت الثورة السياسية بالنسبة له، وللحركة، آنذاك، تعني: "تجميع غالبية الجماهير العربية، وحشدها لخوض معركة سياسية، هي معركة توحيد الأمة العربية، وتحررها واستقلالها"، (نفس المصدر، ص٤٩). وكامتداد لهذا التفكير، سنرى، لاحقاً، كيف أن

الجبهتين الشعبية والديمقراطية قد طرحتا مفهوم "الثورة الوطنية الديمقراطية" قاصدتين "بالديمقراطية" المهام الاجتماعية، مضافة لها الدمقرطة الداخلية للمنظمة وفصائلها، ثم تراجعتا عن هذا المفهوم، في مطلع التسعينات، لتعودا لمفهوم "الثورة الوطنية التحررية"، أو "مرحلة التحرر الوطني"، مع تأجيل القسط الأكبر من المهمات الديمقراطية (بما هي مهمات اجتماعية، حسب فهمهما المختلط لها)، إلى ما بعد إنجاز التحرر الوطني.

أما بشأن التنظيم الداخلي، فإن جورج حبش يطرح بأن النظام الداخلي لحركة القوميين العرب قد قام على قواعد منها: القيادة الجماعية، والقيادة للأكفأ، والقيادة في صف الأعضاء، ومفهوم "نفّذ ثم ناقش"، واكتساب الجدارة من خلال العمل، وليس من خلال الانتخابات. (نفس المصدر، ص ٥٠-٥٣).

وفي توضيحاته لممارسة هذه القواعد داخل الحركة، يطرح حبش أن مفهوم "القيادة في صف الأعضاء" كان يعني التركيز على اصطفاء "نوعيات مميزة من أجل تنظيمها فقط، وقاد ذلك لوجود نوعيات منضبطة جداً، لدرجة يستأذن فيها العضو التنظيم إذا أراد أن يتزوج، أو إذا أراد الذهاب لمشاهدة فيلم سينمائي، وهكذا".... أما مفهوم "نفّذ ثم ناقش"، فهو، برأيه، مضاد لليبرالية، ويرتبط بمفهوم "المركزية المرنة"، الذي يقضي، كما يقول، "بخضوع أدنى لأعلى، مع حق النقاش بعد التنفيذ"، وليس قبله. ويعترف جورج حبش أن هذه الصيغة تخل، وتحدّ من حرية الأعضاء، ولكنه يرى أن وجود "النقد، والنقد ذاتي، يخفف من ذلك". وأخيرا، بالنسبة للانتخابات الداخلية، فإن جورج حبش يشير إلى أن مفهوم الحركة لها يقول بـ"أن الحركة تأخذ شرعيتها من نجاحها، ومن قدرتها على الاستمرار في العمل، ولا تأخذها من عملية انتخابية، تقوم بها القاعدة". ويعلل، بعد ذلك، غياب الانتخابات الداخلية في الحركة بأسباب منها: العامل الأمني، وأن "القيادة الثابتة أقدر من القاعدة غير الثابتة على تحديد قيادات الأقاليم"، ويضيف بأنه كانت تتم إضافة العناصر

النابهة من القاعدة لعضوية مؤتمر الحركة (أي بأسلوب التعيين). (نفس المصدر، ص ٥٣).

هذا هو نمط التفكير بالنسبة للقضايا التنظيمية الداخلية، والذي ينم عن ميل واضح للمركزية، وسنرى أن هذا النمط قد استمر، بهذه الدرجة، أو تلك، في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لاحقاً.

وفي الفترة بين ١٩٦٧، حتى المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عام ١٩٨١، استمرت الشعبية على نفس الخط الفكري التنظيمي، مطعماً بتحول مفتعل نحو الماركسية اللينينية، وإثر هذا التحول المفتعل، على طريقة الخطاب المعتمدة، فاصبح تحديد المرحلة النضالية عام ١٩٦٩، هو بأنها "معركة تحرر وطني ديمقراطي ذات أفق اشتراكي، تفترض قيادة الحزب الثوري الماركسي اللينيني لجبهة وطنية عريضة، تخوض أسلوب الكفاح المسلح، من أجل الوصول إلى أهدافها". أما الأداة التنظيمية، فحددت على أنها "تنظيم حديدي وصلب التوجه، محكم البناء، ومحكوم بالديمقراطية المركزية"، وتم تعليل هذا التوجه التنظيمي على أساس أنه "من الصعب تعبئة مجموع الطبقات القادرة على الإسهام بصورة متفاوتة في معركة التحرر الوطني في تنظيم سياسي واحد". (عبد الهادي، ١٩٨٤، ص٣٧٣-٣٨١).

ونجد نفس اللغة، تقريباً، في "التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" عام ١٩٨١، حيث "الثورة الوطنية الديمقراطية هي جزء لا يتجزأ من التحول نحو الاشتراكية"، وحيث "التحرر الوطني هو جزء من الثورة الوطنية الديمقراطية التي تمثل، بمجموعها، مرحلة عامه واحدة، تتلوها مرحلة الثورة الاشتراكية". ويفصل التقرير مهمات هذه الثورة، على المستوى العربي، وهذا ما لن نتطرق إليه لضيق المجال. وفي النهاية، ينتقل للوضع الفلسطيني، حيث يتطلب الأمر، حسب التقرير، "وحدة القوى الديمقراطية الثورية"، وهي قوى

تتميز "بالعداء الحازم، ليس للصهيونية فقط، وإنما للإمبريالية والرجعية أيضا"، وبنهج القيادة الجماعية و"إرساء العلاقات الديمقراطية بين فصائل الثورة، وتناسب عملية تمثيل القوى وفق تصاعد ونمو دورها في العملية الثورية". ومن أجل نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية فلسطينياً وعربياً، يشترط التقرير، في أكثر من مكان فيه، قيادة الطبقة العاملة وأحزابها الثورية لها، وبإيجاز، فإن مفهوم الشعبية للديمقراطية، في هذه المرحلة، يتجلى من خلال عنصرين:

الأول: تجسيد الديمقراطية من خلال قيادة القوى الثورية لمرحلة التحرر الوطني.

الثاني: تجسيد الديمقراطية من خلال "تناسب تمثيل القوى" داخل هيئات م. ت. ف. تبعاً "لأدوارها في العملية الثورية"، كما ورد أعلاه.

والى جانب ضبابية هذا المفهوم، وعدم وضوحه في كل جنبات هذا التقرير الضخم (ما يزيد عن ستمائة صفحة)، فإن التعامل مع الديمقراطية، هنا، هو تعامل استعمالي، فهي مستعدة لتصعيد القوى المسماة (بالقوى الديمقراطية) إلى قيادة الثورة، ومطلوبة لضمان توزيع أفضل للحصص داخل م. ت. ف. وهيئاتها. أما بالنسبة لمشاركة المواطنين والجماهير، "فنجد، في التقرير، إشارات ذات طابع خطابي نخبوي للجماهير، ولكن دون إيراد أية آليات، يمكن، من خلالها، تصعيد وتطوير مشاركة هذه الجماهير"، ومن أمثلة ذلك الحديث العام عن "إطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير" بوصفه "شرطاً للصمود والقدرة على المواجهة"، وأن المطلوب ليست تلك الحرية البرجوازية الليبرالية في المجتمعات الرأسمالية، وإنما تلك الحرية، التي تمثلها جماهير الشعب الكادحة، وليس أعداء الجماهير".

كلام عام، فضفاض، خطابي، وخالٍ من طرح الآليات والوسائل حول سبل مشاركة "الجماهير"، وهذا ما جعل جورج حبش يسجل، في كلمته الافتتاحية المطولة، أمام المؤتمر الخامس للجبهة الشعبية، الذي انعقد

عام ١٩٩٢ (أي بعد أحد عشر عاماً من عقد المؤتمر الرابع)، أخطاء جوهرية وقعت فيها الجبهة في التعامل مع الناس، حيث قال: "إلا أننا، وبكل صراحة، أقول، تأثرنا بأمراض الظاهرة العلنية، وأمراض المقاومة، بشكل عام، بحيث أصبحنا نعاني من البيروقراطية، والمكتبية، والمراتبية، وهي أمراض فتكت بالعديد من الأحزاب الشيوعية الحاكمة، وغير الحاكمة، وساهمت، كعامل رئيسي، في انهيار أهم التجارب الاشتراكية". (راجع كتاب **وثائق المؤتمر الخامس للشعبية**، ص ١٢).

والبيروقراطية، والمكتبية، والمراتبية، كما هو معلوم، هي نقائض للعلاقة الديمقراطية مع الناس، بما هي علاقة تشارك ومشاركة. ولكن، ماذا عن علاقات الحزب الداخلية؟

يرى جورج حبش، في نفس الكلمة، بهذا الخصوص، أن التنوع داخل الجبهة الشعبية هو "مظهر قوة للتطور، ولكن شرط أن يرتبط بوحدة الإرادة، والعمل، والتجسيد الأمين لبرنامج الحزب، ووثائقه المقرّة من مؤتمراته، وفق الالتزام الواعي، والعميق، بمبدأ المركزية الديمقراطية". و"يعني ذلك، برأيه، ضرورة التزام الجميع بترجمة التكتيك، المقرّ من الحزب، وهيئاته المركزية، ويرى حبش أن هذا الالتزام مهم للحفاظ على هيبة الحزب. وفي معرض تعليقه على الأفكار المختلفة بشأن المركزية الديمقراطية، فإنه يؤكد على نقطة واحدة مفادها "تخطئة أية وجهات نظر، وممارسات، تؤدي، سلباً، إلى الانغلاق، والفوضى، والتسيّب في الحزب، تحت شعار تعميق الديمقراطية، وكذلك، تخطئة أية وجهات نظر، أو ممارسات تؤدي، عملياً، إلى تضييق، وخنق الديمقراطية، تحت شعار المركزية، وهيبة الحزب، وصلابته". (نفس المصدر، ص١٥).

مرة أخرى، كلام قد يبدو، لأول وهلة، وكأن لا غبار عليه، ولكن التعمق في المضمون يشير إلى إصرار على استمرار التمسك بالجمع ما بين المركزية، من جهة، والديمقراطية، من جهة أخرى، وهو جمع لا يتوفر أي

عامل يمكن أن يمنعه من تغليب المركزية على الديمقراطية في الممارسة. وقد أشارت مسودة التقرير التنظيمي، الذي قدم لمؤتمر الجبهة الشعبية الخامس، إلى حدوث انتهاكات تسببت عن سيادة المركزية داخل الجبهة، حيث صادرت اللجنة المركزية صلاحيات الأعضاء، وصادر المكتب السياسي صلاحيات اللجنة المركزية، وهكذا، وأشارت دراسة تنظيمية داخلية، لاحقة، إلى نفس القضايا.

والمسألة الأهم، بالنسبة للمركزية الديمقراطية، هي مسألة تناقض هذا "المبدأ التنظيمي" مع كون العضوية في الأحزاب هي عضوية اختيارية طوعية، فكيف يفرض على عضو اختار الانتماء لتنظيم معين، طوعاً، أن يخضع، أحيانا، لقرارات، وأوامر، وإجراءات مركزية، بدون أن يقتنع بها، أو بدون أن يقتنع بالالتزام بها بدافع ذاتي. وفوق ذلك، إذا كانت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تضع حق التعبير عن الرأي في مقدمة الحقوق الإنسانية، فلماذا أباحت الأحزاب الماركسية-اللينينية لنفسها أن تقمع حرية التعبير عبر وضع ضوابط وقيود على كيفية ممارستها، وعبر منع الأقلية، مثلا، من أن تعبر عن رأيها، سوى داخل القنوات التنظيمية؟ وفي حالة الجبهة الشعبية، لم يحظ مشروع قرار بإصدار مجلة داخلية تتضمن آراء متباينة لنشرها داخلياً... لم يحظ هذا المشروع بالأغلبية في المؤتمر الخامس، وعندما حصل هذا المشروع على أصوات تؤيده، أكثر بصوت واحد من الأصوات المعارضة له، في الكونفرنس، الذي عقدته الجبهة عام ١٩٩٤، قام المكتب السياسي للجبهة بتجميد القرار حول إصدار هذه المجلة بذريعة تساوي الأصوات.

إن هذا التحديد يتناقض مع شمولية نطاق حرية التعبير. وهنا، نجد من يتوجه لحصر حق الفرد في التعبير عن رأيه ضمن الخلية، أو المرتبة التنظيمية، التي يعمل فيها، فيما ليس من حق أعضاء الحزب، عامة، أن يعرفوا رأي هذا الفرد! وهذا ليس إلا مثالاً واحداً عما تفعله المركزية

الديمقراطية من انتهاكات تجاه حقوق الإنسان، وخرقاً للمواثيق الدولية حول هذه الحقوق، من جهة أخرى.

ويعترف جورج حبش، في المداخلة ذاتها، بضرورة التجديد القيادي والتنظيمي داخل الجبهة بما يشمل: التجديد القيادي، وخاصة لجهة إشراك الداخل في القيادة، والتجديد في أساليب وعادات وطرائق العمل "وتعميق الديمقراطية الداخلية"، وغير ذلك مما يذكره، ولكنه، لا يصل إلى درجة إعادة النظر بالمركزية الديمقراطية، مما جعل التجديد المذكور، شكليا، تمثل، في الممارسة، بإضافة أعداد من قيادة الداخل، عينتها قيادة الداخل تعييناً (أي أنها لم تنتخب من أعضاء الجبهة في الداخل)، إلى اللجنة المركزية، والمكتب السياسي للجبهة، وتم تشكيل لجنة رقابة مركزية، وغير ذلك من الإجراءات الفوقية الشكلية، التي لم ينجم عنها تجديد في "عادات وطرائق العمل" و"تعميق الديمقراطية الداخلية"، وبقيت هذه عبارة عن شعارات مرفوعة للتغني بها، ولكن ليس لتطبيقها.

وإذا عدنا للنظام الداخلي، وفق صيغته التي أتى بها المؤتمر الخامس للجبهة، فإننا نجد المادة ١١ تقول بالمركزية الديمقراطية، بوصفها وحدة إرادة، وعمل، وانضباط، والتزام الهيئات الأدنى بقرارات الهيئات الأعلى، والأقلية برأي الأغلبية، ثم يلي ذلك القول بالمناقشة "الحرة والجادة المسؤولة كحق" (أتساءل: من الذي يحدد، أو له الحق أن يحدد، ما هي المناقشة الجادة المسؤولة، وما هي المناقشة غير الجادة وغير المسؤولة؟ هل هي القيادات الأعلى، أم الأعضاء أنفسهم؟)، ثم تتلو ذلك، كله، جملة جميلة جداً، وبراقة، تقول: "وعلى أساس الديمقراطية داخل التنظيم، يمكن تدعيم الانضباط الواعي"، وتترجم المادة ذلك باستفتاء الأعضاء في القضايا الكبيرة، وتشجيع المبادرة والاستقلال في الشؤون المحلية، بما لا يخالف سياسة الحزب، وقرارات الهيئات الأعلى "والانتخاب من القاعدة للقمة"، وتعلم التجربة، الملموسة في الجبهة الشعبية، أن الاستفتاءات، التي جرت

للأعضاء، كانت تمارس، دوماً، بطريقة تقوم على التعبئة أكثر من الاستفتاء الحقيقي، وكان رأي أعلى يأتي ليتناقض، في أحيان كثيرة، مع مبادرات أدنى، مما يؤدي لوقف، ومحاصرة هذه المبادرات. أما الانتخابات، فمورست، حين مورست، بطريقة شكلية، واستندت لسياسة كسب الأنصار والمحاسيب، أكثر مما مثّلت تجارب انتخابية ديمقراطية حقيقية.

وبدون استطراد واسع، مكانه هو في دراسة موسعة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نكتفي بإشارات فقط من مواد أخرى لاحقة من النظام الداخلي للجبهة الشعبية:

مادة ١٢، تتحدث عن القيادة الجماعية، ومناهضة الفردية، وعبادة الشخص (عبادة الشخص نعم، ولكن، لماذا نبذ الفردية؟! فالأفراد يمكن أن يكون لهم إبداعهم الخاص، أيضا)، وتشير المادة أن القرارات تتخذ في الهيئات، عموماً، فيما من حق الفرد أن يبادر بعد ذلك، "ويحاسب الفرد على أي خطأ وتقصير"، أتساءل، هنا، لماذا ليس للفرد أن يبادر، على الدوام، طالما مبادراته هي ضمن خط الحزب، وليس اتخاذ الهيئات لقراراتها؟ ولماذا النص بالمحاسبة على التقصير فقط؟ أي لماذا لا يوجد نص على المحاسبة، إيجاباً، في حالة تقديم أمر إيجابي يخدم ويفيد الحزب؟!

وتشير مادة ١٤، إلى "صدّ كل نشاط تكتيكي، أو تحريض بالنضال الأيديولوجي السياسي التنظيمي"، وضرورة معاقبة "كل من يطرح مواقف نظرية، أو سياسية، خارج نطاق مواقف الحزب".

وتتضمن المادة ١٨، حول واجبات العضو، التي وضعت قبل المادة ١٩، التي تتحدث عن حقوق العضو، (هذا علماً أن الصيغة الديمقراطية تقتضي وضع الحقوق قبل الواجبات)... تتضمن مادة الواجبات الحديث عن واجب العضو في تدعيم وحدة الحزب، وتطبيق قراراته، والالتزام بمواقفه، بشكل دائم، وأن ينفذ مهماته "بأمانة، ودون تردد، في الوقت المحدد"، وتتضمن المادة إشارة إلى وضع تطبيق العضو لقرارات الحزب "تحت

المراقبة الدائمة"! وبعد هذه الصيغ، مشاركته في مناقشة مخالفاته، وحقه في مخاطبة أية هيئة جماعية في الحزب، وهكذا. ولا تشمل هذه الحقوق، كما نرى، آليات واضحة لمشاركة العضو في القرار على كافة المستويات، كما لا تشمل حقه في التعبير عن رأيه، وإيصاله إلى كافة أعضاء الحزب.

والى جانب المسألة التنظيمية، فقد عالج المؤتمر الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المسألة السياسية أيضا، وذلك من خلال البرنامج السياسي، والتقرير السياسي، الذي صدر عن المؤتمر. وما يهمنا، هنا، وعلى صلة بموضوعنا، هو التغييرات التي جرت، منذ هذا البرنامج، فصاعداً، على فهم الجبهة للمسألة الديمقراطية، وعلاقتها بمسألة التحرر الوطني.

تشير الوثيقة، في مقدمتها، إلى أن الهدف الاستراتيجي للجبهة هو إقامة "دولة ديمقراطية على كامل تراب فلسطين"، وأن الهدف النهائي يتمثل في "إقامة الاشتراكية الديمقراطية في فلسطين"، ويمثل هذا التحديد تغييراً عما ورد في الوثائق السابقة، التي كانت تتحدث عن "دولة ديمقراطية شعبية"، وهو تغيير نجم عن التحولات التي جرت في دول "الديمقراطية الشعبية" المجاورة للاتحاد السوفيتي السابق، والواقعة في شرق أوروبا.

أما مرحلة التحرر الوطني السابقة، فقد أصبحت، في البرنامج الجديد للمؤتمر الخامس، "مرحلة تحرر وطني" فقط. وأضاف النص، بعد ذلك، أن هذا التحديد "لا يلغي ترابطها، وتداخلها الوثيق مع مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية".

وهكذا، فإنه كما تم التحول نحو الماركسية-اللينينية عام ١٩٦٧، بشكل مفتعل، فإنه قد جرى التخلص منها، بنفس الطريقة، مع تعديلات، من حيث الرتوش. فالوثيقة النظرية، التي هي وثيقة أخرى، صدرت عن المؤتمر الخامس، أشارت لاستمرار التمسك "بالمنهج المادي الجدلي" ولم تعد تتحدث عن الماركسية اللينينية، ونجد، من نصوص البرنامج السياسي،

التي أوردناها حديثاً عن الهدف الاستراتيجي بوصفه "دولة ديمقراطية" غير محددة المعالم، والهدف النهائي هو "الاشتراكية الديمقراطية"، التي يحمل اسمها، هذا، تأويلات وتفسيرات متنوعة، هذا إضافة إلى أن استبدال الثورة الوطنية الديمقراطية بالتحرر الوطني، هو استبدال غامض، ولم يجر تعليله، بشكل واضح، في البرنامج، ولا في الوثائق الصادرة عن الجبهة لاحقاً.

ويتحدث البرنامج أن تحقيق مرحلة التحرر الوطني يتطلب "حشد وتعبئة وتنظيم جميع الطبقات والفئات الوطنية الفلسطينية المتضررة من الوجود الاستعماري الصهيوني". وإن من مهمات هذه المرحلة: "توطيد الوحدة الوطنية وإرسائها على أسس العمل الجبهوي الديمقراطي" وتنويع وتوسيع أطر العمل مع الجماهير، و"النضال لسيادة العلاقات الديمقراطية" معها، ومن أجل "مبدأ الانتخاب الديمقراطي والتمثيل النسبي"، وتوسيع مشاركة المرأة، والعمال، والاهتمام بالطلاب ومشاركتهم، والدفاع عن حقوق الإنسان، والطفل، وضمان الحقوق المدنية والسياسية للاجئين. وعلى صعيد م. ت. ف.، يطالب البرنامج بإصلاحها، ديمقراطياً، بما يشمل مؤسساتها السياسية والعسكرية والإدارية والمالية والإعلامية والنقابية والجماهيرية، و"إعادة تشكيل هيئاتها على أسس جبهوية ديمقراطية"، وإنشاء قيادة جماعية تنهي "الاستئثار والتفرد" في عملها، و"حل التعارضات بالحوار الديمقراطي" داخلها.

وعلى الصعيد العالمي، يدعو البرنامج لإعطاء الدول حقها في "اختيار طرق التطور المستمر" و"العمل ضد الهيمنة ولحل مشاكل التبعية وعدم التكافؤ، ودرء أخطار الحرب النووية" و"العمل لزيادة وزن الأمم المتحدة وهيئاتها لتحقيق العدل والمساواة، والدفاع عن حرية وحقوق الإنسان".

إن ما سبق استعراضه يمثل تطوراً هاماً في فهم الجبهة للمسألة الديمقراطية، التي أصبحت أكثر وضوحاً وملموسية من السابق، ولكن

ذلك لا يلغي الملاحظات التالية:

١. أن الحديث لا زال يدور عن دور فوقي للحزب السياسي تجاه المواطنين، فهو الذي "يعبّئ ويحشد وينظم"، حسب الصيغ الواردة هنا، فيما يجب ألا تتعدى مهمة الحزب السياسي تسهيل، وتيسير عملية الحشد والتعبئة والتنظيم، التي يتوجه لها المواطنون بدوافع ذاتية، وليس لأن الحزب يتوجه إليهم للقيام بذلك.

٢. أن الحديث عن القيادة الجماعية، والتمثيل النسبي داخل م. ت. ف. لا زال يغلب عليه منطق استبدال هيمنة "فتح" بهيمنة الفصائل، عبر توزيع الكوتات والحصص، في ما بينها، وهو ما تعنيه عبارة "إعادة تشكيل هيئات م. ت. ف. على أسس جبهوية ديمقراطية"، كما ورد في البرنامج. والحقيقة، أنه قد عفا الزمن على هذه الصيغ، التي باتت بحاجة للشطب لصالح صيغة الانتخاب الجماهيري الحر والمباشر لهيئات ومؤسسات م. ت. ف، مع تجاوز ذلك بتمثيل المنتخبين من هيئات اجتماعية (نواد، مؤسسات، وغيرها) في حال تعذر الانتخابات الجماهيرية الشاملة، لأسباب خارجة عن إرادة الشعب الفلسطيني، كما هو الحال في الأردن، مثلاً.

٣. لا قيمة لهذه الصيغ حول الديمقراطية إذا لم تنعكس، أولا، على كيفية ترتيب الجبهة لبيتها الداخلي أولا. ومن الواضح، هنا، أن انعكاس النظرة الديمقراطية في برنامج الجبهة السياسي أعلى من انعكاسه على النظام الداخلي، الذي لا زال يحدد الحياة الداخلية للجبهة ويقيدها بقيود غير ديمقراطية كثيرة، تبقى السيطرة الأبدية للأمين العام، والمكتب السياسي، كما رأينا. وبعد، فإن هذا الانفصام، بين وعي الحقائق الديمقراطية وضعف ترجمتها (أو ربما العجز عن ترجمتها في الحياة الداخلية للجبهة)، ينعكس، أيضا، من خلال الوثيقة النظرية للمؤتمر الخامس، وهي الوثيقة التي انتقدت كل عيوب التجربة الاشتراكية السابقة، والتي انهارت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية. ومن الانتقادات

الهامة التي سجلتها هذه الوثيقة، في ما يخص موضوعنا، انتقادها لبناء التعاونيات عن طريق القهر والقمع، وحصر الملكية، كلها، بيد الدولة، وقمع حرية الرأي والتعبير، وغياب الديمقراطية، وتغييب مؤسسات المجتمع المدني، ودولة القانون، والمركزية البيروقراطية، وطغيان النظام الأوامري- الإداري، ونزع الملكية الخاصة، بشكل مطلق، وخنق ديمقراطية المنتخبين، والتسلط في الحزب والدولة، حيث اقتصرت الديمقراطية على الجانب الاجتماعي، وتم تعطيل الديمقراطية السياسية، والحريات الشخصية والعامة، وغير ذلك من الانتقادات المحقة، والتي لم تتم الاستفادة منها في إعادة بناء الجبهة، داخلياً، على أسس ديمقراطية.

ولاستكمال الصورة عن تطورات مواقف الجبهة الشعبية من المسألة الديمقراطية، لا بد من استعراض الطريقة التي يفكر فيها قادة الجبهة في الداخل، ومنهم أحمد قطامش، بالنسبة لهذا الموضوع، وكذلك ما ورد في الوثيقة السياسية، الصادرة عن كونفرنس الجبهة، الذي انعقد عام ١٩٩٤.

وبالنسبة لقطامش، فإنه يقول، حول الديمقراطية، بصراحة لا نظير لها: "طبعاً، إن الديمقراطية، في واقعنا الفلسطيني، اليوم، لا تأتي في المقام الأول" (أحمد قطامش، ١٩٩٤، ص ٦٩)، ويضيف، لاحقاً: "ومن الطبيعي ألا تتحقق الديمقراطية، كاملة، إلا في دولة مستقلة ذات سيادة، غير أن مجتمعنا يمكن أن يكون ديمقراطياً في كافة الجوانب التي لا يتيحها الاحتلال، بل علينا أن نعمل لإجراء أكبر قدر من الديمقراطية" (قطامش، ص ٧٤). وإذ يرى قطامش أن الديمقراطية الليبرالية هي الرأسمالية، وتقابلها الديمقراطية الاشتراكية المباشرة، التي مورست، أول مرة، في كومونة باريس، ثم في المجالس الشعبية اليونانية، فإنه يطالب بتطبيق الديمقراطية الليبرالية فلسطينياً وعربياً، قائلا: "رغم كل ذلك، إلا أننا نناضل لدمقرطة المجتمع الفلسطيني والعربي على قاعدة الديمقراطية الليبرالية، ضمن نموذج ملائم لحياتنا المحلية" (قطامش، ص ٧٠). ويرى

أن هذا النموذج يتضمن حق الاختيار، وحقوق الإنسان المختلفة، والمساواة في الحقوق العامة، والدستور (أو دولة القانون)، وتعزيز المجتمع المدني، وجعل العقل الجماعي أعلى سلطة في المجتمع، والتعددية، ويضيف، بأنه كان ينبغي استفتاء أبناء الشعب الفلسطيني، بالنسبة لمفاوضات مدريد، قبل المشاركة فيها، كونها منعطفاً في التاريخ الفلسطيني، وضرورة اعتماد الكفاءة والمساءلة، والقيادة الجماعية، في عمل م. ت. ف.، (قطامش، ١٩٩٥، ص ٧١-٧٨).

وكما هو الحال بالنسبة لمعالجات البرنامج السياسي للمؤتمر الخامس للجبهة، فإن معالجات قطامش تظهر، للوهلة الأولى، وكأنه لا بأس بها، ولكن التدقيق والتمحيص أكثر يقودنا إلى:

١. طالما أن الديمقراطية لا تأتي في المقام الأول فلسطينياً، كما أورد قطامش في بداية مقاله عن الديمقراطية، والمنشورة في كتابه الضخم "مداخل لصياغة البديل"، فإن كل ما أورده، بعد ذلك، لا يعدو كونه "مادة تثقيفية" للأعضاء والأنصار، وليس خطوات عمل برنامجية وعملية ينبغي أن تسعى الجبهة، وعلى الأرض، لجعلها تتخلل عملية التحرر الوطني التي تخوضها ضد الاحتلال.

٢. يكتفي قطامش بذكر ضرورة أن نمارس "الديمقراطية في الجوانب التي لا يتيحها الاحتلال"، ثم يكتفي، بعد ذلك، بطرح عناوين عامة واردة في الدراسات النظرية حول الديمقراطية، حول أركانها المطلوب تطبيقها، عربياً وفلسطينياً. وهذه العناوين العامة، لا تجدي، بالطبع، نفعاً، إذا لم يجر تفحصها، والتدقيق في إمكانيات، وأشكال تطبيقها، جزئياً، أو كلياً، في ظل الاحتلال، وهذا ما لم يفعله قطامش، وربما يعود ذلك، جزئياً، إلى كون كتابه هو عبارة عن محاضرات تثقيفية عامة، داخل السجن، وليس أبحاثا معمقة، ولكونها كذلك، فقد صبّت، موضوعياً، في كل كتابات الجبهة عن الديمقراطية، والتي جمعت بين قوة الخطاب

الديمقراطي، وبين قوة نبذه، على مستوى الممارسة.

وقد شهد الخطاب الديمقراطي للجبهة توسعاً وتطوراً في وثيقة الكونفرنس، الذي عقدته الجبهة عام ١٩٩٤، حيث وردت تفاصيل حول الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاجتماعية، التي ينبغي أن تسعى لها الجبهة. وبهذا الصدد، ورد في الوثيقة "يتوجب علينا التقدم إلى الأمام لحمل لواء البديل الديمقراطي لإنجاز المهام المزدوجة، تحرر الوطن واستقلاله، وتعميق الانقلاب الديمقراطي إلى أوسع مدى" (قطامش، ص ١١٤)، ولكن الاحتراس، لا يلبث أن يتبع هذا الكلام، حيث ورد، في الصفحة التالية، ما يلي: "في الوقت الذي نندفع فيه من أجل تعميق البعد الجديد لجبهتنا، أي البعد الديمقراطي المجتمعي، فإننا محتاجون لأشد الانتباه إلى أن المرحلة السياسية التي نعيشها ما زالت مرحلة تحرر وطني، حيث يبقى هدف "الحرية والاستقلال" هو الموجّه لحركتنا على كافة الصُعد"، و"لن نتحول إلى منظمة اجتماعية صرفة، بل إننا، كنا، ولا زلنا، وسنظل، حزباً سياسياً كفاحياً، بالدرجة الأولى" (وثيقة الكونفرس، ١٩٩٤، ص ١١٥).

أي، اندفاع نحو الديمقراطية، ثم تراجع عنها. ويوضح النص، نفسه، سبب التراجع، إذ يعود ذلك إلى خلط، وعدم وضوح، في مفهوم الديمقراطية. فالديمقراطية، حسب الوثيقة، هي "بُعد ديمقراطي مجتمعي". وإذ هي كذلك، فإن التركيز عليها، وحدها، يلهينا، ويحرفنا عن مهمات النضال الوطني التحرري، ويحولنا إلى حزب اجتماعي صرف. وهنا، نتساءل: أين هي مسألة دمقرطة عملية التحرر الوطني عبر توفير أوسع مشاركة جماهيرية في القرار، والتنفيذ، والتقييم، والمتابعة لخطواتها؟

إن الوثيقة تجيب على هذا السؤال بتحديد مهمات للديمقراطية السياسية، وأخرى للديمقراطية الاجتماعية. فعلى الصعيد السياسي، تتضمن الديمقراطية السياسية النضال من أجل حق العودة، وتقرير المصير،

وبناء الدولة المستقلة، ذات السيادة، وان تكون السلطة نتاجاً لممارسة وإرادة الجماهير، وأن يتم ضمان حق الجماهير في الرقابة والمحاسبة، وتعزيز سيادة القانون، واستقلال شخص الدولة عن شخص الحكم، وفصل السلطات، وغير ذلك من الأركان العامة للديمقراطية السياسية، وهي الأركان الواردة في الدراسات النظرية حولها، وجرى نقلها إلى الوثيقة.

وعلى المستوى الاجتماعي، تتضمن الديمقراطية الاجتماعية، برأي الوثيقة، حق الانتفاع العادل بعوائد التنمية، وحق المواطن في اختيار النمط التنموي المستقل، وغير التابع، وتقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية والطبقية، والأجر المتساوي للعمل المتساوي، وحماية الطفل، ورعاية الأمومة والأسرة، والحق في إيجاد صيغ عمل تعاوني، وضمان حقوق العمال، ودمقرطة التعليم، وتوفير حقوق المرأة.

وحسب فهم الوثيقة، فإن عناصر الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاجتماعية، سواء بسواء، تقع ضمن نطاق "البُعد الديمقراطي المجتمعي"، الذي يجب ألا يلهي عن النضال من أجل الحرية والاستقلال. هذا ناهيك أننا قد انتقلنا، هنا، من خطاب أحمد قطامش التثقيفي إلى خطاب بحثي أولي، يناقش عناصر الديمقراطية وأركانها، بشكل عام، ثم يرى كيفية تطبيق الديمقراطية، فلسطينيا، في النقابات، وفي ما يخص قضايا التنمية، وتوفير حقوق المرأة، وغير ذلك. إلا أن ذلك يظل بحثاً أولياً حذراً، لن يجد، للأسف، طريقه للتطبيق بسبب استمرار الوهم بالانفصال بين التحرر الوطني وما يسمى بالبعد الديمقراطي المجتمعي. أضف إلى ذلك، الخلط بين المهمات الوطنية (اجتماعية أو سياسية) والمهمات الديمقراطية، فالكثير من العناوين الواردة تحت عنواني الديمقراطية السياسية والاجتماعية هي مهمات وطنية، يجب أن تتخللها الديمقراطية، بما يخدم مصالح الجمهور الأوسع، وليس فئة محدودة من المنتفعين.

وفي ختام الحديث عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وموقفها من

مسألة الديمقراطية، أعود إلى زكريا النحاس، عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة، والذي قدم لي، مشكوراً، تقييمه، خطيّاً، حول مسيرة الجبهة بهذا الصدد، وأقدم للقارئ الكريم مقتطفات من هذا التقييم، بما يدعم، ويؤكد الاستنتاجات التي أوردتها في الصفحات السابقة:

● يرى النحاس أن خلفية الجبهة، بوصفها كانت "حركة قومية ذات جذور فكرية قومية"، هي التي جعلت الجبهة تنحاز، أكثر، للطبيعة التحررية الوطنية للثورة، على حساب البُعد المجتمعي، أي البُعد الديمقراطي، لكنها، في نفس الوقت، لم تسقطه، بل جعلت من النضال الوطني التحرري قاعدة الهرم، والبُعد الديمقراطي المجتمعي رأس هذا النضال". (لاحظوا، هنا، الخلط بين الديمقراطية والبُعد المجتمعي، والمعبّر عنه، أيضا، في وثيقة الكونفرنس عام ١٩٩٤).

● يرى، أيضا، أن انتقال الجبهة للفكر الماركسي، بعد عام ١٩٦٧، كان "عاصفاً وسريعاً، ولم يُؤسّس له بما فيه الكفاية، سيما وأنه امتزج مع مرحلة جديدة، دخلها الصراع العربي-الصهيوني، في تلك الفترة" و" أن ضغط الواقع العملي، ومتطلباته، قد أسس لاندفاعة، غير مدروسة، في عملية الانتقال من فكر الحركة (حركة القوميين العرب)، وشعارات التحرر، والعودة، والثأر، إلى فكرة ماركس، وتحرر الفرد، الذي يعتبر مقياساً لتحرر المجتمعات"، ويتابع النحاس: " إن غياب التدرج، والذي عنى غياب النضج الكافي لتحديد أين تقف الجبهة، قد جعلها ترفع شعار فلسطين الديمقراطية الشعبية، حيث كان ذلك انعكاساً، أو صدى، لما تتبناه الدول، التي كانت تصنف بمنظومة الدول الاشتراكية".

ومع تعمق التحول الفكري، لاحقاً، يرى النحاس أن ذلك قد أدى إلى "المزيد من الاقتراب في تبني المواقف الرسمية، التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي بصفته مركز القطب والفكر الاشتراكي، على صعيد العالم"، وتم تكريس ذلك، برأيه، في المؤتمر الرابع، عام ١٩٨١. وفي ضوئه،

صارت الجبهة تنظر لصراع الشعب الفلسطيني على أنه جزء من الصراع الوطني التحرري العالمي "وهذا عكس نفسه، بشكل كبير، على مسألة طغيان البُعد الوطني للنضال على البعد الديمقراطي والمجتمعي".

ومع المؤتمر الخامس، جرت عملية مراجعة وتقييم في ضوء انهيار "المعسكر الاشتراكي". وفي ضوء هذه المراجعة، توصلت الجبهة إلى استخلاص مفاده: "أن الهدف النهائي، بعيد المدى، الذي تسعى الجبهة من أجله، هو الاشتراكية، باعتبارها تمثل مجتمع العدل والعدالة الاجتماعية. ولكنها لم تعد هدفاً منظوراً لما كان يعتقد، في سنوات سابقه، عن البيريسترويكا، وانهيار الاتحاد السوفيتي"، ويضيف: "أي أن الجبهة، في تلك الخطوة، قد أمسكت بأمرين، الأول: أدركت أن الحديث عن دولة ديمقراطية شعبية ليس واقعياً، مستخلصة درساً من بلدان أوروبا الشرقية، والثاني: التمسك بالاشتراكية، كهدف غير منظور، من زاوية الإيمان أن الاشتراكية هي التي يمكن لها أن تحقق العدل بين البشر".

● وأخيرا، بالنسبة للجانب التنظيمي، فإن النحاس يرى "أن التركيبة الاجتماعية للجبهة قد أعطت الأولوية لجعل المبادئ الناظمة للعلاقات الداخلية مبادئ تعتمد على المركزية، ودور الأفراد المركزيين في تقرير شؤون التنظيم، كما أن التجربة الحزبية، على صعيد الأحزاب الشيوعية، قد وفرت غطاءً جيداً لتكريس المركزية، على حساب البعد الديمقراطي في العلاقات الداخلية".

ويقول النحاس، أنه خلال المؤتمر الخامس، أجرت الجبهة محاولة "لإعادة تركيب المعادلة" المذكورة، و"لكن، يبدو أن هذه المحاولة كانت متأخرة نسبياً، إذ أن البنية العامة لتركيبة الجبهة لم تشكل عاملاً مساعداً، بل معيقاً، وبالتالي، فإن النتائج العملية لعدم الاستجابة هذه، كانت مظاهر من التحلل التنظيمي"، و"أن من يقرأ واقع الجبهة الشعبية، كتنظيم (اليوم و. س.)، يجد أنها تنطوي على كل المفارقات: أي إمكانات التطور، وإمكانات

اللاتطور، والمسألة تكمن في أي من الإمكانات ستسود. إن الضرورة الموضوعية تتطلب أن تسود إمكانات التطور. وهذا له الأفضلية لمصلحة الشعب والوطن". (زكريا النحاس، ١٩٩٧/٧/١٦).

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وإذا انتقلنا من الجبهة الشعبية إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فإننا نجد أن المشترك بينهما هو الخلط بين البُعد الاجتماعي، بما هو بُعد واسع، يشمل مجمل التحولات الاجتماعية، وبين الديمقراطية، كما أسلفنا، ولكن في ما عدا ذلك، فإن الجبهة الديمقراطية كانت أوضح من الشعبية على صعيد طرح قضايا ملموسة للديمقراطية في فلسطين، وبشكل مبكر يعود إلى تاريخ تأسيس الجبهة، وربما يرجع ذلك إلى الوعي النظري الأعمق، الذي تميزت به الجبهة الديمقراطية بالنسبة للجبهة الشعبية. وللدلالة على هذا الاستخلاص، دعونا نعود إلى كل من نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، ونائبه قيس عبد الكريم (أبو ليلى).

بالنسبة لحواتمة، فإنه يرى الديمقراطية على أنها "الإنسان الحرّ بين البشر، شعب من الأحرار في وطن حرّ. شعوب حرة لا يضطهد بينها شعبٌ شعباً آخر، ولا إنسانٌ إنساناً آخر". (بانوراما، ١٩٩٣، ص ٣٤).

ورغم الخلط البارز، في هذا القول، بين الديمقراطية وبين الثقافة التي ينبغي أن تتخللها، أي ثقافة الحرية والمساواة بين البشر، فإن نايف حواتمة يقترب كثيراً، هنا، من مفهوم الديمقراطية الإنسانية، الذي نتبناه في هذه الدراسة. ويؤكد ذلك قول حواتمة، في نفس السياق، أن الديمقراطية مصممة من "أجل حق الحياة، حق الديمقراطية للشعب بتقرير مصائره اليومية والوطنية". (نفس المصدر، ص ٣٦).

وعلى مدار ثماني وثلاثين حلقة نقاش مع نايف حواتمة، نشرتها جريدة القدس المحلية في الفترة الواقعة بين ١٩٩٧/٧/١٧ إلى ١٩٩٧/٩/٥، لم

يتطرق، نايف حواتمة، للمسألة الديمقراطية إلا لماماً، وضمن إشارات محدودة، نلخصها، في ما يلي، بكلماتنا، استناداً لنصوص نايف حواتمة:

● منذ عام ١٩٦٧، صُغنا، كحركة قوميين عرب، برنامجاً يدعو إلى التعددية والديمقراطية، وبناء دولة المؤسسات، وضمان التداول السلمي للسلطة، واحترام المجتمع المدني وسلطة القانون، وذلك كبدائل عن البيروقراطية ودولة المخابرات، وجاء ذلك رداً على هزيمة ١٩٦٧. (الحلقة ١٢، ١٩٩٧/٨/٢)

● كنا، منذ البداية، وبعكس الفصائل الأخرى في م. ت. ف.، ننظر للكفاح المسلح على أنه أحد أساليب الكفاح، وليس الأسلوب الوحيد للكفاح، ونظرنا باحترام وأهمية للأساليب الأخرى، ومنها النضال الجماهيري، ومشاركة الجماهير. (حلقات متعددة).

ندعو، حالياً، لتجاوز أوسلو، ويتضمن ذلك، في ما يتضمن، الدعوة لبناء مؤسسات المجتمع المدني، والديمقراطية، والتعددية في الداخل، وإقامة الحوار الوطني، وتعزيز وحدة الشعب بين الداخل والخارج، وإعادة بناء م. ت. ف، واستفتاء الشعب الفلسطيني بشأن أوسلو. (جريدة **القدس**، ١٩٩٧/٨/٢٧).

● على المستوى الداخلي، حرصنا، دوماً، على الديمقراطية التنظيمية الداخلية، ومارسنا هذه الديمقراطية مع شعبنا، ومع تحالفاتنا، فلسطينياً، وعربياً، ودولياً، أيضا، وخضنا عملية دائمة لتجديد قيادات الجبهة، وأجرينا، دوماً، مراجعات نقدية شجاعة. (الحلقة الخامسة والثلاثون).

وقد عقب بلال الحسن، في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، على هذه السلسلة المطولة من الحوارات مع نايف حواتمة، مشيراً لنقاط هامة منها:

● غياب النقد الذاتي، وإحلال المعالجات والأحاديث العامة مكانه، في حياة وممارسة قادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

● التحول الماركسي لدى الجبهة الديمقراطية لم يكن واضح الهوية، وكان موزعاً بين اتجاهات ماوية، وجيفارية، وغيرها.

● إن مفاهيم الديمقراطية والتعددية وغيرها، لم تكن واضحة لدى حواتمة عام ١٩٦٧، فكيف يناقش، وكأنه قد طرح هذه المفاهيم، آنذاك؟

● اعتبار الكفاح المسلح الأسلوب الوحيد للكفاح، والدعوة للبرنامج المرحلي، لم يكن للديمقراطية فيهما السبق، بل سبقتها، في ذلك، "فتح" وعناصر هامة فيها، مثل الشهيد كمال عدوان. (بلال الحسن، ١٩٩٨ ، ص ١٤٨-١٧٠).

ونضيف لملاحظات بلال الحسن تساؤلاً يتعلق بالحياة الداخلية للديمقراطية: هل يتسق الحديث عن الديمقراطية الواسعة، من قبل حواتمة، في هذه الحياة، مع ما جرى من تناقضات لدى حصول الانشقاق في جسم الديمقراطية في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، حيث كانت مسألة غياب الديمقراطية الداخلية هي إحدى المسائل الرئيسية التي طرحها المنشقون بقيادة ياسر عبد ربه، الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية؟ وإذا عدنا إلى وثائق الجبهة الديمقراطية، نفسها، فإننا سنجد فيها ما يتناقض مع تغنّي نايف حواتمة بديمقراطية الجبهة. ونعود، هنا، بشكل خاص، إلى "وقائع الكونفرنس الوطني الثاني للجبهة"، المجلد رقم (١) بعنوان "حول جذور الأزمة الداخلية ودروسها واتجاهات التجديد في حياة حزبنا". ففي هذا الكونفرنس، والذي عقد بعد عشر سنوات من المؤتمر الثاني للجبهة، أي في عام ١٩٩١، (لاحظوا ١٠ سنوات من المؤتمر الثاني هذا، علماً أن النظامين الداخليين للشعبية والديمقراطية، سواء بسواء، ينصان على عقد المؤتمرات الداخلية كل أربع سنوات مرة، وهذه الأخيرة، بحد ذاتها، فترة طويلة لا تتسق مع المقاييس الديمقراطية، التي تتطلب المشاركة الواسعة والدائمة، وضمن فترات زمنية متقاربة للأعضاء)... في هذا الكونفرنس، الذي عقد، أيضاً،

لدراسة أسباب ونتائج الانشقاق، الذي جرى في جسم الجبهة الديمقراطية، تم تسجيل انتقادات مريرة مسجلة، في المجلد المذكور، حول "مظاهر مختلفة من البيروقراطية والفوقية والمركزية داخل التنظيم"، وتحدثت الوثيقة عن أربع نقلات مطلوبة من أجل تجاوز الأزمة، تتمثل في:

- تطوير البرامج النضالية للحزب.
- تجديد بنية الحزب لتصبح أكثر ديمقراطية، ومكافحة البيروقراطية، والرضى عن الذات.
- تطوير خط العلاقة بين الحزب ومنظماته الديمقراطية، وتحويل أنشطة هذه المنظمات من "الأنشطة الهادفة إلى ضمان التماسك الداخلي... إلى مستوى التوجه نحو الجمهور الأوسع".
- الارتقاء بدور الحزب ومنظماته الديمقراطية في الحركة الجماهيرية المنظمة. (الجبهة الديمقراطية، ١٩٩١).

وعندما انعقد المؤتمر الثالث للجبهة الديمقراطية، عام ١٩٩٤، (أي بعد ثلاثة عشر عاماً من المؤتمر الثاني) كرر المؤتمر النقلات الأربع المذكورة، وثبتها في قراراته المنشورة في كتاب "نحو حزب طليعي جماهيري متجدد، خط العمل التنظيمي"، الصادر عن المؤتمر الثالث. (الجبهة الديمقراطية، ١٩٩٤).

وننتقل إلى أبو ليلى، الذي كانت لي معه مقابلة مطولة بتاريخ ١٦/٧/ ١٩٩٧، وأستخلص من هذه المقابلة ما يلي:

١. أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كانت سباقة على صعيد طرح البرامج المتعلقة بالديمقراطية في الساحة الفلسطينية، حيث برز لها برنامجان يتعلقان بهذا الموضوع، الأول في عام ١٩٧١، والثاني ضمن البرنامج المرحلي الذي طرحته الجبهة عام ١٩٧٤. وقد تمثل برنامج عام ١٩٧١ بورقة للإصلاح الديمقراطي في م. ت. ف. بعنوان

(تطوير مؤسسات م. ت. ف بما يحولها إلى جبهة تحرير وطني موحد، وجيش شعبي موحد). أما برنامج عام ١٩٧٤ المرحلي، فقد "أبرز خصوصية المناطق المحتلة عام ١٩٦٧"، وطرح قضايا "الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية" كالإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وضمان حرية النشر، والتعبير، والتنظيم السياسي"، كما طرح قضايا حقوق ومشاركة المرأة، وحقوق العمال، والمزارعين، وغير ذلك.

وقبل عام ١٩٧١، كانت الديمقراطية مطروحة على مستوى الجبهة الديمقراطية، منذ عام ١٩٦٩، على مستويين، كما يقول أبو ليلى، الأول: "مستوى التعددية في م. ت. ف، مع التأكيد على الائتلاف الوطني القائم على التعددية"، والثاني: "التداخل بين المسألتين الوطنية والديمقراطية في الأردن".

٢. برامج جميلة لتوسيع المشاركة، ولكنها لا تلغي نقد بلال الحسن للجبهة الديمقراطية بإكثارها وإغراقها في البرامج على حساب الممارسة. (الحسن، ١٩٩٨).

٣. بالنسبة للمسألة الوطنية الديمقراطية، قال أبو ليلى أن الجبهة الديمقراطية ظلت تدعو إلى مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية حتى مؤتمرها الأخير، حيث عدّل المؤتمر الصيغة، وأصبحت "ثورة التحرر الوطني التي تنطوي على تحولات ديمقراطية". وبرأيه، فإن هذه الصيغة "أدق لأنها تبرز أولوية التحرر الوطني بدون أن تهمل أهمية التحول الديمقراطي للمجتمع".

ورغم كون هذا المفهوم أدق من مفهوم الجبهة الشعبية، التي صارت تتحدث عن "التحرر الوطني" فقط، فإن الفصل ما بين المسألة الوطنية والديمقراطية لا زال يعكس نفسه هنا، بحيث تبرز، هذه المسألة الواحدة وكأنها مسألتان، وهذا فصل لا يمكن القول بشأنه سوى أنه مؤسف في

أفضل الأحوال، ويؤدي، في الممارسة، إلى عدم تخلل المشاركة الديمقراطية للعمل الوطني.

وبدون استفاضة أكثر بالعودة إلى كتابات وإصدارات أخرى للجبهتين الشعبية والديمقراطية، منها برنامج الخلاص الوطني، الذي طرحته الجبهتان عام ١٩٩٤، وإصدارات الديمقراطية المتعددة بعد اتفاق أوسلو، بدون ذلك فإن ما تقدم يمثل مقدمات كافية لإثارة السؤال الأهم وهو: هل يمكن اعتبار الجبهتين الشعبية والديمقراطية جزءاً من قوى التحول الديمقراطي في بلادنا؟

إن الجواب على هذا السؤال، ضمن الواقع الراهن للجبهتين، هو، للأسف، بالسلب. فغياب الديمقراطية الداخلية في بيتيهما، والأزمة العسكرية، والسياسية، والتنظيمية، والجماهيرية، والمالية، التي تعيشانها، وتاريخ علاقتهما بـ م. ت. ف، حيث ساد الصراع على الحصص محل العمل من أجل بناء الديمقراطية الحق داخل المنظمة، وكذلك عجز الجبهتين، الذي تبدّى واضحاً، عن إحداث أي تغيير بعد حصول الانعطاف نحو اتفاق أوسلو... كل ذلك، يجعل الجبهتين غير مؤهلتين، من جهة، وعاجزتين، من جهة أخرى، عن الفعل في مجال التحول الديمقراطي في بلادنا، حالياً.

ويضاف لأسباب عدم الأهلية الراهنة سبب آخر، يتعلق بالالتباسات، التي لا زالت تشوب فهم الجبهتين للمسألة الديمقراطية، وكما رأينا، فإن بعض هذه الالتباسات تدخل في نطاق التخوف والحذر والشك، هذا إضافة للخلط بين الديمقراطية والبعد المجتمعي، واستمرار فصل الديمقراطية عن عملية التحرر الوطني، وكأنها لا يمكن أن تتخللها.

ومع اتضاح هذه العقبات المانعة، تتضح، أيضاً، سبل تحول الجبهتين للاتجاه الديمقراطي،

أولاً: بإعادة بناء الحياة الداخلية فيهما على أسس ديمقراطية، وثانياً:

إعادة بناء علاقتهما مع المواطنين على نفس الأسس، وثالثاً: الخروج من الدائرة المغلقة لمناقشة البرامج، ثم إعادة نقاشها، ثم إعادة النقاش مرة أخرى، وهكذا، على حساب الفعل، والعمل في الميدان، وكذلك، كسب المزيد، والمزيد من الأنصار لخط ومواقف الجبهتين، وإشراك قواعد جماهيرية متزايدة في رسم سياساتهما وأعمالها، تمهيداً لأن تلعب الجبهتان دوراً فعالاً في تغيير السياسات العامة لمنظمة التحرير، وقيادتها، تجاه مجمل الشعب الفلسطيني.

ورابعاً: باعتماد خطة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وذلك بديلاً لبرامج "الإصلاح الديمقراطي" التي لم تكن تعني سوى تقاسم للحصص، واستبدال لهيمنة "فتح" النخبوية بهيمنة "القيادة الجماعية" للفصائل على حساب الشعب. وخامساً: إزالة كل التخوفات والشكوك في مواقف قيادة الجبهتين وكادراتهما من الديمقراطية، وإمكانيات تخللها لعملية التحرر الوطني. ويتضمن ذلك التخوفات سابقة الذكر، مضافاً إليها كل النظرات الماركسية التقليدية، التي تشخص الديمقراطية وتتعامل معها، في الممارسة، كبدعة برجوازية، هنالك ما هو أهم منها، وهو الثورة، أو تنظر إليها وكأنها ليست مهمتنا الأساسية اليوم، متهمة من يدعون لها، في نفس الوقت، بأنهم يحرفون الأنظار عن المهمة الرئيسية التي تواجه الشعب الفلسطيني، وهي مهمة التحرر الوطني!

وإلى جانب ذلك، ينبغي التخلص من الحديث العام عن الديمقراطية، والذي يميز، بشكل خاص، خطاب الجبهة الشعبية نحوها، والغوص أكثر في تفاصيلها، وفي طرائق التعامل معها، وكيفية تنميتها وتأصيلها في الواقع الفلسطيني.

وبرأيي، أنه بدون هذه الشروط، ستبقى الشعبية والديمقراطية، للأسف، خارج نطاق قوى التحول الديمقراطي في بلادنا، وستبقى مشاركتهما في هذا التحول، والحالة هذه، فقط عبر مشاركة أفراد أو تيارات متنوّرة

محدودة داخلهما، وذلك بدون أن يتمتع هؤلاء الأفراد والتيارات بالتأييد الرسمي من قيادتي الجبهتين لمشاركتهم هذه.

حزب الشعب الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"

سنتناول هذين الحزبين بنفس الطريقة التي تناولنا بها الجبهتين الشعبية والديمقراطية، أي أننا سنعالج رؤية هذين الحزبين للعلاقة ما بين المسألة الوطنية والديمقراطية، وكذلك رؤيتهما لأنماط بنائهما الداخلي، بالاستناد إلى كتابات لقادتهما الرئيسيين.

وفي ما يتعلق بحزب الشعب الفلسطيني، فإن تاريخه يرتبط بتاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين منذ عام ١٩١٩، وحتى اليوم. ونحن لن نعود، بسبب ضيق المجال هنا، إلى تطور موقف الحزب من المسألة الديمقراطية بالتفصيل، منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، وإنما نكتفي بعرض قصير مكثف لذلك. أما بالنسبة للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، فإن جذور هذا التنظيم تعود، كما هو معلوم، للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وستعفينا هذه الحقيقة من الإسهاب في تناول تاريخ "حركة فدا" والاكتفاء بمناقشة مواقفها بالنسبة للديمقراطية، على المستوى الوطني، وكذلك على المستوى الداخلي لحركة "فدا" فقط.

وللحق، فإن تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين يعلّمنا الكثير بالنسبة للعلاقة بين الديمقراطية والمسألة الوطنية. وفي البداية، أي في فترة (١٩١٩-١٩٣٠)، برزت هذه القضية من خلال التمييز بين المسألة الاجتماعية الطبقية، التي يفهم، ضمناً، من الكتابات الشيوعية عن تلك الفترة، أنها هي المسألة الديمقراطية، وبين المسألة الوطنية. حيث يرى الدكتور ماهر الشريف أن نظرة الشيوعيين، آنذاك، كانت تقوم على أساس تغليب المسألة الطبقية على المسألة الوطنية، لدرجة تم معها فهم

مظاهرات الجماهير الفلسطينية ضد الانتداب والصهيونية على أنها "تظاهرات طبقية، وليست نتاجاً للشعور الوطني ضد الاستعمار والصهيونية"، (الشريف، ١٩٨٨، ص٣١). ومن يقرأ، جيداً، كتاب الدكتور أميل توما بعنوان "جذور القضية الفلسطينية"، أو كتابه الآخر باسم "يوميات شعب"، وغيرهما من مؤلفاته، فإنه يجد أن تحليل الكاتب الشيوعي المذكور للصراع، في تلك الفترة، يقوم على أساس وجود قاعدة موضوعيه للإخاء والنضال الطبقي المشترك بين البروليتاريا اليهودية، من جهة، والبروليتاريا الفلسطينية، من جهة أخرى، وأن السياسة الاستعمارية الإنجليزية قد قامت، في المقابل، على أساس انتهاج سياسة (فرّق تسد) بين الفقراء اليهود والفلسطينيين، وذلك بهدف إدامة الاستعمار البريطاني لهذه البلاد (توما، ١٩٨١، ص ١١٥)، ونجد تأكيدات لوجود هذا النوع من التحليل، آنذاك، والذي يكرره أميل توما في دراسات متعددة، منها ما كتبه سليمان بشير، وبولس فرح، وسميح غنادري، وسميح سمارة، وغيرهم. كما أننا نجد أن ماير فلنر، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الإسرائيلي، يتحدث، بمناسبة مرور خمسين عاماً على نشوء الحزب الشيوعي في فلسطين، عن أن الطرح الشيوعي الأول في فلسطين كان يقول "بالصهيونية-الاشتراكية"، التي ترى أن لا تعارض بين الصهيونية والاشتراكية من جهة، وتطالب بالاستيطان اليهودي في المناطق غير المأهولة "بالعرب"، من جهة أخرى. (فلنر، ١٩٧٩).

يفهم من هذا التحليل أن الحل الديمقراطي القائم على المساواة والعدالة، في هذه البلاد، يتطلب إخاء ونضالاً مشتركاً للعمال اليهود والفلسطينيين. وقد استمر الحزب في التعبير عن هذا التوجه بعد تعريبه وانخراطه في النضال الوطني الفلسطيني بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠. لا بل، تطور هذا التوجه على يدي "عصبة التحرر الوطني"، التي انشقت عن الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٤٣، ليصبح دعوة إلى إقامة "دولة فلسطين

ديمقراطية اشتراكية". (**مجلة مفتاح**، ١٩٧٨).

ومع تعريبه، انخرط الحزب في الكفاح المسلح الفلسطيني وثورة ١٩٣٦، ورفع شعارات وطنية واجتماعية ضمن برنامج المؤتمر السابع للحزب عام ١٩٣٠، تضمنت، في ما تضمنت، كما يقول الدكتور ماهر الشريف، "الإطاحة بالإمبريالية البريطانية، وشعار "الأرض لمن يزرعها"، ولا خمس، أو ثلث يدفع عليها، ولا دونم واحد للغاصبين الإمبرياليين والصهاينة. كما ودعا البرنامج لإقامة السوفييتات بين الفلاحين العرب، والتمهيد لإقامة حكومة عمالية-فلاحية، والاستيلاء الثوري على الأراضي العائدة للحكومة، ولليهود الأغنياء، وكبار الملاكين، والمزارعين العرب، وتوزيعها من قبل لجان الفلاحين المعدمين، وصغار الفلاحين، والبدو". وغير ذلك من البنود. (الشريف، ١٩٨١، ص ٦٤-٧٢).

إن الربط بين المسألة الوطنية والطبقية واضح هنا، حيث النضال ضد الاستعمار مرتبط بالعمل ضد كبار الملاكين والمزارعين العرب. وفي وقت لاحق، طرحت عصبة التحرر الوطني ضرورة مساهمة الطبقة العاملة في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وشكلت العصبة، عام ١٩٤٦، الجبهة العربية العليا كهيئة موازية للهيئة العربية العليا، التي كان يقودها الحاج أمين الحسيني، وضمت الجبهة، إضافة للعصبة، أحزاب الاستقلال والإصلاح والدفاع والكتلة الوطنية، وكذلك مؤتمر الشباب، ومؤتمر العمال، وهي أحزاب وهيئات لم تضمّها الهيئة العربية العليا إليها. وفي وقت لاحق، دعت الجبهة إلى عقد مؤتمر وطني قطري تنبثق عنه قيادة تمثيلية، ووقّع مائة وعشرون ألف مواطن عربي على بطاقات، موجهة للهيئة العربية العليا، تطالبها بعقد هذا المؤتمر. (الشريف، ١٩٨١، ص ١١٦).

ولضيق المجال، لن نستعرض تطورات موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من مسألة الديمقراطية في الفترة بين ١٩٤٨-١٩٦٧، وهي الفترة التي توزّع فيها أعضاء الحزب السابقون بين الحزبين الشيوعيين الأردني

والإسرائيلي، وكذلك التنظيم الشيوعي في قطاع غزة. وننتقل، فوراً، إلى موقف الحزب من هذه المسألة بعد تحوّله إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٨٢، وهو الحزب الذي دعا لضرورة تخلل الديمقراطية لعملية التحرر الوطني، دون أن يربط ذلك بقيادة الطبقة العاملة لهذه العملية، واستند للمركزية الديمقراطية في حياته الداخلية، واستمر على هذا الخط حتى تعززت التحولات في الدول الاشتراكية السابقة، فبادر، في مطلع التسعينيات، إلى طرح برنامج ونظام داخلي جديدين، وكذلك تم تغيير اسم الحزب من "الحزب الشيوعي الفلسطيني" إلى "حزب الشعب الفلسطيني". ويقول الأمين العام للحزب، بشير البرغوثي، بأن هذا التحول قد انطوى على شطب المركزية الديمقراطية واستبدالها "بالديمقراطية الواسعة في إطار بنية الحزب المركزية"، هذا، إضافة لإضفاء مزيد من المرونة على شروط العضوية. (البرغوثي، ١٩٩٦، ص ٦-٧). ويعلل تيسير العاروري إلغاء المركزية الديمقراطية بأنها قامت على المركزية في التطبيق، وأنها ضربت حقوق الأقلية، وكذلك الفرد، عضو الحزب. (العاروري،١٩٩٠ ص٣٥). أماالبديل الذي اختطه الحزب، فقد جسد الديمقراطية الواسعة، كما يقول العاروري، من خلال استحداث هيئة اسمها "المجلس المركزي"، أعلى من "اللجنة المركزية" وأدنى من المؤتمر، وتجديد هيئات الحزب، والتأكيد على الاستقالة السنوية للأمين العام وأعضاء المكتب السياسي، وتجديدهم دورياً. (نفس المصدر، ص٣٢).

وإذ دعا الحزب الشيوعي الفلسطيني، لدى تشكّله، عام ١٩٨٢، إلى "الثورة الوطنية التحررية"، التي يتخللها بعض مظاهر الديمقراطية، كما قلنا، فإن ذلك لم يمنع أن الحزب قد وقف مع "تأجيل الديمقراطية (بوجه عام و. س.)، كي لا يضيّق ذلك القاعدة الطبقية المناهضة للاحتلال"، كما أشار ماهر الشريف.[٨] (الشريف، ١٩٨٨، ص١٠).

٨- الشريف، ماهر "الشيوعيون الفلسطينيون والبحث عن الكيانية الشاملة والمستقلة"، مجلة **قضايا فكرية**- القاهرة- الكتاب السادس، أبريل ١٩٨٨، انظر أيضاً:الشريف، ماهر، **الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط١ . ١٩٨٩.

وفي تطوير لهذا الطرح، جاء برنامج حزب الشعب الفلسطيني ليدعو إلى دولة ديمقراطية، كمرحلة سابقه لإقامة الدولة الاشتراكية. ("شيوعي فلسطيني"، النجاب، والعاروري، ١٩٩٠، ص ٨، ١٧، ٣٢). ويرى سليمان النجاب أن هذه الدولة الديمقراطية يجب أن تكون "ذات نظام جمهوري تعددي، وفيها حياة برلمانية ومساواة". ويضيف العاروري أنها "دولة وطنية ديمقراطية جمهورية، تصان فيها حقوق الإنسان، وحرية الأفراد والمؤسسات النقابية والجماهيرية، وفيها نظام برلماني انتخابي، يضمن التعددية الحزبية والسياسية، ويقوم على أساس حق الاقتراع العام".

إن هذا الطرح، حول دولة جمهورية ديمقراطية تسبق المرحلة الاشتراكية، يذكر بأطروحة لينين حول "ديكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية"، وهي أطروحة صمّمها لينين، خصيصاً، للواقع الروسي الخاص، ثم قامت الأحزاب الشيوعية بسحبها، ميكانيكياً، على أوضاعها الخاصة، من خلال أطروحات الثورة الوطنية الديمقراطية، والتطور اللارأسمالي في الستينيات. أما هنا فإن مقالة "شيوعي فلسطيني"، ترى في الجمهورية الديمقراطية سابقة للاشتراكية، مما يعني الأخذ، أيضا، بأطروحة أخرى للينين تعتبر النظامين الاشتراكي والشيوعي كمرحلتين أعلى من مرحلة الديمقراطية، ولا يصبح لهذه الأخيرة حاجه بهما. أما التنازل الجوهري هنا، فيكمن في عدم اشتراط قيادة الطبقة العاملة لهذه الجمهورية الديمقراطية، أو لعبها لدور حاسم في قيادتها على الأقل، مما يعني استعداداً لقبول قيادة البرجوازية لهذه المرحلة، مقابل استمرار عمل الشيوعيين لصالح الوصول للاشتراكية. ويعني هذا التنازل أمرين، يتمثل الأول في أن الهدف الذي ينبغي أن يعمل له الشيوعيون بحزم، كهدف استراتيجي أساسي لهم، هو الاشتراكية، أما الثاني، فهو أن

العمل من أجل الديمقراطية هو هدف أقل أهمية في عمل الشيوعيين، ومتروك، بدرجة معينة، للبرجوازية لتقوم به.

على أن النقاش مع حزب الشعب، ومع اليسار الفلسطيني، عموماً، ليس نقاشاً برنامجياً وحسب، بل نقاش عملي سياسي أيضاً. وعلى هذا المستوى، يلاحَظ أن هذه الأحزاب قد دخلت في أزمة مستعصية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وعندما أجرت هذه الأحزاب تعديلات حول مواقفها النظرية، وبرامجها، وأنظمتها الداخلية، في ضوء هذا الانهيار، كل منها بطريقته الخاصة، فإن هذه التعديلات لم تُجدِ نفعاً في تحقيق الخروج من الأزمة، وبقي الانفصام بين هذه الأحزاب والمواطنين (أو الجماهير، حسب كلمة اليسار المحببة) قائماً. والمفارقة، بهذا الشأن، واضحة لدى الحزب الشيوعي، فقد غيّر، إلى درجة معينة، طرق عمله الداخلية، ووسع، إيجاباً، من نظرته لمسألة الديمقراطية، وأهميتها في المجتمع الفلسطيني، ولكن هذه المسألة الأخيرة قد جاءت بطريقة "الاستسلام"، ورفع الراية، وتحويل المهمة الديمقراطية، بدرجة كبيرة، إلى البرجوازية القائدة، التي التحق بها حزب الشعب، بعد موافقته على اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، وانخراط أمينه العام في مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الإطار أيضاً، تحولت منظمات الحزب الجماهيرية السابقة إلى منظمات غير حكومية (مثلاً لجنة المرأة العاملة تحولت إلى جمعية المرأة العاملة)، وأصبح دورها محصوراً على المستوى النخبوي، كما أن توجهها الجماهيري قد تحدد في التوجهات الفوقية المفتعلة لتثقيف المجتمع بالديمقراطية، ودور النوع الاجتماعي، وغير ذلك من الموضوعات التي تطرح لتنفيذ برامج ممولة وحسب، بدون أن تتبع تنفيذ هذه البرامج مساع جادة لبناء قاعدة جماهيرية قائمة على المشاركة وتفعيل دور المواطنين، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبهذه الطريقة، فَقَدَ اليسار دوره القائد، وكذلك دور المبادر، وتعززت في داخل بنيته عمليات التفكك والجمود

والارتباك، أو التحولق الداخلي من الطراز القبائلي بحثاً عن الأمن والإحساس بالطمأنينة لمواجهة القلق والتوتر المتزايدين في الحياة العامة.

أي، بإيجاز، فإننا أمام يسار حلّ منظماته الجماهيرية بشكل فعلي، وان لم يحلّها اسمياً، وانطوت قياداته، داخل مكاتبها، وفي جمل بياناتها، كتعبيرات محتضرة عن استمرار وجودها، فيما تحولت الكادرات، بإرادتها، أو رغماً عنها، إلى تكوين دكاكين للعيش باسم "المنظمات غير الحكومية"، وهي دكاكين تتعامل مع المواطنين بأسلوب الإرسال والاستقبال، وليس بأسلوب التفاعل المبني على التشارك في الهموم والواجبات تجاه القضايا المصيرية التي نعيشها. ومن المؤكد أن اليسار الفلسطيني لن يستطيع أن يلعب أي دور تجاه عملية التحول الديمقراطي في بلادنا إن لم يتجاوز حالته هذه، ويتراجع عن حالة الاستقالة الفعلية، التي يمارسها، متنازلاً، بذلك، عن دوره لصالح البرجوازية القائدة.

والسؤال هو، عما إذا كانت حركة "فدا" تمثل استثناء وتجاوزاً لهذا الاستخلاص... لننظر، بهذا الصدد، إلى برامجها واطروحاتها الرسمية، وليس إلى ما يقال عنها، ثم نجيب على السؤال المطروح.

في كرّاس "مشروع البرنامج السياسي واللائحة الداخلية"، تطرح حركة "فدا" قضايا إشراك "أوسع الفئات من عمال وشابات وشباب وفلاحين ومهنيين وتجار وصناعيين وغيرهم في النضال الوطني"، باعتبار ذلك هو مدخل توفير شروط تقرير المصير، وإرساء مقومات التطور الاقتصادي المستقل، واحترام حقوق المواطنة، وتكريس قيم المساواة والعدالة الاجتماعية". ويطرح الكرّاس، أيضا، العمل ضد "البيروقراطية، والنهج الفئوي، وأطروحة العصبوية" في حركة النضال الوطني الفلسطيني، والعمل لبناء "قواعد الديمقراطية والمشاركة الشعبية والنقد، والنقد الذاتي، بمسؤولية"، مضافاً لذلك، العمل من أجل الدفاع عن الحريات، بما فيها حريات المبعدين والأسرى، وكذلك حرية العمل السياسي والنقابي وجمع

شمل العائلات، وتجديد التصاريح الملغاة لفاقدي الهويات، وعودة النازحين، وإلغاء التقييدات الخاصة بحرية التنقل والسفر.

على صعيد البنية الداخلية، يطرح الكرّاس الديمقراطية كأساس للبناء الداخلي، بحيث يتضمن ذلك:

- حق الانتساب للاتحاد، وحق الانسحاب منه.
- حرية الرأي والنقاش في مختلف أطر ومنابر الاتحاد.
- النقد، والنقد الذاتي، وتوفير شروط المراقبة من أدنى إلى أعلى.
- إجراء انتخابات داخلية على جميع المستويات، وضمان حق الجميع في الترشيح والانتخاب.
- التجديد الدوري والديمقراطي لعضوية الهيئات التنظيمية.
- اعتماد القيادة الجماعية في الهيئات التثقيفية.
- إشراك الكفاءات، من غير الحزبيين، في الأبحاث والمناقشات.
- الانتساب للاتحاد فردياً، وجماعياً، سواءً بسواء.

وفي مشروع قدم للمؤتمر الثالث للاتحاد، وردت مسائل تقضي بالسماح بالتعددية الأيديولوجية داخل حركة "فدا"، والدعوة لنظام جمهوري ديمقراطي برلماني وتعددية... كما تضمّنت مسودة مشروع النظام الداخلي، الذي قُدم للمؤتمر الثالث، دعوة لإضافة التمثيل النسبي للمناطق والقطاعات في بنية الحركة.

لا شك أن ما ورد يمثل أفكاراً جديدة لم يتم انتهاجها من أي فصيل في الساحة الفلسطينية، وبشكل خاص، نذكر، على المستوى الداخلي، حق الانسحاب، الذي لم يرد في أي نظام داخلي لأي حزب فلسطيني آخر، بهذا الوضوح، وحق الانتساب الفردي والجماعي، والمراقبة من أدنى

إلى أعلى... وعلى المستوى الشعبي، هنالك مسألة مشاركة أوسع قطاعات الشعب، والتحديد الملموس للحريات الأساسية التي ينبغي الدفاع عنها في فلسطين، مما يمثل وعياً ديمقراطياً ملموساً، وليس مجرد وعي ديمقراطي مجرد وعام لدى قيادة حركة "فدا"... ولكن هل طبقت "فدا" ما تطرحه من شعارات وبرامج؟

إن التجربة السلبية لمؤتمر "فدا" الثاني، حيث حُرم الناجحون في الانتخابات القيادية لـ"فدا" من تولي مناصبهم، لا تعطي مؤشراً إيجابياً بهذا الصدد. كما أن ضعف نشاط "فدا" الجماهيري لا يؤدي إلى إلغاء لطف وحلاوة شعارات "فدا" التنظيمية والسياسية حول الديمقراطية، ولكنه، في المقابل، يؤدي إلى انحسار هذه الشعارات في المستوى النخبوي البحت. وعود على بدء، بهذا الصدد، بالإشارة، مجدداً، لمشكلة اليسار الفلسطيني العامة، وهي المشكلة التي تتمثل في البرامج الجميلة نسبياً، مع عدم الجدية، أو العجز عن تطبيقها واقعياً، ولن يتمكن اليسار من لعب دور في عملية التحول الديمقراطي في بلادنا إذا لم يتجاوز هذه المعضلة الفعلية.

الاتجاهات الإسلامية الفلسطينية والديمقراطية

ما عدا حزب التحرير الإسلامي، الذي يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلاً، معتبراً إياها كفراً وإلحاداً... فإن حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، العاملتين في بلادنا، تتخذان موقفاً مرناً من الديمقراطية، بل وتعبران عن التزامهما بأركانها لمعالجة القضايا الشائكة على المستوى الوطني.

وبهذا الاتجاه، نجد الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة "حماس"، يقول، منذ الثمانينات، "نختلف في وسائل الدعوة إلى الحق، ولكننا نختلف بشكل ديمقراطي، إننا نرفض الاقتتال بسبب الخلاف". (أبو

عمرو، ١٩٨٩، ص ٨٩). ونجد أن حركة الجهاد الإسلامي تأخذ على حركة "حماس"، منذ ذلك الحين، وقوعها في "فخ الاقتتال الفلسطيني-الفلسطيني"، موضحة أن هنالك متسعاً للجميع لممارسة الجهاد. (نفس المصدر، ص ١٤١)... أي، أن واقع وجود الاحتلال يعني حق الجميع في النضال والجهاد ضده، وبالتالي، التعددية في الاتجاهات المناضلة، أيديولوجياً وسياسياً، وتعايش هذه الأطر المتعددة مع بعضها البعض في إطار نضالها ضد الاحتلال.

ورغم أن حركة الجهاد الإسلامي كانت أكثر تفهماً للتعددية والحق في الاختلاف من حركة "حماس"، ورغم دخول حركة "حماس" في صدامات مختلفة مع قوى منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات،[٩] إلا أن ذلك لم يمنع التعايش بين "حماس" وبين القوى الوطنية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، سيما خلال فترة الانتفاضة. فقد شهد المواطنون الفلسطينيون، خلال هذه الفترة، بيانين انتفاضيين متناقضين، واحداً لـ"حماس"، والثاني لقوى م. ت. ف، وتعايش الوطن مع وجود هذين البيانين، وساد الالتزام بالإضرابات والفعاليات التي تدعو لها م. ت. ف بدون أن تكسرها "حماس"، وبالعكس أيضاً. وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، نشأت الاشتباكات المعروفة في غزة في تشرين ثاني ١٩٩٤، وتلتها اشتباكات في طولكرم عام ١٩٩٥. وبعد ذلك، اتخذت "حماس" خطاً واضحاً يقضي بعدم التصدي لإجراءات السلطة ضدها، نظراً لاستمرار وجود الاحتلال، كونه يمثل الخطر الرئيسي.

وبهذا الاتجاه، نجد الشيخ أحمد ياسين يقول، بعد تحرّره من إسرائيل:

٩- منها صدامات في جامعة النجاح الوطنية عام ١٩٨١، وصدامات في معهد البوليتكنيك/الخليل عام ١٩٨٤، وأخرى في جمعية الهلال الأحمر في غزة عام ١٩٨٦. اما جامعة بيرزيت، فقد شهدت صدامات عام ١٩٨٣، وتكررت عام ١٩٨٤. وغيرها من الصدامات. (لتفاصيل اكثر هنا، راجع مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣ ، ١٩٩٣، حيث تجد ملفاً عن حركة "حماس").

"السلطة الفلسطينية، لو قاتلتنا، وعذبتنا فلن نقاتلها، ولن نرد على السيئة بالسيئة... لأننا لا نريد أن نفتح للعدو جبهة داخلية يقاتلنا من خلالها". (مجلة **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨، ص ١١٨).

وللإنصاف، ينبغي القول أن ما جرى من اشتباكات، سواء خلال الثمانينيات، أو بعد تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية في التسعينيات، لا يعود بأسبابه إلى حركة "حماس"، على الدوام. ففي مرات عديدة، بدأ تفجير الاشتباكات من جانب حركة "فتح"، ولاحقاً، من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة إبان أحداث تشرين ثاني ١٩٩٤، والتي قتل فيها حوالي اثني عشر شخصاً من مناصري الاتجاهات الإسلامية على أيدي رجال الشرطة في السلطة الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن هذه الاشتباكات كانت تعود، بدرجة كبيرة، إلى الصراع بين "فتح" و"حماس" على مواقع النفوذ، خاصة بعدما أصبحت "حماس"، منذ نهاية الثمانينيات، هي المنافس الرئيسي لـ"فتح" بعد تراجع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعموم فصائل اليسار من هذا الموقع. وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، أضيف سبب آخر للصراع، ويتمثل في موقف "حماس" المناهض للاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، وما نجم عن ذلك من توجه "حماس" للقيام بعمليات انتحارية مسلحة ضد إسرائيل، أدّت لإحراج السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلخلة اتفاقاتها مع إسرائيل، وتهديد هذه الاتفاقيات بالانهيار.

قد يقال أن ممارسة "حماس" للعمل المسلح قد مثّلت سبباً لتفاقم الصراع والصدام الداخلي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن، ما ينبغي قوله، هنا، أن الصراعات الداخلية، قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، قد كانت تتم بين "حماس" من جهة، و"فتح" من جهة أخرى، في غالبية الأحوال، هذا إلى جانب صدامات محدودة وقعت بين "حماس" والجبهة الشعبية. أما بعد نشوء السلطة الوطنية، فلم تعد المسألة هي

مسألة صدامات فصائلية، بل إن هذه الصدامات قد اختفت بدرجة شبه كاملة، وحلت محلها إجراءات السلطة الوطنية، بحيث تقرب إليها هذا الحزب أو الفصيل، وتستبعد هذا أو ذاك، تبعاً لقربه أو بعده عن السلطة الوطنية. وكانت "حماس"، بالضرورة، ضمن قوائم المستبعدين، وجرى، في صفوفها، وصفوف الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحركة الجهاد الإسلامي، ما يزيد عن عشرين حملة اعتقالات، حتى الآن، من جانب السلطة الوطنية، وكان النصيب الأكبر من هذه الحملات هو من حصة "حماس". ولن نغرق هذا البحث، هنا، بنقاش مسهب حول من هو المسؤول، هل هو السلطة، أم "حماس"، بالنسبة للصراع بينهما، مشيرين إلى أن العمل من جانب السلطة ضد أعمال "حماس" العسكرية، لا يبرر أن تشمل اعتقالات السلطة كادرات "حماس" غير العسكرية، وكذلك إغلاق مؤسساتها الاجتماعية والخيرية" كما جرى من جانب السلطة في أواخر عام ١٩٩٧، وشكل أحد الأسباب، التي أوردها الدكتور حيدر عبد الشافي، ضمن أسباب استقالته من المجلس التشريعي، في نفس الفترة.

ومن جهة أخرى، فإن التصريحات التي أوردناها على لسان الشيخ أحمد ياسين، تشير إلى قبول "حماس" بقواعد الاختلاف والتعايش الديمقراطيين، على الأقل، ضمن المرحلة الراهنة. وفي هذا الإطار، نجد أن "حماس" قد دعت، في مطلع عام ١٩٩١، لإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني تشارك فيها "حماس". (حيدري، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ١٩٩٣، ص ١٢٠-١٢١). وفي وقت لاحق، (أي في مطلع ١٩٩٣، قال الدكتور إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي بلسان حركة "حماس" في الأردن: "لا نريد أن نبقى خارج السرب، ونريد أن نكون بين إخوتنا في كافة الفصائل السياسية، بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية، وحتى السياسية، لأننا نعتقد بأن الديمقراطية والأغلبية في المجلس الوطني الفلسطيني هي التي تحسم الاختلافات. (الجرباوي، ١٩٩٣، ص ٧٧).

ومما يذكر، أن الفترة التي صرح فيها الدكتور إبراهيم غوشة بتصريحه المذكور، قد كانت فترة حوار بين "حماس" وقيادة م. ت. ف. من أجل مشاركة "حماس" في المجلس الوطني الفلسطيني، ومما يذكر، في الكتابات الفلسطينية بهذا الصدد، أن المسؤولية عن فشل المحادثات لضم "حماس" للمجلس الوطني الفلسطيني تعود إلى مطالبة "حماس"، في حينه، بإعطائها نسبة ٤٠ بالمائة من عضوية المجلس الوطني، وهي مطالبة، رأت "فتح" بأنها غير موضوعية، هذا علماً أن دراسة للدكتور إياد البرغوثي، في تلك الفترة، قد بيّنت أن ما حصلت عليه "حماس" في انتخابات المؤسسات الفلسطينية يتراوح بين ٣٥ و٤٠ بالمائة من الأصوات. (البرغوثي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ١٩٩٣، ص ١١٤).

ولكن بسمة قضماني درويش تطرح رأيا آخر، غير ما تذكره غالبية الكتابات الفلسطينية، وحسب هذا الرأي، فإن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تبذل الجهد الكافي لمواصلة الحوار مع "حماس" من أجل ضمان ضمّها للمجلس الوطني الفلسطيني (قضماني درويش، **مجلة السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٥). وأجدني أميل لهذا الرأي، خاصة، بعدما اطلعت على محاضر اجتماعات الخرطوم بين قيادة "فتح" و"حماس" حيث يتبين، من هذه الحوارات، أن أبو عمار قد ذهب للحوار إرضاء لحسن الترابي، زعيم الجبهة الإسلامية السودانية، فقط، وليس بهدف الحوار المفتوح والمنفتح مع "حماس" بهدف التوصل إلى اتفاق. (راجع المحاضر في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٣).

والسؤال، هنا، هو عمّا إذا كانت الفرصة لضم "حماس" لمنظمة التحرير الفلسطينية قد انتهت. وبرأي هذه الدراسة، فإن هذه الفرصة لا زالت قائمة تعززها أمور متعددة منها:

- ظروف الصراع المستمر مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي يرفض السلام، ولا يطبق حتى الاتفاقيات الموقعة، مما يخلق ظرفاً موضوعياً للقاء الجميع

وعملهم مع بعضهم البعض، وهذا يؤكد صحة مقولة حركة الجهاد الإسلامي، سابقة الذكر، بهذا الصدد.

● حاجة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقدمة مجلسها الوطني، لإعادة البناء على أسس ديمقراطية انتخابية، وكما رأينا، فقد دعت "حماس" لهذه المسألة منذ عام ١٩٩١، لا بل، وإن الشيخ أحمد ياسين قد قال منذ عام ١٩٨٩، بأن "الانتخابات هي الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب". (الجرباوي، ص ٧٧)... صحيح أنه يغمز هنا في قناة م. ت. ف، ولكن ارتباط مسألة الانتخابات لدى "حماس" منذ عام ١٩٩١، بالمجلس الوطني يجعل تمثيل "حماس" داخل هذا المجلس، وبالتالي داخل م. ت. ف. مما ينهي كل الغمز السابق.

ومع اشتداد الصراع مع الاحتلال من جهة، وتعزز النقد للبيروقراطية والفساد والكوتا داخل م. ت. ف. من جهة أخرى، فإن كل ذلك ينبغي أن يوفر الظروف الموضوعية المناسبة لإعادة بناء م. ت. ف. وجعلها، بالتالي، المؤسسة التي تستوعب الجميع على أساس التشارك بينهم، على أن يتم فرز هيئات المنظمة من خلال الانتخابات، وفق الأشكال التي بيّناها في قسم سابق.

ولعل ميثاق حركة "حماس" يشير أيضا إلى استعدادها لقبول الاختلاف والتعددية داخل إطار مشترك هو م. ت. ف، أو من خلال التعاون مع م. ت. ف. على الأقل. فالمادة ٢٧ من الميثاق تقول بأن م. ت. ف. هي "أقرب المقربين"، و"عندما تتبنى الإسلام، فنحن جنودها"، وحالياً، نتعاون معها إلى حين تحوّلها إلى تبني الإسلام بشكل كامل. (ماجد عمل، وليد سالم، مجلة **قضايا فكرية**، ١٩٨٩، ص ٢٤٤-٢٥٠).

إن كل ما سبق يؤكد استعداد "حماس" للعمل داخل المنظمة، أو مع المنظمة، مما يفتح الباب أمام حوار عميق لإعادة بناء م. ت. ف. كممثل

شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، بمشاركة الجميع.

ولكن، ماذا عن الحياة الداخلية لـ"حماس"، وعلى ماذا تُبنى؟

في عودة للشيخ أحمد ياسين، فإننا نجد أنه يقول أن "وجود آراء مختلفة داخل الحركة هو أمر صحي، مع انصياع الجميع للرأي الذي يتخذ في مؤسسات الحركة الشورية"، ويضيف: "لسنا حركة ديكتاتورية، بل حركة جهادية، تتخذ كل قراراتها بطريقة الشورى". (مجلة **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨)، فالمسألة، إذن، هي مسألة آراء مختلفة مع التزام بالقرارات المتخذة، أي صيغة أشبه بصيغة المركزية الديمقراطية لدى الأحزاب الماركسية–اللينينية.

وبالنسبة للعلاقة مع المواطنين فإن المادتين ٢١ و٢٢ من ميثاق "حماس" تشيران إلى ضرورة "اندماج أعضاء "حماس" بين الناس، وتبني مطالبهم والسعي لتحقيقها".

والسؤال، بالنسبة لحركة "حماس"، يتمثل في ما إذا كانت هذه الحركة ستقبل باستمرار العمل بقواعد التعددية والمشاركة والانتخابات، التي تقبلها الآن، في ظروف الاحتلال والسلطة الوطنية الجزئية النفوذ القائمة؟

أن موقف "حماس" المستقبلي من الانتخابات موقف غامض، ولكن هنالك ثمة عوامل يمكن أن تجعل هذا الموقف الغامض يتضح على أساس تبني قواعد التعددية والمشاركة والانتخابات، مستقبلاً، من قبل حركة "حماس"، ومن هذه العوامل:

١. النجاح في إعادة بناء م. ت. ف على أسس ديمقراطية، وبمشاركة الجميع. أو النجاح في التوصل إلى اتفاق واضح مع "حماس" حول قواعد اللعبة الديمقراطية، في الوقت الحالي، والمستقبل.

٢. استمرار تجربة الإخوان المسلمين في الأردن، والذين قبلوا بالمشاركة

في اللعبة البرلمانية هناك، من خلال "جبهة العمل الإسلامي" التابعة لهم، ومعلوم أن لفرع الإخوان المسلمين في الأردن تأثيره على فرعهم في فلسطين، ومن المهم أن يستمر هذا التأثير مستقبلا باتجاه انخراط "حماس" في اللعبة الديمقراطية الفلسطينية منذ أول انتخابات فلسطينية قادمة، وذلك بعدما قاطعت "حماس"، رسمياً، انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٦.

٣. التفاعل والحوار المستمران مع "حماس" من جانب كل القوى الوطنية، للحفاظ على توجهاتها، التي تقبل التعددية والحوار والمشاركة.

ويبقى بعد، ذلك السؤال عما إذا كان يمكن اعتبار "حماس" والجهاد الإسلامي جزءاً من عملية التحول الديمقراطي في بلادنا.

إذا عولج هذا السؤال على مستوى المواقف المعلنة لحركة "حماس" والجهاد الإسلامي، خاصة ضد المرأة، بما في ذلك المادتين ١٧ و١٨ من ميثاق "حماس" اللتين تعتبران الأعمال المنزلية، وتربية الأطفال، مهمات للمرأة، وكذلك مواقفها ضد حرية الاعتقاد وغيرها... معالجة من هذا الطراز تجعل "حماس" والجهاد الإسلامي قوتين غير ديمقراطيتين... ولكن المعالجة الواقعية تقول بأن "حماس" والجهاد ستستمران في المطالبة بالسماح بالتعددية، وباحترامها، وكذلك بتكريس قواعد التقبل المتبادل، والانتخابات، واحترام حقوق الإنسان، طالما استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية في ضرب قواعد "حماس" والجهاد الإسلامي، وأجهزتهما السياسية، آخذة إياها بجريرة أعمال الجناح العسكري للحركتين.

أي أن الجناح السياسي لـ"حماس"، وكذلك الجهاد الإسلامي، هما، واقعياً، قوتان داعمتان لبعض جوانب التحول الديمقراطي، حالياً، في الضفة والقطاع، أما إذا كانتا ستظلان على هذا النحو مستقبلاً، فهذا أمر غير مؤكد بعد، ومرهون بعوامل متعددة، أشرنا لبعضها في ما سبق.

خلاصات واستنتاجات حول الفصائل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن مسألة الديمقراطية

ما الذي يمكن استنتاجه من كل ما سبق ؟

● إننا نقف أمام اتجاه فتحاوي محافظ تجاه مسألة الديمقراطية، تتخلله "ديمقراطية أبو عمار"، إذا جاز تسميتها بهذا الاسم، وهي الديمقراطية القائمة على أساس "قولوا ما تشاءون، وأنا أفعل ما أشاء". أي أنها ديمقراطية تسمح للمعارضة بحرية القول والتعبير، ولكنها لا تسمح لها بالقيام بأفعال، إذ أن هذه الأخيرة مقصورة على شخص أبو عمار.

والأمل بشأن الديمقراطية، بالنسبة لـ"فتح"، يأتي من كادراتها المتوسطة المتنورة، بما فيها تلك التي تربت في معمعان الانتفاضة الفلسطينية، في أواخر الثمانينيات.

● في حالة اليسار، فإننا نقف أمام اتجاهات يسارية منغلقة، ومسيّجة بقيود المركزية داخلياً، ومنعزلة عن المواطنين، وغير قادرة على الفعل السياسي المؤثر. وفي ثنايا هذه الاتجاهات، تجد من يزدري الديمقراطية السياسية، ويرفض حقوق الأفراد، لتعارضها مع مصالح الجماعة، حسب ادعائه.

وداخل هذا اليسار، لا تجد إلا أفراداً مبعثرين تخلصوا من تشوّهات تراث المركزية السابقة، وراحوا يبنون أنفسهم ديمقراطياً. وهؤلاء الأفراد المبعثرون، ولم يكتمل نموهم الديمقراطي بعد، مما لا يجعلهم قوة فاعلة، بشكل كامل، اتجاه الدمقرطة. ويشمل هذا التقييم كل اليسار، و"اليسار السابق"، بما في ذلك "الشعبية" و"الديمقراطية"، و"فدا"، و"حزب الشعب الفلسطيني".

وبالنسبة للاتجاهات الإسلامية، فإن موقفها غامض بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في هذه البلاد، وإن كانت تشارك في اللعبة الانتخابية حالياً،

فإن ذلك لا يمثل دليلاً قطعياً حول تبنيها للديمقراطية مستقبلاً، وإنْ كانت هنالك عوامل قد تدفع باتجاه استمرار تبني هذا الاتجاه للعبة الانتخابية والتعددية مستقبلاً، ومنها استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع الاحتراب الداخلي بين أبناء الشعب الفلسطيني، ومشاركة الإخوان المسلمين في التجربة الديمقراطية الأردنية، وكون الاتجاهات الإسلامية الفلسطينية هي الأقل تشدداً من ناحية أيديولوجية، وأؤيد، بهذا الصدد، تحليل بسمة قضماني درويش حولهم، بأنهم يمثلون، بالأساس، اتجاهاً وطنياً مصبوغاً بصبغة أيديولوجية (درويش، ١٩٩٥)، وليس العكس. وقد ذهب نفس المذهب الباحث العربي الخبير بالاتجاهات الإسلامية، هادي العلوي، عندما بين أن بعض الاتجاهات الإسلامية، هي أيديولوجية شكلاً، فيما هي، في الجوهر، تمثل استمراراً لخط النضالين الوطني والقومي، وتسعى لتنفيذ نفس المهمات التي عجزت فصائل حركة التحرر الوطني العربية عن إنجازها في السابق. (العلوي، ١٩٨٩).

يضاف، لذلك، أن الاتجاهات الإسلامية محكومة اليوم بوضعها كمعارضة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفي هذا الإطار، فإنه لا يمكنها سوى أن تندّد بممارسات السلطة غير الديمقراطية، داعية للمزيد من احترام التعددية، وحرية ممارسة أشكال النضال المختلفة، والكف عن سياسة كمّ الأفواه، وإغلاق المؤسسات والجمعيات الخيرية، وقد فعل ذلك، بوضوح، الشيخ أحمد ياسين، زعيم حركة "حماس" في مقابلة معه. (مجلة **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٨).

نستخلص، مما تقدم، أننا، بالنسبة للفصائل الفلسطينية، نقف أمام نُويّات ديمقراطية داخل هذه الفصائل، وهذه النويات مبعثرة، مشوهة، غير مكتملة المفاهيم، وتحتاج للمزيد من النمو من أجل حسم نقاط هامة ومفصلية في تفكيرها بشأن الديمقراطية، وخاصة في ما يتعلق بالصلة بين الديمقراطية وعملية التحرر الوطني، وكذلك بين الديمقراطية السياسية

والديمقراطية الاجتماعية، كما تسمّيان.

وإذا انتقلنا، في الفحص، من مستوى الفصائل إلى مستوى منظمة التحرير الفلسطينية، فإننا لن نجد في المنظمة، التي كتب الكثير عن ديمقراطيتها، مما يعفينا من الإسهاب بهذا الصدد، أقول لن نجد في المنظمة ما يتجاوز الصورة التالية:

١. تكريس ديمقراطية داخل المنظمة قائمة على أساس التمثيل من خلال المعنيين وذوي الشأن فقط، ويمثل هؤلاء أربعة قطاعات هي:

- ممثلو الفصائل.
- ممثلو المستقلين المحسوبين، في غالبيتهم، على الفصائل، وخاصة الفصيل الأكبر.
- الممثلون المنتخبون في هيئات الاتحادات الشعبية الفلسطينية.
- ممثلو التجمعات الفلسطينية في الشتات، وبعد أوسلو تمت إضافة ممثلين للداخل في هيئات المنظمة، بعضهم منتخب، وهم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، والبعض الآخر معيّن، وتنطوي هذه البنية على بعض صيغ لا علاقة لها بالكوتا فقط، وهنا لا بد من ملاحظة بشأن الدراسات الفلسطينية، التي تتناول موضوع التمثيل داخل م. ت. ف، حيث نجد أن هذه الدراسات تركز على "الكوتا" متناسية مسائل إيجابية تتعلق بالمشاركة والانتخابات، ومنها أن ممثلي الفصائل هم، في بعض الحالات، منتخبون من قواعد فصائلهم، أو مؤتمراتها، التي هنالك خلل في مواعيد انعقادها، ولكنها، مع ذلك، تنعقد بين حين وآخر. كما أن ممثلي الاتحادات الشعبية، في م.ت. ف، قد كانوا ممثلين منتخبين غالباً، وكذلك الحال بالنسبة لممثلي التجمعات الفلسطينية الذين ينتخبون من تجمعاتهم.

وبناء على هذا التوضيح، فإن الكوتا لم تكن كلها شراً، فقد عبرت، هذه الطريقة، عن توجه لتعزيز التعددية ضمن:

- تمثيل كافة الفصائل.
- تمثيل كافة التجمعات الفلسطينية في العالم.
- تمثيل كافة الاتحادات الشعبية الفلسطينية.
- تمثيل أكبر قطاع ممكن من المستقلين.

وحسب هذه الطريقة، فإن التعيين، من أبو عمار، لم يكن، في بعض الأحيان، إلا مصادقة على نتائج الانتخابات القطاعية لهؤلاء الممثلين داخل تجمعاتهم، أو اتحاداتهم، أو فصائلهم، وهي مصادقه تنطوي على بُعد إيجابي بالنسبة للتعددية والمشاركة في حياتنا الفلسطينية. ومن جهة أخرى، فإذا كانت الانتخابات هي المعيار للتمثيل، فإن بناء منظمة التحرير الفلسطينية قد تضمن درجة معينة من الانتخابات، خاصة في ظل تعذر إمكانية الانتخابات الشاملة من قبل كل أبناء الشعب للمجلس الوطني الفلسطيني لأسباب سبق التطرق إلى بعضها.

إن النقد لبعض الجوانب السلبية للكوتا، وخاصة استخدام أبو عمار لصلاحياته، بشكل سلبي، في مجال تعيين المحاسيب والاتباع، والتحكم بعضوية المجلس الوطني، وقراراته بالتالي، كما يشاء... هذا النقد لا يلغي حقيقة أن م. ت. ف. قد قامت على تعددية ومشاركة واحترام نتائج الانتخابات القطاعية وتمثيل الناجحين فيها داخل هيئات م. ت. ف. وخاصة المجلس الوطني الفلسطيني. وبهذا الصدد، أجد دراسة الانتخابات الفلسطينية دراسة مميزة ودقيقة، إذ أنها أشارت للقواعد الثلاث للديمقراطية الفلسطينية منذ نشأتها في عهد الانتداب وهي: الشعب مصدر السلطة، والتعددية، والتمثيل والاقتراع كأساسين للمشاركة. (أبو لغد وآخرون، ١٩٩٣).

إحدى المسائل التي تتطرق لها الدراسات الفلسطينية، بشأن الديمقراطية الفلسطينية، هي مسألة المقارنة بين انتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني. فالتشريعي منتخب من فلسطينيي الضفة والقطاع فقط، أما المجلس الوطني، فتوجد داخله عدة مستويات من الانتخابات من قبل الشعب الفلسطيني كله وهي: (حسب النظام الداخلي للمجلس):

- انتخاب الفصائل والاتحادات الشعبية والتجمعات الفلسطينية لمثليها في المجلس الوطني.
- المجلس الوطني ينتخب المستقلين الذين يضيفهم لعضويته.
- المجلس الوطني ينتخب المستقلين لعضوية المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- المجلس الوطني ينتخب اللجنة التنفيذية للمنظمة، وينتخب رئيسها أحياناً، وأحياناً أخرى، تنتخبه اللجنة التنفيذية نفسها.

ولهذا، يمكن التساؤل، وبعكس التيار السائد، إذا ما كانت تجربة انتخابات المجلس التشريعي تشكل تجربة، أفضل تمثيلاً للشعب الفلسطيني، من تجربة الانتخابات القطاعية المتعددة للمجلس الوطني الفلسطيني؟

وكذلك، فإنه إذا كانت م. ت. ف. هي ديمقراطية للمعنيين وذوي الشأن فقط، فإن هذا الأمر لا ينفي أن قسماً كبيراً من المعنيين المذكورين قد جاءوا للمجلس الوطني من خلال اعتراف المنظمة ورئيسها بقوتهم التي ترتبت على انتخابهم في هذا القطاع الجماهيري الفلسطيني أو ذاك. وهذه حقيقة يجب تثبيتها في أجواء النقد التدميري، وغير المسؤول، الذي يشن ضد م. ت. ف في بعض الأحيان متناسياً حاجة الشعب الفلسطيني إليها، وكذلك لتقويتها والحفاظ عليها كرمز لوحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة نضاله.

٢. خلال الفترة الأولى من عمر م. ت. ف، كانت الدمقرطة والانتخابات توضعان في حالة متعارضة مع الكفاح المسلح. وعبر عن ذلك إميل توما بقوله: "لقد كانت المطالبة بإنشاء المعسكرات، لا بالانتخابات" (توما، ١٩٨٦، ص ١٢٣)، ولكن هذه الصورة تغيرت في السبعينيات، بحيث أصبح تركيز المنظمة منصباً على ديمقراطية قوامها "الصراع داخل الوحدة"، حسب تعبير الدكتور أسعد عبد الرحمن، (عبد الرحمن، ١٩٩٥، ص ٥٥). وإذ انتهت الوحدة بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، فإن التوجهات الفلسطينية المثبتة في بيانات ووثائق كافة الفصائل الفلسطينية الرئيسية قد بقيت تشدد على عدم الاقتتال، والتداول السلمي للصراعات، انطلاقاً من أن الصراع هو مع إسرائيل وليس داخل المجتمع الفلسطيني.

٣. في الإطار السابق، قامت، داخل م. ت. ف.، صيغة مزدوجة تجمع ما بين الهيمنة والإجماع في اتخاذ القرارات. وتجلى الإجماع من خلال قرارات المجلس الوطني في كل دوراته، حتى الدورة التاسعة عشرة عام ١٩٨٨، حيث تحول القرار، في ذلك المجلس، من الإجماع إلى الأغلبية. كما كان الإجماع، حتى نفس العام، هو طريقة اتخاذ القرار في اجتماعات قادة الفصائل (ما كان يسمى، وقتذاك، باجتماع القيادة الفلسطينية)، التي كانت تعقد بين فترة وأخرى.

أما الهيمنة، فتمثلت من خلال الخروج من قرارات الإجماع قبل أن يجفّ حبر التوقيع عليها، وكذلك من خلال القرارات الفردية الكثيرة التي كان يتم اتخاذها من قبل أبو عمار وحده، في الفترة الواقعة بين كل اجتماعين لهيئات المنظمة كافة.

وما بين الهيمنة والإجماع، كانت، ولازالت، هنالك مظاهر أخرى في حياة المنظمة منها:

● أبوية قادة فصائل المنظمة تجاه أعضاء هذه الفصائل، وتجاه الجماهير الفلسطينية.

● التسامح مع الخلافات، والتعددية، وحق الاعتراض، طالما لا يمس ذلك بحرية القادة في اتخاذ القرارات، وفي ممارسة الأفعال، على الأرض، بالطريقة التي يرونها مناسبة، كقادة.

إن هاتين المسألتين قد مثّلتا ميكانيزمات مساعدة للهيمنة داخل المنظمة.

٤. التدخلات العربية في التعيينات والقرارات داخل المنظمة وفي بنيتها، كانت عاملاً لا يجوز نكرانه، فالأردن منع، ولا زال يمنع، إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في أراضيه، وقد تدخل الأردن ومعه السعودية، منذ المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس عام ١٩٦٤، ليمنع أعضاء في المجلس من الوصول للاجتماع، ولإضافة أنصار للنظام الأردني بشكل واسع في المجلس. وهنالك عشرات الأمثلة المشابهة من أنظمة عربية، مما شكل قيداً على تطور الديمقراطية داخل م. ت. ف.

٥. لقد تأثرت ديمقراطية م. ت. ف. بالنقلات التي حصلت على الفهم السياسي لمسألة الشرعية بين أوساط قيادات م. ت. ف، حيث كان مصدر الشرعية، برأيهم، في السبعينيات هو "الشرعية الثورية"، وتطور، في الثمانينيات، ليصبح الشرعية السياسية مضافاً لها الشرعية القومية والوطنية والتاريخية. ومع الانتفاضة، بدأ مفهوم "الشرعية الشعبية" (أي العودة للشعب) في الظهور، وجاءت انتخابات المجلس التشريعي، عام ١٩٩٦، لتشكل منعطفاً في الانتقال إلى "الشرعية القانونية والانتخابية". ويرى الكاتب الفلسطيني على فياض، الذي قسّم تطور مفهوم الشرعية إلى التقسيمات الواردة في هذه الفقرة، أن م. ت. ف. قد شهدت، دوماً، حالة "تكاذب ديمقراطي"، حيث كانت الديمقراطية شعاراً يرفعه الجميع، خاصة منذ مطلع الثمانينيات، في وجه الجميع، ولكن،

بدون تطبيق على الأرض، وبالتالي، كانت الديمقراطية أطروحة للمزاودات المتبادلة والتدجيل، وليست أطروحة للتنفيذ على أرض الواقع. ومن الواضح أن هذا الأمر قد بقي أسلوباً من أساليب العمل السياسي الفلسطيني الفصائلي والرسمي حتى اليوم، حيث أن م. ت. ف قد انقسمت، ولكن هذا الانقسام لم يمنع المنقسمين السابقين من الالتقاء الدائم وتلاوة "المجاملات الديمقراطية" إزاء بعضهم البعض، ليتلو، ذلك، عقد الصفقات والاتفاقات الصغيرة حول تعيين هذا أو ذاك، أو "تسليك" هذه المسألة أو تلك.

ورغم كل هذا الواقع للديمقراطية الفلسطينية داخل م. ت. ف، فإنها تعتبر الأفضل في الأجواء العربية المحيطة، التي لا يعرف بعضها حتى الخطاب الديمقراطي الكاذب، والذي لا يجسّد صورة من صور "الديمقراطية بدون ديمقراطيين" المعبر عنها في كتابات الباحث العربي المعروف غسان سلامة.

وعليه، فإن الصورة الموجزة أعلاه عن م. ت. ف. لا تضيف شيئاً لقوى الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، التي "هي صورة نويات مبعثره محدودة". ولكن، هل هذه هي صورة القوى الديمقراطية في فلسطين فقط؟ أم أن هنالك حيزاً آخر يجب أن نبحث فيه عن هذه القوى؟

أجل إن هنالك حيّزات متفاوتة الحجم يجب أن نبحث فيها، وهي:

١. المجلس التشريعي الفلسطيني، والذي سبق أن حدّدنا وبيّنا وجود عناصر ديمقراطية متفاوتة في درجة نموها بهذا الاتجاه داخله.

٢. القوى السياسية الفلسطينية داخل إسرائيل، حيث انحصر حديثنا السابق عن قوى م. ت. ف المتركزة، في نشاطها، على الضفة والقطاع، وعلى فلسطينيي الشتات... فماذا عن هذه القوى؟

بدون دراسة شاملة عن تلك القوى، ليس مكانها في هذا البحث، فإنه يمكن القول أن ضَعف هذه القوى الراهن، قياساً بقوة الأحزاب الصهيونية بين

المواطنين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، لا يلغي حقائق أساسية منها:

أ. التفاعل والتواصل المباشرين اللذان نشأا بعد حرب ١٩٦٧ بين فلسطينيي إسرائيل وفلسطينيي الضفة والقطاع، ومعانيهما بالنسبة لإعادة توحيد الشعب الفلسطيني، وبالتالي تقوية أحزابه السياسية القائلة بوحدة الشعب الفلسطيني في الموقعين.

ب. السياسة الإسرائيلية الرسمية لا تدفع باتجاه الانسحاب الشامل من الضفة والقطاع عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بل تسعى نحو فصل الضفة والقطاع عن إسرائيل على المستوى البشري، وفي المقابل دمجهما بإسرائيل اقتصادياً، وضم أوسع لأراض منهما (خاصة من الضفة) إلى إسرائيل. وهذا سيعني توحيد كل البلاد تحت الهيمنة الإسرائيلية، وسيؤدي ذلك، إن حصل، إلى توفير أرضية موضوعية لحل مشكلة الديمقراطية في كل البلاد، وليس في الضفة والقطاع فقط. ومن الطبيعي، في إطار ذلك، أن يتنامى دور القوى الفلسطينية داخل إسرائيل تجاه المواطنين الفلسطينيين هناك، من جهة، وتجاه حل مشكلة الديمقراطية في كل البلاد، من جهة أخرى.

إن هذا التحليل يفيد أن القوى السياسية الفلسطينية داخل إسرائيل، ورغم ضعفها الحالي، إلا أنها تحتوي على إمكانيات كامنة للتوسع والنمو. ولهذا، ينبغي تفحص مواقف هذه القوى من مسألة الديمقراطية، والعمل لتعزيزها بما يخدم مسيرة دمقرطة كل البلاد في المستقبل. وفي مكان آخر، قمت بهذا التفحص بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي داخل إسرائيل، وأترك بقية القوى هناك لبحوث أخرى. (سالم، ١٩٩٦).

٣. الأهم والأشمل هو أن يتم البحث عن القوى الديمقراطية في صفوف الشعب الفلسطيني وقواه الطبقية، وليس فقط في نطاق الفصائل. وعلى هذا المستوى، يرى محمد خالد الأزعر أن القوى الديمقراطية الفلسطينية تضم المثقفين، والقطاع العمالي الزراعي، وبعض عناصر الشريحة الاقتصادية

المتموّلة، (الأزعر، ١٩٩٦). ويثير هذا التحديد عدة تساؤلات منها:

أ. ما هو دور الطلبة الذين يتميزون بزخم اندفاعهم الديمقراطي دوماً؟ أم أن الكاتب قد احتسبهم ضمن قطاع المثقفين؟

ب. هل القطاع العمالي متجانس في نظرته لمسألة الديمقراطية؟

ج. أين دور المرأة؟

د. ماذا عن المثقفين: هل هم فعلاً، بقضّهم وقضيضهم، قوة داعمة للديمقراطية؟

اعترف، هنا، أن الأمر يحتاج إلى دراسة، أو دراسات طبقية عيانية للمواقف تجاه الديمقراطية، وهي دراسات غير موجودة بعد، وفي ظل غيابها، فإننا لن نعود إلى استطلاعات الرأي العام بهذا الشأن، كونها لا تصلح لقياس مواقف طبقية نظراً لأنها تعكس مواقف يومية قابلة للتغيير في ضوء الظروف، ومن استطلاع إلى آخر.

وفي ظل ذلك كله، كيف يمكن أن نجمل القوى بالنسبة لقوى الديمقراطية في فلسطين؟

إن الخلاصة، هنا، هي أن هذه القوى لا تمثل كتلة متحدة، ولا متبلورة، فهي، من جهة، نُويات غير متبلورة، ومن جهة ثانية، فهي موزعة جغرافياً، وثالثاً، فهي موزعة على طبقات وفئات اجتماعية وقوى سياسية مختلفة. ويبدو أنه (وفي ضوء توسّع واتضاح المهمة الديمقراطية في فلسطين) قد آن الأوان من أجل بدء العمل لبناء كتلة ديمقراطية فلسطينية تشمل الديمقراطيين في الوحدات الجغرافية والطبقية والسياسية الفلسطينية المختلفة، ويكون عنوان أجندة عملها هو العمل من أجل تحقيق الديمقراطية في كل هذه البلاد، نظراً لترابط وحداتها وأجزائها.

وتنقلنا هذه الملاحظة إلى الفصل الأخير من هذا الكتاب بشأن طابع ومفهوم الديمقراطية في فلسطين.

الفصل الخامس

طابع الديمقراطية
ومستقبل التحول الديمقراطي في فلسطين

طابع الديمقراطية
ومستقبل التحول الديمقراطي في فلسطين

يعالج هذا الفصل طابع الديمقراطية في فلسطين، أي شكلها ومحتواها النظري والتطبيقي، ويتضمن ذلك مفهومها، ماضياً، وحاضراً، ومستقبلاً، والتطبيقات العملية لهذا المفهوم، ماضياً، وحاضراً. وسيلي، ذلك، التطرق، في الختام، لآفاق الديمقراطية في هذه البلاد. وسيتضمن الفصل، إجمالاً، لبعض استنتاجات هذه الدراسة، والتي تم التطرق لها، جزئياً، في الفصول السابقة.

وبدون إطناب في التاريخ، إذ قامت دراسات كثيرة بتناوله، فإن هنالك ثلاث محطات تاريخية هامة تضاف لمحطة م. ت. ف. بشأن الديمقراطية، وهذه المحطات الثلاث هي: تجربة عهد الانتداب البريطاني، وتجربة حكومة عموم فلسطين، وتجربة الانتفاضة.

وقد ارتبط نشوء الديمقراطية في فلسطين بعقد أول مؤتمر وطني فلسطيني عام ١٩١٩، حيث تتالت بعده المؤتمرات الوطنية السبعة، حتى عام ١٩٢٨، والتي بدأت تتعامل مع فلسطين بشكل منفصل عن سوريا. وقد بادرت لعقد هذه المؤتمرات جمعيات مسيحية-إسلامية بالاسم، ولكنها علمانية في المحتوى، وحسب موسى البديري، فإن هذه الجمعيات لم تكن ديمقراطية، ولا شعبية، ولم تطلب اعترافاً شعبياً بدورها، وكانت كلها

متشابهة في تكوينها، (البديري، مجلة **السياسة الفلسطينية**، ١٩٩٥). ويذكر محمد عزة دروزة أن طريقة عمل جمعية نابلس قد قامت على أساس عقد "اجتماعات أسبوعية، أو نصف شهرية، وندعو لها الناس ونخطب فيهم منبهين وشارحين"، أي أن تأسيس هذه الجمعيات تم بمعزل عن الناس، وكانت تتوجه للناس بالشرح والتنبيه والتوجيه، وليس لطلب الشرعية منهم.

ومن دراسات مختلفة (منها مثلاً خلة ١٩٨٢، وسخنيني ١٩٨٦، وحوراني ١٩٨٠) يمكن الاستنتاج أن التمثيل في الجمعيات المذكورة كان يتم على أسس عائلية وعشائرية، وفي مرات أخرى، كان الفرز يتم على أساس التمثيل الديني، وكان هذا حال جمعية القدس، مثلاً، حيث تأسست، كما يذكر الدكتور كامل محمود خلة، من أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية الإسلامية الخيرية، مضافاً إليهم خمسة من جمعية اللاتين، وخمسة من جمعية الروم الأرثوذكس (خلة، ١٩٨٢، ص ٨٠٨)، وقد تم تمثيل الإقطاع والمستقلين وكبار التجار والملاكين، بشكل خاص، في هذه الجمعيات.

وإلى جانب المؤتمرات الوطنية لهذه الجمعيات، فقد نشطت مؤتمرات الشباب، وعقد أول مؤتمر نسائي عام ١٩٢٩، طرح، على رأس أجندة عمله، العمل ضد الانتداب والهجرة اليهودية، وليس من أجل حقوق المرأة، وكان التعليل لذلك أن الرجال أيضا مضطهدون، لذا ينبغي تأجيل المطالبة بحقوق النساء منهم إلى ما بعد التخلص من الاحتلال والهجرة اليهودية (فليشمان، ١٩٩٥، ص٤٠). والى جانب هذا وذاك، تأسست جمعية العمال العرب عام ١٩٢٥، مقابل تأسيس "الهستدروت" للعمال اليهود.

وبشكل متوازٍ للعمل من خلال الأطر الجماهيرية والنقابية، نشط المواطنون الفلسطينيون، في العشرينيات، من خلال العمل النضالي، سواء عبر الهبات والتظاهرات (١٩٢٠-١٩٢١-١٩٢٩، بشكل خاص)، كذلك انضوى البعض في جمعية الفدائية التي مارست الكفاح المسلح ضد الهجرة

اليهودية منذ عام ١٩٢٠. ومقابل ذلك، نشطت جمعية القرى (حزب الزراع لاحقاً (في الأعمال الموالية لبريطانيا، بما في ذلك مناهضة الكفاح المسلح وملاحقة القائمين به (خلة، ١٩٨٢، ص ٣٧٦-٣٨٢).

إن صورة الوضع، من منظور الديمقراطية في فلسطين، في العشرينيات من هذا القرن، قد تميزت بـ:

١. المشاركة الشعبية من خلال مؤتمرات الشباب والعمال بشكل خاص، وجمعيات النساء بشكل أقل (حيث اقتصرت الأطر النسائية، آنذاك، على الرموز النسائية المتحررة من طبقات المجتمع العليا). وإلى جانب ذلك، شارك الشعب في الكفاح الوطني، وفي الانتخابات البلدية، وشاركت قطاعات محدودة في انتخابات المرحلة الأولى "للمجلس التشريعي" عام ١٩٢٣. (سخنيني، ١٩٨٦).

٢. تعددية الجمعيات المسيحية الإسلامية، واتحادات وأطر العمال والشباب والنساء، وجمعيات الكفاح المسلح، هذا إضافة لوجود عدد محدود من الأحزاب، كحزب الزراع والحزب الشيوعي.

٣. التمثيل في الجمعيات المسيحية والإسلامية بالاعتماد على صيغة حصص العائلات والعشائر والطوائف، ولا يجوز النظر لهذه النقطة الأخيرة باستخفاف، انطلاقاً من منظارنا التقييمي هذه الأيام. فحينذاك، لم تكن هنالك صيغة غير هذه الصيغة للفرز للجمعيات، في ظل الواقع، والقيود التي فرضها الانتداب، كما أن مستوى تطور المجتمع الفلسطيني لم يكن يسمح بما هو أفضل من هذه الصيغة أيضاً.

وشهد هذا الواقع تطوراً بانتقال العملية السياسية الفلسطينية من قيادة الجمعيات الإسلامية-المسيحية إلى قيادة الأحزاب السياسية في الثلاثينيات، حيث ولدت، في هذه الفترة، أحزاب "الاستقلال"، و"العربي الفلسطيني"، و"الإصلاح"، و"الشباب" ، و"الحزب الشيوعي الفلسطيني"،

الذي تم تعريبه عام ١٩٢٩، و"حزب الدفاع". وقد تم تشكيل غالبية الأحزاب المذكورة على أسس شللية وعائلية، انعدمت فيها الاجتماعات، وتسجيل الأعضاء، والتثقيف السياسي، وكانت أحزاباً غير جماهيرية، يرتبط المواطنون بها من خلال علاقات تقوم على الارتباط المصلحي أو الخوف. وعلى سبيل المثال، فإن "الحزب العربي الفلسطيني"، كما يذكر فيصل حوراني، قد أدار انتخاب قيادته بعدد محدود من الأعضاء، تبيح لهم القيادة نفسها المشاركة بانتخابها، أما "حزب الاستقلال"، فقد رأى في الانتخابات مفسدة، وأنها قد تأتي بقيادة غير صالحة. (حوراني وآخرون، ١٩٩٣، ص ٥٧-٨٧).

وكان نتاج هذه الصيغة الحزبية فرز هيئة عربية عليا، من ذات الطراز غير الديمقراطي، بقيادة الحاج أمين الحسيني، والذي كانت قيادته، حسب شفيق الحوت، "قيادة تشبه المشيخة". (الحوت، ١٩٩٦، ص ٢٩). وبالتالي، لم يكن هنالك مكان للمعارضة، أو الجموح. وكان الحاج أمين الحسيني يضيق بالمعارضة، ويدبر المؤامرات والاغتيالات بحق المعارضين، بما في ذلك اغتيال سامي طه، رئيس جمعية العمال العربي آنذاك. ويقارن شفيق الحوت بين قيادة الحاج أمين الحسيني وقيادة أحمد الشقيري لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما أسسها عام ١٩٦٤، حيث اتسمت قيادة الأخير بما يشبه "مجلس الإدارة"، حيث وزع الشقيري بعض الصلاحيات، واعترف بأهمية دور مراكز الأبحاث والدراسات، وأسس بعضها، وظل الحال على هذا النحو ليتلى بصيغة الإجماع الفصائلي حتى عام ١٩٨٨، ثم قرار الأغلبية من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣، ليتلو ذلك الانحدار إلى قرار عرفات الفردي بعدما توفي واستشهد، أو استقال، أو تنحى عن الميدان، كل منافسيه، سواء من داخل "فتح"، أو من خارجها.

وعلى الجبهة الأخرى لهذا الحال، استمرت المشاركة الشعبية في المؤتمرات العمالية والنسائية والشبابية، وفي انتخابات البلديات، وكذلك تشكلت، أثناء

ثورة ١٩٣٦، لجان إسعاف، ولجان إضراب، ولجان مقاطعة، ولجان قومية.

أي، أننا أصبحنا، منذ الثلاثينيات، أمام تعددية حزبية، وأشكال متفاوتة من المشاركة بين الهيئة العربية العليا، والمؤتمرات القطاعية، ولجان العمل الكفاحي، واستمرت الانتخابات للبلديات، بشكل خاص، وظل هذا الحال حتى عام ١٩٤٨، حيث تخلله إنشاء عصبة التحرر الوطني للجبهة العربية العليا في مطلع الأربعينيات، مما شكل تحدياً لسلطة الحاج أمين الحسيني. ولكن هذه الجبهة لم تستمر طويلاً، حيث سرعان ما غادرتها بعض الأحزاب التقليدية، كحزب الإصلاح وغيره، مما ساهم في تسريع خبوها. ويمكن للقارئ المهتم أن يراجع تجربة علاقة هذه الجبهة بالحاج أمين الحسيني من خلال دراسة الدكتور ماهر الشريف عن "الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين".

حكومة عموم فلسطين

أما حكومة عموم فلسطين، فقد ولدت في أواخر عام ١٩٤٨، (بين ٩/٣٠ و١/١٠/١٩٤٨، حسب سخنيني وشبيب، وبتاريخ ١٩٤٨/١٢/١، حسب مهدي عبد الهادي). وجاءت ولادة هذه الحكومة ولادة على "فراش الاحتضار"، حسب تعبير عصام سخنيني، إذ أنها لم تعش، فعلياً، أكثر من أسبوعين، حيث انتهت بإخراج المصريين للحاج أمين الحسيني إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٥، عن طريق سري عامر، مدير سلاح الحدود المصري، ومنعوه، بعد ذلك، من العودة إلى قطاع غزة. أما رسمياً، فقد استمرت هذه الحكومة حتى وفاة رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي عام ١٩٦٣.

ورغم هذا العمر القصير، فإن طريقة تشكيل هذه الحكومة ومجلسها الوطني تلقي الضوء على مستوى تطور التفكير الديمقراطي الفلسطيني آنذاك. وبهذا الصدد، يشير عصام سخنيني أن الهيئة العربية العليا

قررت الدعوة لمجلس وطني فلسطيني في ضوء تعذر الانتخابات، ولكن الهيئة اشترطت أن يدعى للمجلس الممثلون المنتخبون، أو الممثلون غير المنتخبين"، وبذلك، يضمن قيام مجلس يكون أقرب إلى تمثيل الأمة"، (سخنيني، ١٩٨٦، ص ٢٢١)، كذلك، فقد نصت المادة الرابعة من "النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين" على أن "عضوية المجلس هي من مندوبي الهيئات التمثيلية في فلسطين"، (شبيب، بدون تاريخ إصدار، ص٨٧).

بناء على ذلك دعي للمجلس الوطني المذكور مائة وخمسون شخصية ممثلة تضم:

- الهيئة العربية العليا.
- رؤساء النقابات المهنية.
- رؤساء المجالس البلدية والقروية.
- رؤساء القبائل والعشائر.
- رؤساء الغرف التجارية.
- أعضاء الوفود السياسية، التي مثلت البلاد.
- معتمدو اللجان القومية.
- رؤساء الأحزاب السياسية.
- ممثلو الهيئات الطائفية.
- أعضاء الإدارة المدنية الفلسطينية، الذين عينتهم الجامعة العربية قبل تشكيل الحكومة.

وقد حضر من المذكورين، ٨٣ شخصاً، حسب سميح شبيب، و ٨٥، حسب عصام سخنيني، في بداية اجتماع المجلس، وأصبحوا ٩٠، في ذروة أعماله، ومنع النظام الأردني مندوبي الضفة من الحضور، واعتقل

جمال الحسيني وممثلي مدينة أريحا في المجلس.

وقد انتخب المجلس حكومة عموم فلسطين، برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وانتخب الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس، كما تم فرز هيئة باسم "مجلس الدفاع الوطني"، المكونة، حسب المادة ١٥ من النظام المؤقت للمجلس، من رئيس المجلس الوطني، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، وحسب المادة السادسة من النظام، فإن لهذه الهيئة أن تقبل استقالة الوزراء وتبديلهم، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول العربية والأجنبية. ورأسَ الحاج أمين الحسيني المجلس المذكور، وسمى نفسه بـ "رئيس المجلس الأعلى لحكومة عموم فلسطين".

وأخيرا وليس آخراً، فقد نص النظام المؤقت للمجلس أيضا (مادة ٣) على أن هذه الحكومة هي حكومة مؤقتة إلى حين انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، ونص إعلان الاستقلال، الصادر عن هذا المجلس، على أن فلسطين ستكون "دولة حرة ديمقراطية، ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم".

وكما يتضح، فإننا نقف، هنا، أمام تجربة ناضجة نسبياً اعتمدت التمثيل، وفرزت حكومة، واعتبرتها مسؤولة أمام المجلس الوطني، الذي ينبغي، حسب نظامه، أن يتابع الحكومة، وأن يجتمع مرة كل ستة أشهر. صحيح أنها أعطت صلاحيات واسعة لرئيس المجلس الأعلى، الحاج أمين الحسيني، ولكن ذلك لم يكن، في حينه، أمراً ذا شأن قبالة الموقف العربي، خاصة الأردني والمصري، الذي أجهض هذه الحكومة وأنهاها، منهياً، بذلك، أول ممارسة للاستقلال الفلسطيني، الذي يشكل وجوده المقدمة الضرورية لبناء ديمقراطية فلسطينية مكتملة نسبياً.

الانتفاضة

والمحطة الثالثة التي نأتي عليها الآن، هي محطة الانتفاضة عام ١٩٨٧،

وبدون إسهاب، نظراً لوجود دراسات كثيرة، فإن ما ميز الانتفاضة، قضايا متعددة منها:

- مشاركة الشعب الواسعة، مما يذكّر بثورة ١٩٣٦ كبديل عن نخبوية العمل الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ نشأتها حتى بروز بدايات المشاركة الشعبية، من خلال مظاهرات الطلبة في الضفة والقطاع، في السبعينيات، والمظاهرات الأوسع مشاركة عام ١٩٨٢، والتي تطورت، بالتدريج، حتى وصلنا للمشاركة الشعبية الشاملة في انتفاضة ١٩٨٧.

- في هذا الإطار، كانت المشاركة الأوسع، هي لقطاع الشباب، خاصة العمال والطلبة منهم، وكذلك، شاركت المرأة، وكبار السن، والتجار، بدرجات متفاوتة.

- أدت المشاركة الشعبية إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي، وتراجع العشائرية لصالح التكافؤ والتضامن، على أساس حسّ المواطنة الجمعية، المناقضة للتفتت والتفكك.

- كذلك، أدت، هذه المشاركة، إلى عزل قوى "الثورة المضادة"، التي لم يتم إشراكها في كافة الهيئات والمؤسسات الانتفاضية، كي لا تضربها من الداخل، كما جرى بشأن تجارب سابقة للعمل الوطني.

- على مستوى قيادة الانتفاضة، شاركت الفصائل في "القيادة الموحدة للانتفاضة"، وشارك المواطنون، من خلال اللجان الشعبية، ولجان المقاومة، في المواقع. وما ميز قيادة الانتفاضة هو التعايش، الذي تم بين قيادتين هما القيادة الموحدة للانتفاضة، والقيادة الإسلامية، وانعكس عمل القيادتين من خلال بيانين مختلفين، يتضمنان فعاليات، وإضرابات مختلفة. وبصرف النظر عن بعض التناقضات البسيطة التي جرت، إلا أن التعايش بين البيانين، وفعالياتهما، كان قائماً، وساعد على ذلك، التزام الشعب

بتوجيهات البيانين، نظراً لإقباله، المنقطع النظير، على التضحية، في ذلك الوقت.

وبعكس ثورة ١٩٣٦، فقد تضمنت الانتفاضة قيادة سرية وأخرى علنية، بينما كانت قيادة ثورة ١٩٣٦ سريّة (عبد القادر ياسين، مجلة قراءات سياسية، ١٩٩٢ ص٧٣-١١٣)، كذلك تم عزل القوى المضادة في الانتفاضة، بعكس الحال أثناء ثورة ١٩٣٦، وتمكنت، في المقابل، ثورة ١٩٣٦، من إنجاز العصيان المدني، بعكس الانتفاضة، نظراً لوجود القاعدة المادية لهذا العصيان، من إنتاج زراعي، واقتصاد بيتي، وبعكس ذلك، فقد شارك الماركسيون الفلسطينيون في قيادة الانتفاضة، فيما حرموا من ذلك أثناء ثورة ١٩٣٦.

وبالإجمال، فإن المشاركة في الانتفاضة، قيادة وفعاليات، كانت واسعة، وخاصة، في سنتيها الأولى والثانية، ثم تراجعت هذه المشاركة لأسباب شتى، منها:

- أن اللجان الشعبية لم تكن ثابتة ولا شاملة (مجلة الآداب، ١٩٩٢ ص ١٤-٣٠).
- أن تجربة الصفوف التعليمية البديلة لم تنتظم، هي الأخرى، في كل المواقع (اندرو ريجبي، ١٩٨٩).
- والحال ذاته بالنسبة للاقتصاد البيتي، وفلاحة الأرض، حيث تراجع ذلك سريعاً، سيما في المدن (بالنسبة لاقتصاد الانتفاضة، راجع حازم شنار، ١٩٨٩).
- بالنسبة للعمال فقد جرى تغييبهم طبقياً، بمعنى أن حقوقهم وقضاياهم قد غيّبت في هذه الفترة لصالح النضال الوطني (هليترمان، ١٩٩٢).
- أن الأطر الجماهيرية للعمال والطلبة تفككت أثناء الانتفاضة، ووحدها،

أطر المرأة هي التي حافظت على نفسها خلال هذه الفترة، مما أدى لتراجع المشاركة الجماهيرية المنظمة (تراكي، ١٩٩٢).

● وقد ترافق ضعف أشكال التنظيم الشعبي، وتراجعها، مع نزعة لدى "القيادة الموحدة للانتفاضة" لإصدار الأوامر وللاعتماد على لجان المقاومة الميدانية الفصائلية فقط، والتي راحت تتعامل مع المواطنين وفق عقلية الميليشيات.

ولكن الأهم من ذلك هو دور قيادة م. ت. ف. في الخارج، والتي أوعزت، منذ العام الثاني للانتفاضة، لفيصل الحسيني بتولي قيادة الانتفاضة، بتنسيق معها (أي مع الخارج)، وحلّ التوجيه بالفاكس محل الإبداع الجماعي للداخل، وكذلك، بدأ الاستثمار السياسي للانتفاضة باتجاه المشاركة في تسوية لا تلبّي مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة كاملة، واستمر ذلك حتى وصلنا إلى محطة أوسلو.

ورغم ثغرات الانتفاضة، فإنها وثورة ١٩٣٦ تمثلان أكبر تعبيرين فلسطينيين معاصرين عن توق المواطنين، كافة، للمشاركة في العملية السياسية الوطنية، وكذلك إصرار هؤلاء المواطنين على الدفاع عن كرامتهم، وقد جاءت الانتفاضة، بالذات، لتنقل عمل م. ت. ف نقلاً شاملاً من المستوى النخبوي إلى المستوى الشعبي، وبسبب عدم قدرة م. ت. ف وفصائلها على استيعاب هذه النقلة فقد استقطعت الاتجاهات الإسلامية عدداً كبيراً من المنخرطين الجدد في العمل الوطني أثناء الانتفاضة، أما الغالبية، فقد عادوا للانكفاء على أنفسهم بعد بدء عملية مدريد–أوسلو، وعندما نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، ثارت توقعاتهم التي لم تلبى، فهيمن، منذ ما بعد ١٩٩٦، الإحباط، الذي قد يفجّر انتفاضة أخرى جديدة، تأتي، كسابقتها، عفوية، معبرة عن رفض المواطنين لما هو قائم، وتطلعهم للمشاركة والحرية، ونيل الحقوق الديمقراطية في أرض وطنهم.

وننهي هذا العرض التاريخي بالتأكيد على الاستخلاص، السابق ذكره، وهو أن تجاربنا، كلها، تؤكد على:

- أن الشعب هو مصدر السلطة.
- التعددية.
- التمثيل والاقتراع كمعبّرين عن المشاركة السياسية. هذا، ناهيك عن شمولية المشاركة النضالية.

أي أن الشعب الفلسطيني قد نظم اجتماعه البشري على أساس المشاركة، التي كانت متفاوتة، ومليئة بالثغرات والعيوب، بدون أن يهبط بها، ذلك، إلى مستوى أدنى من مستوى الديمقراطيات العربية السائدة، وكذلك بدون أن يرتقي بها عن مستوى تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى تطور الوعي في هذه البلاد. ويبدو، في ضوء هذه الخلاصة، أن المستقبل الفلسطيني سيبنى على أساس المشاركة أيضاً، هذا ما لم تنشأ قوى ديكتاتورية مدعومة خارجياً تسعى، أو تنجح، في وأد ذلك، وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً. وفي ما يلي، أقدم لكم جدولاً توضيحياً بمراحل تطور الديمقراطية الفلسطينية بين العهد العثماني، وحتى منظمة التحرير الفلسطينية، هذا علماً أن هذا الجدول لا يتضمن كل الأحزاب والهيئات التي كانت موجودة في عهد الانتداب، حيث توجد هيئات وأحزاب كثيرة لم نذكرها. والقارئ المهتم تمكنه العودة، من أجل المزيد من التفاصيل، للمجلد الضخم للدكتور كامل محمود خلة عن هذا الموضوع (خله، ١٩٨٦).

وفي ما يلي الجدول:

الديمقراطية في التاريخ الفلسطيني

(الديمقراطية: المشاركة، التعددية، الانتخابات في التاريخ الفلسطيني)

لفترة	المشاركة	التعددية	الانتخابات
العهد العثماني	في مجلس "المبعوثان" في الانتخابات البلديات	الحزب الوطني العثماني (١٩١١) وبعض الجمعيات الاسلامية والمسيحية مثل: جمعية فلسطين: ١٩١٣ برئاسة أحمد سامح الخالدي: أي لم تكن هنالك تعددية حزبية او كان هنالك تعددية لبعض الجمعيات الصغيرة والمحدودة العدد.	حسب الأغلبية النسبية/وكانت المشاركة فيها مسموحة لأصحاب الأملاك فقط.
عهد الانتداب البريطاني: ١٩١٩-١٩٤٨	العشرينات: مشاركة في جمعيات مسيحية وإسلامية / المجلس الاسلامي الأعلى سنة ١٩٢١+ في ٧ مؤتمرات وطنية عقدت في هذه الفترة + أحزاب صغيرة هي: الحزب الوطني، وحزب الزراع والحزب الشيوعي الذي كان يسمى (حزب العمل الاشتراكي العربي) + مشاركة في انتخابات البلديات. الثلاثينات: عبر الهيئة الاسلامية العليا + الأحزاب السياسية: الاستقلال + الدفاع + العربي الفلسطيني + الاصلاح + الشباب + الشيوعي الفلسطيني+ المشاركة من خلال لجان شعبية أثناء فترة ١٩٣٦-١٩٣٩/١٩٤٨: انعقاد اول مجلس وطني فلسطيني في قطاع غزة.	العشرينات: تعددية جمعيات مسيحية واسلامية أساساً + تعددية حزبية أقل. الثلاثينيات: التعددية الحزبية أصبحت تمثل الطابع الرئيسي للتعددية في هذه المرحلة.	نظامها: الأغلبية النسبية. طابعها: انتخابات للبلديات، وفي المؤتمرات السبعة. انتخابات المرحلة الأولى" للمجلس التشريعي عام ١٩٢٣، ثم لم تجر المرحلة الثانية للانتخابات بسبب رفض الحركة الوطنية لصيغة المجلس التي طرحت من بريطانيا. المشاركة فيها: كل الشعب وليس الملاك فقط.

١٩٤٨-١٩٦٧	عام (١٩٦٤) مشاركة ممثلين عن الجميع في المجلس الوطني الفلسطيني وفي م.ت.ف. التي انبثقت عن المجلس المذكور. الضفة الفلسطينية: مشاركة في أحزاب سياسية (عربية واسلامية، سرية وعلنية) + في الانتخابات البلدية+ انتخابات المؤسسات والجمعيات. قطاع غزة: مشاركة في الأحزاب السياسية الاسلامية والقومية، مشاركة في انتخابات المجلس التشريعي لعام ١٩٦٣. فلسطينيو ١٩٤٨: مشاركة في الأحزاب السياسية الاسرائيلية + مشاركة في حركات فلسطينية مثل: حركة الأرض التي تشكلت في الخمسينات. فلسطينيو الخارج: مشاركة في الأحزاب العربية + في الاتحادات الفلسطينية (كاتحاد طلبة فلسطين: ١٩٥٩).	١٩٤٨-١٩٦٤: لم تكن هنالك تعددية حزبية فلسطينية. تعددية في الاتحادات والجمعيات الفلسطينية. ١٩٦٤-١٩٧٦: بدء نشوء التعددية الحزبية الفلسطينية (تبلورت اكثر في العام ١٩٦٧ فصاعداً)	نظامها: بالاغلبية النسبية. طابعها: انتخابات هيئات م.ت.ف. من المجلس الوطني. انتخابات بلدية. انتخابات المجلس التشريعي في غزة (١٩٦٣). انتخابات داخل المؤسسات

طابع الديمقراطية الراهن في فلسطين

ضمن التعريفات لطابع الديمقراطية الراهن في فلسطين، فقد لفت نظري تعريفان، أحدهما من صفوف السلطة، والثاني من صفوف المعارضة، وأرجّح أن كليهما غير معمّمين، لا على مستوى السلطة، ولا على مستوى المعارضة.. أما التعريف الأول، فقد جاء على لسان أحمد غنيم، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، الذي يعرّف الديمقراطية الفلسطينية الراهنة، ضمن محاضرات مشتركة لي معه، بأنها "ديمقراطية انتقالية، ضمن ولاية متفق عليها". وعندما عرضت هذا التعريف على قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، أثناء لقائي معه في تموز ١٩٩٧، فقد عدّل التعريف قائلاً بأنها "ديمقراطية انتقالية ضمن ولاية مفروضة". والحديث يدور، هنا، بالطبع، عن الديمقراطية على المستوى السياسي الفلسطيني، وليس عن المستوى الاجتماعي، حيث يمكن أن تبنى الديمقراطية في العائلة وغيرها من وحدات المجتمع، سواء أكان الشعب، يخضع للاحتلال أو لا يخضع له.

وقد سبق أن تفحصنا، في القسم الأول من هذا الكتاب، ببعض الملاحظات النقدية، القول بأن هنالك ديمقراطية فلسطينية قيد التطبيق انطلاقاً من وجود مجلس تشريعي منتخب، وتعددية، وفصل للسلطات، أي انطلاقاً من تطبيق شكلي لهذه المعايير على الواقع الفلسطيني الذي لا يحتملها كلياً. ولكن، هل يمكن تسمية الديمقراطية الفلسطينية القائمة في الضفة والقطاع بأنها ديمقراطية انتقالية؟ وهل ستنتقل إذا كانت على هذا الحال؟

إن إطلاق تسمية "انتقالية" على الديمقراطية الفلسطينية الراهنة، في الضفة والقطاع، هو أمر في مكانه، بتقديرنا، خاصة وأن كلمة "انتقالية" تصلح للتعبير عن واقع يتميز بعدم الاستقرار، وبالعلو والهبوط، وعدم الثبات في تطبيق مفاهيم الديمقراطية، هذا، ناهيك عن تميّزه بالصراع بين اتجاهات وتلاوين مختلفة حول مفهوماتها المتباينة لهذه المسألة.

ولكن السؤال، في ما إذا كان بمقدور هذه "الديمقراطية الانتقالية" أن

تتحول إلى ديمقراطية مكتملة نسبياً، هو سؤال حقيقي، لأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بعدم القدرة على التنبؤ بمسار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، ومآلاته، وتأثير هذه المآلات على مسيرة الديمقراطية في بلادنا، وبعضها الآخر يتعلق بالوضع الفلسطيني الداخلي في الضفة والقطاع، ومن ضمنها المسارات التي سيسلكها تطور السلطة الوطنية الفلسطينية القادم. وهنالك، أيضا، المواقف المتشككة من الديمقراطية في بلادنا، والتي تتراوح بين رفض الديمقراطية أولاً، بسبب تكريسها للانحلال الممارس في الغرب، ولتعزيزها الهيمنة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وبين رفضها ثانياً، لتناقضها مع نظام الشورى في الإسلام، أو رفضها ثالثاً، بسبب ظروف الاحتلال المستمر، الذي لا يتيح لعملية الدمقرطة أن تتم، وأخيراً، وليس آخراً، رفضها انطلاقاً من التطبيقات العربية لها، والتي أعطت نماذج سيئة من الديمقراطية.

وإذا كان فعل المواقف المتشككة من الديمقراطية هو فعل محدود بالنسبة لمستقبلها، فإن دور السلطة وتطورات مواقفها اللاحقة سيكون له تأثير حاسم بهذا الصدد، كما بينّا في فصل سابق. وفي هذا السياق، فإن الأهم، برأينا، يتعلق في ما إذا كانت النقلة للديمقراطية، المكتملة نسبياً، ممكنة في الضفة والقطاع بدون أن ترتبط بتحققها (أي الديمقراطية المكتملة نسبياً) في كل البلاد، وهذا الأمر الأخير مرهون ضمن عوامل متعددة بـ:

- إعادة الربط بين الديموس وبين البلاد، وذلك بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، واعتراف إسرائيل بحقوق المواطنة أولاً، والمواطنة المتساوية، ثانياً، في هذه البلاد، لفلسطينيي القدس والضفة والقطاع، وكذلك الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل نفسها.

- إعادة السيادة، بعد ذلك، إلى الديموس ليقرّر، بنفسه، حول مصيره بالاتجاه الذي يريد، وهو الاتجاه الذي يتضمن خيارات مختلفة، ليس

خيار الدولتين المستقلتين والمتجاورتين، الفلسطينية والإسرائيلية، إلا أحدها، فيما هنالك خيارات أخرى باتت تلوح في الأفق، ومنها:

- خيار البنلوكس الفلسطيني-الإسرائيلي-الأردني.
- خيار الدولة ثنائية القومية في كل البلاد، وهذا له أشكال مختلفة:
- إما دولتان، كل منهما ثنائية القومية، وتقام بينهما وشائج اقتصادية خاصة، حسبما نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي تحدث عن دولتين واتحاد اقتصادي بينهما (راجع نص القرار).
- وإما دولة واحدة، ثنائية القومية، في كل البلاد.
- وإما دولة واحدة لكل مواطنيها.
- أو دولة لكل مواطنيها ولاجئيها.
- وإما دولة ثنائية القومية، كمرحلة انتقالية إلى دولة لكل مواطنيها، أو لكل مواطنيها ولاجئيها.
- وأخيرا، وليس آخراً، دولة واحدة متعددة ثقافياً (Multi- cultural state).[١٠]

وقد باتت هذه الخيارات مطروحة في ضوء متغيرات عديدة منها:

١. تجاوز الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، منذ بدايته، الحالة الكولونيالية العادية إلى حالة تجمع بين الكولونيالية والنيوكولونيالية، في السبعينيات والثمانينيات (دراسة غير منشورة لوليد سالم)، وتحوّله، لاحقاً، (وخاصة، منذ الثمانينيات فصاعداً، إلى نظام يجمع ما بين الكولونيالية والنيوكولونيالية السابقة، من جهة، وبين إقامة نظام أبارتهايد في الضفة والقطاع، وعمليات التطهير العرقي والترانسفير، التي تمارَس،

١٠ -لمزيد من الاطلاع على هذه الخيارات، راجع مقالات عديدة وكتباً للتجمع الوطني الديمقراطي، وعزيز حيدر، وعزمي بشارة، وسعيد زيداني، وأسامه حلبي، ووليد سالم، وأوري ديفيس، وغيرهم، واردة، كلها، في ثبْت المراجع لهذا الكتاب.

بشكل خاص، في القدس، ومناطق (ج)، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الفلسطينية.

وفي قطاع غزة، يتميّز الاحتلال، بشكل خاص، بالجمع بين الكولونيالية (استمراراً لاحتلال ٤٠٪ من القطاع)، ومظاهر الاستغلال النيوكولونيالي. أما في الضفة الفلسطينية، فيتميّز، إضافة للكولونيالية (٧٣٪ من مناطق الضفة هي مناطق (ج) يسيطَر عليها، تماماً، من قبل الاحتلال)، والنيوكولونيالية (مظاهر الإلحاق الاقتصادي المختلفة، وتصدير الرساميل، والتعاقد من الباطن وغيرها). ويتميز الاحتلال، إضافة لذلك، بوجود نظام واضح للتمييز العنصري، موجود، بدرجات أدنى، داخل قطاع غزة، ويظهر هذا النظام من خلال الفصل البشري مقابل الدمج الاقتصادي، ونظام للامتيازات خاص بالمستوطنين، مقابل سحب حقوق الفلسطينيين، ويتضمن ذلك وجود شبكة طرق خاصة بالمستوطنين، وحماية أمنية خاصة لهم، وممارسة سياسة عملية تقوم على اعتبار المساحات التي يعيشون عليها أجزاء من إسرائيل، مقابل تجميع الفلسطينيين في كانتونات بشرية متفرقة، منعزلة عن بعضها البعض، وتدار من خلال الحواجز الإسرائيلية، التي تنصب حولها، وقتما يشاء الاحتلال، لتصبح أشبه بمعسكرات اعتقال كبرى، وكأن الإسرائيليين، بذلك، يلزموننا بأن ندفع ثمن الهولوكست، الذي حل باليهود، حيث يمارسون، ضد الشعب الفلسطيني، سياسة إقامة هذه المعسكرات المجزأة، والمتفرقة، كمعسكرات أوشفيتز وغيرها، التي تم تجميع اليهود فيها قبل إبادتهم من جانب هتلر في الحرب العالمية الثانية. أما في حالتنا، فهي معسكرات للعزل، تمهيداً لأحد أمرين: إما الترانسفير، لاحقاً، حفاظاً على الطابع الديمغرافي اليهودي لهذه البلاد، ولا يستبعد نور مصالحة هذا الخيار (مصالحة، ١٩٩٨)، وإما خلق نظام تمييز عنصري دائم، على شاكلة نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا قبل حصول التحوّل فيها.

وبالنسبة للقدس، فإن الحالة الفلسطينية فيها أسوأ، إذ يتم فصل الفلسطينيين عن أرضهم، التي يتم النظر إليها على أنها أرض إسرائيلية، فيما يُعتبر الفلسطينيون المقدسيون أجانب، غرباء، لهم الاختيار بين الإقامة الدائمة كالأجانب في بلادهم، وإما الرحيل. أي الاختيار بين العيش في ظل نظام من الفصل والتمييز العنصريين تحت "السيادة" الإسرائيلية، وإما الطرد من القدس، في عملية أطلق عليها، بشكل صائب، اسم "التطهير العرقي"، لتصبح المدينة، بالتالي، حكراً على مجموعه إثنية دون أخرى.

إن هذا الوضع، في الضفة والقطاع، والقدس، قد أسفر عنه تداخل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أصبح معه، من غير الممكن، إقامة دولة مستقلة على أكثر من المساحة المحددة لقطاع غزة، التي برزت استعدادات لدى كل من الليكود وحزب العمل الإسرائيليين للانسحاب التام منها. ودولة من هذا الطراز لن تكون ذات قدره على توفير احتياجاتها، بسبب عدم وجود الموارد فيها، من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لن يمكنها استيعاب التزايد السكاني ضمن رقعتها المحدودة، التي تساوي ٣٦٠ كيلو متر مربع فقط، يعيش عليها، الآن، ما يزيد عن تسعمائة ألف نسمة من المواطنين الفلسطينيين، وفي ظل تزايدهم اللاحق، فإن مساحة القطاع ستضيق بهم (أو أنها تضيق بهم اليوم أيضاً)، مما يستدعي حلاً يقوم على أساس توسيع القطاع على حساب أراضي النقب. وهو أمر لا يمكن إنجازه إلا في إطار حلّ متداخل لكل البلاد، وليس للضفة والقطاع فقط. أما الحل القائل بتوسيع قطاع غزة نحو شمال سيناء، فهو حلّ هروبي من معالجة المشكلة في البلاد نفسها، هذا ناهيك عن أن مصر قد لا تقبل به، لأنه سيكون على حسابها. فيما الحل الآخر، القائل بنقل سكان من قطاع غزة إلى الضفة الفلسطينية، هو الآخر حلّ غير واقعي، سيما إذا استمر التوسع الاستيطاني في الضفة

بما يمثل اعتداء على البيئة، ويؤدي إلى التناقض المستمر في المساحات الزراعية، وإلى اكتظاظ سكاني في بقعة واحدة من هذه البلاد، فيما النقب الشاسع، المترامي الأطراف (١٢,٥٠٠ كم مربع)، على سبيل المثال، هو منطقة فارغة، وغير مأهولة نسبياً.

وعليه، فإن الحالة الكولونيالية تعالج من خلال الاستقلال وإقامة دولتين، أما الحالة القائمة على الأبارتهايد إضافة للكولونالية فلا يمكن معالجتها سوى من خلال دولة واحدة تقوم على المساواة والتكافؤ والعدل الملموس للجميع.

٢. إذا نظرنا للمشكلات الرئيسية في هذه البلاد، فإننا سنجد أنها غير قابلة للحل إلا في إطار دولة واحدة. وعلى سبيل المثال، فإن معالجة مشكلة القدس لم تعد ممكنة على أساس الفصل بين شطريها الشرقي والغربي، وقضية عودة اللاجئين غير ممكنة التحقيق إذا تم حصر العودة على الضفة والقطاع، إذ أن القطاع يحتاج للتوسيع لتحقيق تحسّن في وضع السكان المقيمين فيه، وليس لإضافة سكان جدد إليه. أما الضفة الفلسطينية، فإنه لا يمكنها استيعاب ملايين من اللاجئين العائدين في ظل عملية التوسع الاستيطاني فيها.

٣. عدا عن ذلك، فإن البلاد تمثل وحدة جغرافية وبيئية واحدة. فعلى صعيد الجغرافيا، تنساب المياه من أراضي الضفة الفلسطينية إلى السهل الساحلي. وباتجاه معاكس، فإن قطاع غزة الفقير بالمياه يحتاج لأن ترسل إليه المياه من إسرائيل والضفة الفلسطينية. وعلى صعيد البيئة، فإن التلوث في كفار سابا، مثلاً، يؤثر على قلقيلية، وهكذا.. فنحن نتحدث عن بلد صغير، لا تتجاوز مساحته سبعةً وعشرين ألف كيلو متر مربع، فكيف يتم تقسيمه، بعد ذلك، إلى دولتين؟[١١]

١١- لمراجعة، اكثر تفصيلاً، لخلفيات فكرة الدولة الواحدة راجع: سالم، وليد، "تصورات لبرنامج وطني جديد"، مواطن، ١٩٩٦.

هذه هي بعض التعليلات التي تطرح لتفسير أن الديمقراطية المكتملة نسبياً غير ممكنة التحقيق بدون معالجتها على مستوى البلاد، ككل. ويضاف إليها، بهذا الصدد، واقع الديمقراطية الإسرائيلية بما هي ديمقراطية، شكلاً، فيما هي "إثنوقراطيا"، من حيث الجوهر. وبناء عليه، فإن تحوّل إسرائيل من "الاثنوقراطيا" إلى الديمقراطية مرهون بتنازلها عن كونها دولة لليهود فقط. وتحولها إلى دولة لكل مواطنيها، أي أن تحويل إسرائيل من دولة "اثنوقراطيه" إلى دولة ديمقراطية، هو شرط للتحول الديمقراطي المكتمل نسبياً في هذه البلاد، وذلك، بالضبط، كما هو الحال بالنسبة لمسألة التحول الديمقراطي الداخلي للمجتمع الفلسطيني . فبدون هذا التحول لن يكون ممكناً، أيضا، تحقيق الديمقراطية المكتملة نسبياً في هذه البلاد.

الطابع المستقبلي للديمقراطية ومهماتها في فلسطين

وعليه، فإن برنامجنا الفلسطيني للتحول الديمقراطي في فلسطين (وهنا ننتقل للطابع المستقبلي للديمقراطية) يجب أن يتضمن مهمات ومسؤوليات على المستوى الفلسطيني من جهة، ومهمات ومسؤوليات من أجل دمقرطة إسرائيل، من جهة أخرى. ومن المهم لكلا النوعين من المهمات أن يتمّا بمشاركة الفلسطينيين في الضفة والقطاع و١٩٤٨ والشتات، سواء بسواء. كما أن هذه المهمات يجب أن تتضمن الوقت الحاضر، وكذلك المستقبل. وهنا، لا بد من أن ندفع أي التباس قد ينشأ عن قولنا السابق بأن تحقق الديمقراطية المكتملة نسبياً في هذه البلاد يحتاج، أولا، إلى تحديد "ديموسها"، وإعادة السيادة إليه... فهذا القول لا يلغي، البتة، أهمية العمل من أجل دمقرطة الحياة الفلسطينية الراهنة ضمن خطاب ملائم ومهمات ملائمة، ونشدد على هذه العبارة الأخيرة، إذ أن الخطاب الديمقراطي الفلسطيني في الضفة والقطاع، بتقديرنا، لم يكتسب، حتى

الآن، طابعاً ملائماً للواقع... فهذا الخطاب يركز على مسائل مناسبة لواقع مستقل ومستقر، كالحاجة لإقامة نظام برلماني ودولة المؤسسات، وفصل السلطات، وتبني دستور عصري، والمحاسبة والمساءلة، والعلانية والشفافية، والمواطنة بوصفها حقوقاً وواجبات، وحرية الرأي والتعبير، ودور المجتمع المدني، وغير ذلك، فيما يتجاهل هذا الخطاب مسائل أخرى ذات أهمية ملحّة، من وجهة نظر الديمقراطية، وخاصة مهمة حق تقرير المصير، ومسألة المواطنة بوصفها مشكلات غير محلولة بعد لفلسطينيي القدس والضفة والقطاع وإسرائيل والشتات، أي لكل أبناء الشعب الفلسطيني، والآفاق الممكنة لمعالجة هذه المشكلات، وكيفية القيام بذلك.[١٢] وبصراحة، يؤدي تجاهل الخطاب الديمقراطي الممارس من غالبية المنظمات الأهلية، التي تثقف بالديمقراطية للمسائل الوطنية الرئيسية، التي يجب أن يتضمنها أي برنامج، للتحويل الديمقراطي في فلسطين راهناً... يؤدي ذلك إلى تحوّل الخطاب الديمقراطي الممارس إلى خطاب تدجين وتهدئة (Pacification)، حسب اللفظ الذي أطلقه وزير الخارجية الأمريكي، جورج شولتز، منذ الثمانينيات... تهدئة وتدجين للشعب الفلسطيني، ودفع له نحو التنازل عن حقوقه الوطنية بتدرّج، وكذلك التنازل عن النضال في سبيل هذه الحقوق.

إن الحديث عن الديمقراطية في بلادنا، وفق الطريقة السائدة في الخطاب الديمقراطي الفلسطيني، يجعل هذا الخطاب ذا طابع نخبوي ينحصر العمل فيه ضمن صفوة المجتمع فقط، ممثلة بالسلطة، والمنظمات الأهلية التي تناوئ السلطة، فيما يقصي الاثنان، معا، سلطة ومنظمات أهلية، جمهرة المواطنين عن المشاركة. كما أن استبعاد التركيز على تقرير المصير ضمن الخطاب الديمقراطي السائد يجعله يتناقض موضوعياً مع حق الشعب في العمل من أجل التحرر من الاحتلال، ومن كافة صيغ

---

١٢ – لقراءة محاولة أولية بهذا الصدد، راجع، وليد سالم، "المواطنة في فلسطين: مشكلات الإطار والمفاهيم"، مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٤، ربيع ١٩٩٧.

القمع والتمييز العنصري الممارسة ضده، ويؤول ذلك، بالنتيجة، إلى تحديد الخطاب الديمقراطي الفلسطيني الراهن بأنه خطاب غير ديمقراطي، في جوهره، وإن تزيّا، شكلاً، بلبوس الديمقراطية... إنه غير ديمقراطي بنخبويته أولا، وإقصائه الشعب عن المشاركة ثانياً، وبتجاهله لمهمات حاسمة على طريق التحول الديمقراطي لبلادنا، وخاصة مشكلات المواطنة، وحق تقرير المصير، ثالثاً. وفي هذا الإطار الأخير، نجد بعض المروّجين لهذا الخطاب قد راحوا يركزون، خاصة في السنوات الأولى لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، على الحاجة لنظام سياسي فلسطيني جديد، يستبدل نظام منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بدل الدعوة لإعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية نظراً لحاجة الشعب الفلسطيني إليها، كمعبّر عن وحدته، ووحدة نضاله، في كافة أماكن تواجده. وضمن هذا الترويج، نشأ سبعة عشر حزباً جديداً، هي عبارة عن دكاكين لأصحابها، ولا قاعدة جماهيرية لها، وقيل، في البداية، أن هذه "الدكاكين" هي روافع وأدوات النظام السياسي العتيد الذي سينشأ، ثم ما لبثت هذه الدعوة أن تراجعت أمام صلابة وقائع الحياة التي أظهرت الحاجة الواضحة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني القائم على أسس ديمقراطية جديدة، وليس استبدال هذا النظام بنظام آخر، مسخ دكاكيني، نخبوي، وغير أصيل، هذا إضافة لكونه غير مناضل.[١٣]

ولا يعني ما تقدم، بالطبع، نفي الحاجة لأحزاب جديدة في الحياة الفلسطينية، فهذه الحاجة قائمة موضوعياً، وفي مقدمتها، حسب رأي هذه الدراسة، تقف الحاجة إلى حزب ديمقراطي فلسطيني موحد للضفة والقطاع وفلسطينيي ١٩٤٨ وعموم الشتات... ففي ظل توحيد الحكومات الإسرائيلية للبلاد تحت هيمنتها، بات تحقيق الديمقراطية المكتملة نسبياً

١٣ أجرت مؤسسة مواطن، عام ١٩٩٥، عدة لقاءات للمناقشة، تُوّجت بمؤتمر حول ازمة الحزب السياسي الفلسطيني وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني القائم والمرتقب. وفي نفس الفترة، كتبت عدة مقالات وابحاث حول ذلك، سأشير لها ضمن ثبّت المراجع.

فيها غير ممكن إلا على صعيد البلاد كلها. وإذ أن الوقائع، على الأرض، هي التي تحدد المهمات والأدوات اللازمة لها، فإن تحقيق الديمقراطية في كل البلاد يحتاج إلى أداة موحدة لكل البلاد للقيام بهذه المهمة. وقد بات من الملحّ، برأيي، أن تنشأ هذه الأداة اليوم قبل الغد. وكل تأخر في إنجازها سيكون على حساب تحقيق الديمقراطية وحقوق الجميع وفي مقدمتهم اللاجئون الفلسطينيون في هذه البلاد.

وعوداً للملمة السياق السابق وتركيزه، فإن من الضروري القول أن مهمة الدمقرطة لكل البلاد، لا تلغي مهمات الدمقرطة الجزئية الراهنة، سواء لفلسطينيي الشتات، أو الضفة والقطاع، أو داخل إسرائيل، فعلى صعيد فلسطينيي الشتات، أعتقد أن القارئ المتمعن سيكون قد وصل، وحده، من الفصول السابقة إلى الاستنتاج القديم، الذي نورده هنا بصياغة جديدة، وهو الاستنتاج القائل أن حق العودة يقف على رأس المطالب الديمقراطية لفلسطينيي الشتات، وتنفيذه هو أحد روافع تحقيق الديمقراطية المكتملة نسبياً في بلادنا كلها على المستوى المستقبلي.

لقد كان "حق العودة" يُفهم، في السابق، على أنه حق سياسي وطني، فيما هو، في الواقع، حق إنساني أيضا نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و"العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية"، والذين أشاروا إلى أن من "حق الإنسان أن يغادر بلده ويعود له متى شاء"، والصيغة هنا واضحة، إذ أنها تتحدث عن حق مغادرة البلد والعودة إليه، وليس مغادرة الدولة والعودة إليها، ويعني ذلك حق الإنسان في العودة إلى بلده، حتى لو قامت في هذا البلد دولة أخرى غير الدولة التي كانت قائمة فيه عند مغادرته للبلد (لابراديل وآخرون، ١٩٩٦).

وترتبط الحقوق بالديمقراطية ضمن إطار النظرية الديمقراطية الليبرالية، التي تجمع نظام الحكم الذي يمثل أنماط الديمقراطية وفق فهمها، مع

نقيضه، ممثلاً بحقوق المواطنين، بما في ذلك حقوقهم على الدولة، أو حتى ضد الدولة في بعض الأحيان. وبصرف النظر عن مناقشات مع هذه النظرية، لا يتسع لها المقام من هذا الكتاب، فإن العودة للمنطق البسيط كافية لتوضيح كون حق العودة هو حق ديمقراطي. فإذ أن الديمقراطية تتطلب حق أبناء البشر في الاجتماع والتداول والمشاركة في اتخاذ القرارات، فإن فصل أي إنسان عن التجمع البشري، الذي يجتمع ويتداول ويشارك في القرارات من خلاله، هو فصل تعسفي ومناقض بالتالي للديمقراطية، ويعني ذلك أن حق العودة للوطن يصبح شرطاً مسبقاً لممارسة حق الاجتماع والتداول والمشاركة في القرار بالنسبة لطبيعة الديمقراطية ومآلاتها في هذه البلاد، وبوصفه كذلك، فهو يصبح حقاً ديمقراطياً سابقاً ومشترطاً لمسألة حق الاجتماع داخل الوطن.

وإذ أن حق العودة هو حق ديمقراطي، فإن العمل من أجله يقف على رأس أولويات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، ويتضمن ذلك تنظيم أنشطة جماهيرية وإعلامية وقانونية، وعلى المستويات الفلسطينية والعربية والدولية. كنت قد أسهبت بشأنها في مكان آخر (سالم، ١٩٩٧).

ولا يتناقض عمل اللاجئين من أجل حق العودة مع عملهم من أجل حقوقهم الراهنة في البلدان التي يعيشون فيها. أجازف بالقول هنا أن كل الخطابات السابقة، التي كانت تدخل تحسين ظروف معيشة اللاجئين في بلدان الشتات ضمن نطاق المحرمات، خطابات باتت بحاجة إلى تمحيص، ليس فقط بسبب تحول الشتات إلى شتات مديد متواصل، وإنما، أيضا، بسبب شمولية الحقوق الديمقراطية لكافة الأزمنة والأمكنة. وفي هذا الإطار، لا يمكن حرمان أية مجموعه بشرية من حقها في الاجتماع والنقاش والتقرير في شؤونها، بذريعة وجودها في الشتات، ويتضمن هذا الأمر جانبين، الأول، منهما، يتعلق بتقرير هذه المجموعة لسبل مشاركتها في عملية التحرر الوطني لبلادها، ويتضمن الثاني

مناقشة المجموعة وتقريرها، بشكل مستقل، بشأن أمور معيشتها في البلدان التي تعيش فيها مؤقتاً إلى حين تحقيق حق العودة، وهذا يشمل مشاركتها في الحياة السياسية والبرلمانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك المساهمة في دفع مسيرة الديمقراطية في تلك البلدان على كافة المستويات المذكورة.

هل يتضمن ذلك، أيضا، تخيير اللاجئين، كأفراد، بالنسبة لحق العودة، أو البقاء حيث هم؟

إن هذا السؤال هو أحد الأسئلة التي تقع ضمن المحرمات نسبياً، حتى الآن، في التفكير السياسي الفلسطيني. ومن جهة أخرى، فإنه من غير المناسب طرحه لاستفتاء اللاجئين عليه الآن، نظراً لعدم وضوح بوادر في الأفق باتجاه حق العودة، إنما عندما تلوح هذه البوادر فإنه ينبغي إما سؤال كل لاجئ فرد وتخييره، بوضوح، بين العودة أو البقاء، وإما انتهاج خيار ثالث وهو الحصول على الجنسية الفلسطينية كجنسية إضافية للجنسية الراهنة للاجئ، وبالتالي تمتعه بحق الانتقال الحرّ بين بلده وبلد الشتات الذي يملك جنسيته أيضاً. ويبدو، لي، أن هذا الخيار الأخير هو الخيار الأفضل من وضع اللاجئ بين خيارين ضيقين، بموجبهما يخيّر بين التنازل عن الجنسية الفلسطينية من أجل، ربما، مصالح اقتصادية أو غيرها خارج الوطن، أو أخذ الجنسية الفلسطينية وحدها مع إهدار حقوقه ومصالحه التي تكونت خلال فترة الشتات الطويل خارج الوطن. وبالطبع، فإنه تواجه هذا الخيار الأخير مشكلات خاصة مع الدول العربية التي تمنع، حسب مواثيق الجامعة العربية، ازدواجية الجنسية بين بلدين عربيين، وستنشأ هذه المشكلات، بشكل خاص، مع الأردن. ولكن وجود هذه المشكلات لا ينبغي أن يدفعنا لتخيير اللاجئ بين قيود البقاء في الشتات (أي قبول التوطين)، أو العودة إلى الوطن. ويبدو أن حرص الأردن على إبقاء عدد من اللاجئين الفلسطينيين في بلاده، لمنع حدوث

خلخلة سكانية اجتماعية اقتصادية فيه، هو السبب لإصراره على خيارين فقط للاجئ الفلسطيني، هما العودة أو التوطين، ورفضه، حتى الآن، للخيار الثالث، وهو ازدواج الجنسية، الذي يشكّل حلاً لمشكلة الأردن ومشكلة في حقوق اللاجئين الفلسطينيين، من جهة أخرى.

ومن المشاكل الأخرى، لهذا الخيار الثالث، عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية، حتى الآن، منح جنسية فلسطينية لفلسطينيي الشتات. فجواز السفر الذي تعطيه السلطة الوطنية للمقيمين في مناطقها لا يعدو كونه، في الحقيقة، "وثيقة سفر" لمقيمين، وليس لمواطنين، هذا إضافة لكونه يصدر عن السلطات الإسرائيلية عبر السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا تصدره السلطة بشكل مستقل. وإضافة لذلك، فإذا ما بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إصدار جنسيات لفلسطينيي الشتات، منذ الآن، فإن ذلك قد يؤدي لتنازل وكالة الغوث الدولية عن مسؤولياتها تجاههم، بذريعة أنه قد أصبح لهم سلطة مسؤولة عنهم، مما سيقود، بالتالي، لجعل منح الجنسية من السلطة الوطنية الفلسطينية بديلا عن "حق العودة"، أي، خذ الجنسية كفلسطيني، وابق لاجئاً في الشتات، لكن مع نزع الاعتراف الدولي بوضعك كلاجئ، أي المقصود هنا هو التوطين.

وبناء على ما تقدم، فإن الخيار، بشأن ازدواجية الجنسية، هو الخيار الأفضل برأيي، على أن يتم توقيت مسألة الشروع بتطبيقه فقط بعد إقامة أعلى شكل ممكن من الاستقلال الفلسطيني (ولا أقول دولة مستقلة، لأن هذه، في ما يبدو، قد أصبحت حلماً بعيد المنال وغير ممكن، لكل الأسباب التي سبق التطرق إليها). والى جانب ذلك، حلّ المشكلات المتعلقة بهذا الخيار، خاصة مع الأردن.

هذا هو الإطار العام لمهمات الدمقرطة بشأن فلسطينيي الشتات...

ولكن، ماذا عن الضفة والقطاع وفلسطينيي إسرائيل؟

بالنسبة لفلسطينيي الضفة والقطاع، فإن المهمات الديمقراطية هنا، حالها، في ذلك، كحالها في الشتات، هي مهمات تتخلل المهمات الوطنية. ولكن الفرق مع الشتات هو أنه، في الشتات، تتمثل المهمات الوطنية في النضال من أجل العودة، جنباً إلى جنب، مع النضال من أجل الحقوق المدنية للاجئين في كافة بلدان الشتات، أما في الضفة والقطاع، فإن هذه المهمات تشمل النضال الوطني جنباً إلى جنب مع عملية البناء الوطني. وهنا نشأ للحق وضع فريد من نوعه، حيث علينا أن نعمل لإنجاز مهمات النضال الوطني أثناء عملية البناء، وعلينا أن ننجز عملية البناء أثناء عملية النضال الوطني، ويعني ذلك، بأحد جوانبه، أن علينا، وكإجابة على سؤال سبق طرحه، ولم نجب عليه، حتى الآن، أن نبقي على تأهبنا واستعدادنا وحياتنا النضالية، فيما نمارس، في نفس الوقت، حياتنا المدنية كمواطنين يقيمون علاقات مع السلطة الوطنية وفق قانون يحدد الحقوق والواجبات المترتبة على الجانبين، سلطة ومواطنين، تجاه بعضهما البعض... ومن الطبيعي، أن نطالب أن تتخلل الممارسة الديمقراطية كلا الجانبين: أي النضال الوطني، والبناء الوطني، سواء بسواء.

ولعل إحدى مفارقات الخطاب الديمقراطي الفلسطيني الممارس من بعض المنظمات الأهلية في الضفة والقطاع (هذا ما سبّب الهجوم الشديد عليه من بعض القطاعات)، أنه خطاب يركز على قضايا دمقرطة البناء الوطني من شفافية ومساءلة ومحاسبة وسيادة القانون والحاجة إلى دستور، متناسياً قضايا دمقرطة النضال الوطني. ومن تجربتي الشخصية، خلال ما يزيد عن مائتين وخمسين محاضرة، شاركت بها عن الديمقراطية، وما نشأ خلالها من اتصالات مع مؤسسات أهلية تعمل في مجال التثقيف الديمقراطي، وجدت أنه عندما كنت أقوم بتذكير بعض العاملين بالمنظمات الأهلية بمسائل حق تقرير المصير، وقضايا دمقرطة م. ت. ف. وفصائلها، والتصدي لسياسة سحب الهويات في القدس، وقضايا دمقرطة العمل

من أجل مجابهة الاستيطان ومصادرة الأراضي، كان يقال لي أن هذه قضايا سياسية، لا دخل لنا بها، إذ أن موضوعنا هو الديمقراطية فقط.

إن هذا النمط من الردود، وهذا النمط من الفهم للديمقراطية، يعبّران عن قصور في فهم الديمقراطية ونمط فهم ممارستها من جهة، وقصور في فهم المسألة السياسية، من جهة أخرى. فعلى صعيد فهم المسألة السياسية، فإنه ينظر لهذه المسألة، وفق هذا الرد، بأنها السياسة الفئوية المرفوضة الممارسة من السلطة ومن الفصائل، لذا، يتم الرد بأننا نريد التثقيف بالديمقراطية، ولا دخل لنا بالسياسة، ويتم، هنا، تناسي أن السياسة هي المسألة الوطنية قبل أن تكون هي الممارسة الفئوية، ومن الطبيعي والبديهي، أن المسألة الوطنية لا تخص الفريق السياسي النخبوي فقط، بل كل الشعب، وجوهر اهتمام الديمقراطية، هو تحقيق مشاركة الشعب، وتتحقق الديمقراطية في أي بلد عندما يصبح الشعب فاعلاً سياسياً ذا رأي وموقف وممارسة تجاه كافة القضايا الوطنية، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية. وبدون هذا المنهج في التعاطي مع الديمقراطية، فإنها تصبح عملية تعبئة وتثقيف من فوق، موجهة لإجهاض الفاعلية وتحقيق التهدئة (pacification) السلبية، التي تحمي مصالح النخبة الضيقة في إبقاء السياسة في دوائرها وحدها. ولا ينجم عن ذلك سوى نتيجة واحدة، تتمثل في إضاعة الوطن والقضية الوطنية، فيما نحن منشغلون بالحديث عن الديمقراطية بطريقة تشبه الترف، الذي يقصد للتلهي، وليس للحفز نحو الممارسة.

وفي لقاءات متعددة مع الزائرين الأجانب الأصدقاء، الذين لا يمتون بصلة للمنظمات والهيئات الداعمة، كانوا دوماً يعلّقون، بعد أن يسمعوا عن أنماط ممارستنا بشأن الديمقراطية، بأن الديمقراطية، في بلادهم، تُفهم على أنها ممارسة، أو قتال من أجل قضايا عينية ملموسة، وتشكيل لفرق ضغط، ولمجموعات تهدف لتحقيق قضايا محددة... فلماذا لا تصبح

الديمقراطية، إذن، مدخلاً لمناقشة قضايانا الوطنية النضالية والبنائية، ولوضع الحلول والمعالجات، وتشكيل مجموعات وفرق العمل من أجلها، وهي المجموعات والفرق التي تعمل بشكل ديمقراطي؟

إن الرد على هذا السؤال في صفوف المنظمات الأهلية يطرح على النحو التالي:

هذه مهمة للأحزاب السياسية، وليست لنا، نحن نطور وننمّي ونسهّل، أما القوى السياسية فهي التي تؤطّر وتنظّم. وتشير تجربة المنظمات الأهلية، في أماكن أخرى في العالم، منها جنوب أفريقيا، ودول الغرب، أن هذا الجواب ينطوي على عدم فهم حقيقي وشامل لدور المنظمات الأهلية من جهة، وعلى تبرير للعجز، وبصراحة أكثر، الجبن أحياناً، الذي تتم مداراته أيضاً خلف لبس ثوب الحياد، وبالقول نحن لا نريد أن نتدخل بالسياسة. فالمنظمات الأهلية لا تكرر عمل الأحزاب السياسية إلا إذا شكلت وتحولت إلى منظمات سياسية، وإذا باتت تجنّد عناصر، وتنزلهم إلى الشارع، لممارسة النضال، أما أن تشكل المنظمات الأهلية مجموعات ضغط وفرق عمل لدعم حق عودة اللاجئين، وأخرى لمواجهة الاستيطان إعلاميا وسياسياً، ولدعم لجان الدفاع عن الأراضي، فهذا وسواه لا يدخل في نطاق منافسة الأحزاب السياسية، وإنما التكامل معها، وبالتالي خرط المنظمات الأهلية في السياسة بما هي المسألة الوطنية للشعب الفلسطيني، والخروج من دائرة حصر السياسة في الإطار النخبوي للسلطة والأحزاب.

ومن المفارقات الأخرى لبلادنا، بهذا الصدد، تقسيم العمل العجيب، القائم بين الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية. فالأحزاب تتولى، عندنا، المسألة السياسية من خلال شعاراتها وبياناتها وتصريحاتها ولقاءاتها السياسية والإعلامية، أما المنظمات الأهلية، فتتخصص في ما نسميه بالمسألة المهنية، محيّدة نفسها تماماً عن السياسة، وإذا ما أصدرت

المنظمات الأهلية بياناً سياسياً، فإنها تزاود وتقول: نحن مضطرون للعب دور سياسي، هو ليس دورنا، فقط بسبب عجز القوى السياسية عن العمل والفعل.... وفي إطار هذا التقسيم، تشترك الأحزاب والمنظمات الأهلية، سواء بسواء، في مسألة إقصاء الشعب عن المشاركة، إذ أن فاعليات كليهما تدور في الفضاء النخبوي وليس الشعبي، مشكلين، بذلك، دعماً موضوعياً للسلطة، التي لا تريد، بدورها، للمشاركة الجماهيرية الواسعة أن تتم.

إن هذا النوع من النقد، هو ما نحتاجه بالضبط، برأيي، خاصة في ظل ما نواجهه من برامج ومهمات كثيرة، لا تعالج، غالبيتها، موضوعاتنا بدقة. والمعضلة هنا هي ذات وجهين: الأول يتمثل في طريقة فهم المهمات، والثاني، وهو الأهم، يتمثل في ممارسة هذه المهمات. وبصراحة، فإن لدينا أزمة على المستويين، أزمة في الفهم، وأزمة أخرى تتمثل بالعجز عن الفعل، أو اللامبالاة تجاهه باسم المهنية والحياد السياسي!

ولتجاوز هاتين الأزمتين، فإنه يبدو، لي، أن أهم ما نحتاجه، في الضفة والقطاع، هو الشروع في مناقشة جريئة حرة منفتحة لكافة قضايانا، بما في ذلك كيفية دمقرطتها. وهي المناقشة التي نفتقدها بقوة. وفي إطار هذه المناقشة، يهمني أن أركز على الأفكار التالية المطروحة للتداول:

أولاً: إن الديمقراطية الممكنة هي الضفة والقطاع حالياً، إذ هي "ديمقراطية انتقالية"، لن تكتمل إلا بالاستقلال التام، أو بتحقق الدمقرطة على مستوى كل البلاد، فإن ذلك يعني أن مهماتها هي مهمات انتقالية، من جهة، ومرتبطة بوجود الشعب الفلسطيني كله، من جهة أخرى. وفي هذا الإطار:

- لا نسعى لحياة مدنية كاملة على حساب النضال الوطني، بل حياة مدنية تتضمن النضال الوطني بوصفه واجباً مدنياً (راجع: سالم، ١٩٩٧).

● لا نسعى لإقرار دستور للبلاد، وذلك لأن الدستور يتضمن، عادة، تحديد العاصمة والحدود. وهذا ما لا يمكننا فعله الآن، بل نسعى لإقرار "نظام أساسي للمرحلة الانتقالية"، ولا يجوز لهذا النظام أن يكون بديلاً عن نظام نحن، أيضا، بأمس الحاجة إليه من أجل تنظيم العلاقة بين أبناء الشعب الفلسطيني كافة في الوطن والشتات، سواء بسواء.

● لا ندعو لنظام سياسي جديد علني تماماً وبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية. بل لإعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية. وهنا أزعم أن التركيز في خطابنا الديمقراطي يجب أن يكون على منظمة التحرير أكثر مما هو على المجلس التشريعي، أي أن يناقش هذا الخطاب قضايا المجلس التشريعي في إطار مناقشة قضايا المنظمة وبالتالي قضايا الشعب الفلسطيني ككل وليس قضايا الداخل فقط.

● لا ندرس ونثقف بالديمقراطية بشكل نظري بحت، بل نجعلها مدخلاً لمناقشة قضايانا وهمومنا التي نعيش، وبدون ذلك يجب القول بصراحة أننا لسنا بحاجة لها. فالمطلوب ليس هو التبشير بالديمقراطية، بل ممارستها، وهذا يتطلب تحويلها إلى ممارسة وفعل، وليس إلى مجرد عملية توعيه وتطوير.

● إذ نسعى لقنونة الحياة الفلسطينية داخل الوطن، فإن تفكيرنا يجب أن يظل مشدوداً في هذا الإطار إلى أمرين:

الأول: أن تسمى القوانين التي يتم إقرارها بـ "القوانين المؤقتة"، وذلك احتراماً واعترافاً بحق الشتات في التمتع بالحقوق المترتبة عن هذه القوانين لاحقاً، وكتعبير عن أن حالتنا الراهنة هي حالة مؤقتة ما قبل الاستقلال وعودة اللاجئين، وحينها يمكن أن يصبح لدينا قوانين ثابتة ودستور.

الثاني: أن نُعمل التفكير في كيفية إنجاز وثائق وأنظمة تنظم علاقات أفراد الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، مع بعضهم البعض،

وليس على مستوى الداخل فقط.

- إن شعارات مثل "سيادة القانون"، و"دولة المؤسسات"، و"فصل السلطات"، إذا رُدّدت بشكل مبالغ فيه، ولم توضع ضمن إطار واقعنا الانتقالي الراهن، قد تخلق حالة "وهم استقلال"، وتلهي عن النضال الوطني. وإذا استمرت ممارستها، بهذه الطريقة، في مشاريعنا المكتوبة للجهات المانحة، فإنها تعطي هذه الجهات فرصة للتحلل من دعم النضال الوطني للشعب الفلسطيني، تحت عنوان "إلحاحية الأكثر الحاجة"، بنظرهم، لدعم عملية البناء الوطني الذي تتخلله الديمقراطية في هذه البلاد.

- وكديمقراطية انتقالية، فإن عبئاً أساسياً يقع على عاتق حملة الطلب الديمقراطي في الضفة والقطاع، يتمثل في أن يعملوا بقوة من أجل مواجهة تجاوزات الأجهزة الأمنية، وضبطها بقانون، ومراقبة عملها، وإتمام التعيينات حسب الكفاءة، وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وبين ذوي الخبرات المتساوية في كافة المجالات، وإنجاز استقلال القضاء، وإلغاء المحاكم الأمنية والعسكرية. هذا على مستوى السلطة.

وعلى مستوى المجتمع، تحقيق الفصل العمودي بين مهمات السلطة وبين مهمات البلديات وسلطات الحكم المحلي، وكذلك بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني، أحزاباً، ومؤسسات، ووسائل الإعلام، وهو الفصل الضروري من أجل توسيع نطاق المشاركة وتفعيلها، على أن يتم التكامل في العمل بين جميع هذه الهيئات، وعدم تكرار العمل الذي يتم إنجازه، وهكذا.

يضاف إلى ذلك، تفعيل مشاركة كافة المواطنين بالتساوي، بما في ذلك النساء، وتعزيز عملية الدمج الاجتماعي على حساب التفتت العشائري والعائلي والجهوي وغيره من أشكال التفتت. وإيجاد آليات للحد من التفاوت الطبقي، عبر إقرار قانون عمل عصري، وإيجاد نظام للضمان الاجتماعي، وغير ذلك من الوسائل.

ثانياً: وضع مسألة الحيلولة دون الاحتراب الفلسطيني-الفلسطيني على

رأس الأجندة، وهو احتراب تحفّزه السياسات الإسرائيلية القاضية بنقل الصراع إلى داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتضمن ذلك التصدي، بالنقد القوي، لعسكرة الحياة الفلسطينية الداخلية، ولكل عنف داخلي، أياً كان مصدره، والعمل لتسوية العلاقة بين السلطة والاتجاهات الإسلامية على أساس مبدأ التداول السلمي للصراع وللسلطة، سواء بسواء، وصيانة التعددية الداخلية، والحيلولة دون أي مساس بها.

وأوضح، أن هذه المسألة، الأخيرة، ليست مسألة سهلة، إذ يتدخل بها العامل الإسرائيلي، وكذلك الاتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية بقوة، وهنالك، أيضا، الخلاف الحاد بين السلطة وبين الاتجاهات الإسلامية بشأن ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وكذلك الصراعات بين الأجهزة الأمنية... ورغم هذه القضايا، فإنه إذا فتح حوار فلسطيني داخلي عميق، غير موجود حتى الآن، فإنه يمكن تسوية هذه القضايا وإيجاد حلول، متفق عليها، بشأنها.

إن الصورة هنا، على صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية، تقول بأن هذه السلطة تخضع لعملية إضعاف متواصلة من إسرائيل، يقابلها تزايد قوة دولة إسرائيل تجاه السلطة، أي أننا نقف أمام معادلة طردية تقول، إنه كلما قلّت قوة السلطة الوطنية، كلما زادت قوة دولة إسرائيل تجاه هذه السلطة، ويعني ذلك، في الممارسة، زيادة قدرة إسرائيل على فرض إملاءاتها وشروطها على السلطة الوطنية الفلسطينية. وأعتقد أن موضوعة العمل المسلح يجب أن تناقش في هذا الإطار، (كأحد الإطارات الهامة لمناقشتها)، أي، هل يخدم المزيد من تخلصنا، سلطة وشعباً فلسطينيين، من ربقة الاحتلال، أم يعزز هيمنة أسرائيل علينا، خاصة في ظل طابعها كأعمال تكتيكية تفتقر للتواصل، وتوجه ضد المدنيين بشكل خاص، مما يخل، أيضا، بإمكانية العمل لتجنيد المزيد من داخل الشارع الإسرائيلي لدعم الحقوق الوطنية الفلسطينية؟

وبصرف النظر عن الموافقة أو عدمها على هذا الإطار لمناقشة هذه المسألة، فإنها تستحق، فعلاً، النقاش، حتى يتم التوصل إلى قرار وطني جماعي بشأنها، وذلك بدل استمرار الدوران حولها، أو مناقشتها في لقاءات متقطعة غير متواصلة تنتهي بعدم الاتفاق، أو باتفاقات مؤقتة مجزوءة، أو أخرى غامضة تحتمل التأويلات والتفسيرات المتناقضة، كما درجت عليه العادة في غالبية الاتفاقات الفلسطينية الداخلية السابقة.

ثالثاً: هنالك أهمية كبيرة لدمقرطة مسائل ممارسة النضال الوطني، وبكلمات أخرى، إعادة بناء العملية الوطنية على أساس إدارتها وممارستها بصورة ديمقراطية. وهذه المهمة العامة للشعب الفلسطيني كله تظهر في الضفة والقطاع من خلال قضايا متعددة، منها ما يتعلق بالمشاركة من أجل استكمال حق تقرير المصير، ولتحقيق التحول من المواطنة التاريخية والسياسية القائمة على الانتماء إلى المواطنة ذات الطابع القانوني القائم على حقوق وواجبات متبادلة بين المواطنين والدولة، إضافة للتعاون معاً، سلطة ومواطنين ومؤسسات، من أجل تعزيز البنية الاقتصادية الإنتاجية الداخلية، التي تجعلنا نستند بشكل متزايد إلى مبدأ الاعتماد المتبادل في علاقاتنا الاقتصادية الخارجية، على حساب التبعية السائدة حالياً.

وإلى جانب ذلك، تتضمن دمقرطة القضية الوطنية، بوجهها النضالي، قضايا للشعب الفلسطيني كله، منها إخراج شعار "حق العودة" من إطار التبشير إلى إطار الممارسة، من خلال خلق آليات تدفع نحوه، يشارك فيها الشعب واللاجئون أنفسهم، هذا إضافة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ديمقراطياً، والتعاون من أجل الدفع نحو دمقرطة دولة إسرائيل، وتحويلها إلى دولة لكل مواطنيها.

ونعود للضفة والقطاع، حيث هنالك مسائل حرية التنقل، والعمل، معاً، لمجابهة كافة مظاهر الكولونيالية والابارتهايد والتطهير العرقي، الممارسة من إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الداخل.

أي بإيجاز، يجب الجمع، في وضعنا الانتقالي، بين الاهتمام بمسائل بناء السلطة ومنظمات المجتمع المدني، وقضايا المشاركة بين السلطة والمواطنين، وبين الاهتمام بمسائل النضال الوطني بما في ذلك الدفاع عن الأراضي وعن حق اللاجئين في العودة، وتفعيل دور اللاجئين أنفسهم بهذا الاتجاه، بمن في ذلك اللاجئون المقيمون في الضفة والقطاع والذين شكلوا، مؤخراً، "لجاناً شعبية" داخل مخيماتهم للدفاع عن حقوقهم وقضاياهم من جهة، ولتحسين أوضاعهم المعيشية والخدماتية إلى حين إنجاز حقهم في العودة.

وفي إطار هذا الجمع، فإن توسيع نطاق المشاركة وتفجير الإبداع الذاتي للمواطنين هما مسألتان هامتان. وكما قال إسماعيل صبري عبد الله، فإننا "نريد أن ننشئ في بلادنا ديمقراطية هي، بالضرورة، في صراع ضد سيطرة خارجية وضد سيطرة داخلية، وتستهدف الإنسان في المقام الأول" (بركات، ١٩٩٦، ص٢٨). "أي أنه بدون مواجهة التباينات الطبقية والاجتماعية الداخلية، وكذلك مواجهة القيود الإسرائيلية الخارجية الداخلية في آن معاً، فإنه لا يمكن للديمقراطية الفلسطينية أن تتحقق على الأرض.

فلسطينيو ١٩٤٨ والإجمال العام بشأن طابع الديمقراطية الفلسطينية

أما فلسطينيو ١٩٤٨، فلن أتطرق، بأية اقتراحات، لقضايا الدمقرطة في صفوفهم. وذلك، لأن هذه المسألة قد عولجت، برأيي، من خلال برنامج التجمع الوطني الديمقراطي هناك، ويمكن للقارئ المهتم أن يعود لهذا البرنامج، وكذلك لمناقشتي له في سياق آخر (سالم، ١٩٩٧).

ولكن ما يبقى، هنا، هو الإجمال العام بشأن مفهوم وطابع الديمقراطية

الفلسطينية، وهنا، ربما نستخلص الأسئلة اكثر مما نستخلص الإجابات، ومنها:

-هل توجد لدينا، حالياً، ديمقراطية فلسطينية على المستوى الفلسطيني كله؟ الجواب هو بالنفي، عموماً.

- هل توجد لدينا ديمقراطية فلسطينية في الضفة والقطاع؟... الجواب هو بالنفي، أيضا.

- هل توجد لدينا ديمقراطية انتقالية في الضفة والقطاع؟ الجواب هو نعم حذرة، إذ توجد بعض المظاهر الشكلية، من فصل سلطات، وبداية لسن قوانين تنظم حياتنا، وغيره مما سبق ذكره. ولكن، هذه المظاهر هي مظاهر مجزوءة، وغير مكتملة، وتتخللها مخاطر الارتداد عنها في ضوء تغلب فردية القرار عليها، وكذلك عمل الأجهزة الأمنية خارج نطاق القنونة والرقابة، وكذلك بفعل عدم تشرّب الديمقراطية، ووجود قاعدة واسعة لرفضها من منطلقات إسلامية وغيرها.

- هل سنتمكن من الانتقال إلى ديمقراطية مكتملة نسبياً في الضفة والقطاع لوحدها؟... جوابي، على هذا السؤال، كان بالسلب نسبياً، نظراً لأن الديمقراطية المكتملة نسبياً غير ممكنة، إلا بالاستقلال الكامل، وهذا لن يكون متاحاً، على الأغلب، في الضفة والقطاع، وكذلك لأنها غير ممكنة بدون الاتفاق على ماهية "ديموس" هذه البلاد وإعطائه حقوقه فيها كلها.

وعليه، فإن الاستخلاص الرئيسي لهذه الدراسة يقول بأن تحقيق الديمقراطية في هذه البلاد ممكن غالباً على نطاقها كلها، وليس على مستوى الضفة فقط. هنالك، إذن، يجب أن يتم خوض المعركة، وعلى ذلك المستوى، يجب أن يتم السعي لخلق أدواتها و"كتلتها التاريخية"، إذا صح هذا التعبير العائد لغرامشي. وأعتقد أن السياق السابق قد تضمن توضيحاً لهذه الفكرة، وهنا أتوقف!

بدلاً من الخاتمة

يبدو لي أن تحقيق الديمقراطية المكتملة نسبياً في هذه البلاد يقع في نقطة التقاطع بين مداخل ثلاثة: الأول، يعنى بالمسألة الوطنية الديمقراطية، وهي ما عالجناه في هذا السياق، والثاني، يعنى بعلاقة الديمقراطية والسيادة، والثالث، يهتم بعلاقة الديمقراطية باكتمال "الديموس". وسيكون المدخلان الثاني والثالث موضوعي دراسات لاحقة سأقوم بها. ولكن ما يمكن قوله هنا أنه، حتى يتسنى لهذه الديمقراطية المكتملة نسبياً أن ترى النور في فلسطين، فلا بد أن تحل مشكلة تحديد من هو "ديموس" هذه البلاد أولاً، ولا بد من إعادة السيادة لهذا الشعب (الديموس) عبر إعادة الاعتراف بكونه مصدرها ثانياً، ولا بد، ثالثاً، من برنامج وطني ديمقراطي للعمل، يشمل الشعب والمؤسسات وسلطة الدولة.

وإلى جانب هذا الاستخلاص، فقد هدفت الدراسة إلى كشف ومناقشة إشكاليات تكوين إطار مفهومي للديمقراطية الفلسطينية. وأعتقد أن الدراسة قد بينت هذه الإشكاليات على مستوياتها المتعددة، سواء المستوى الفلسطيني العام، أو على مستوى جماهير الشتات، أو مستوى الضفة والقطاع، وفلسطينيي ١٩٤٨. وقد أظهرت تلك الإشكاليات الصعوبة الكبرى لتحقيق الديمقراطية المكتملة نسبياً، في بلادنا، بدون معالجة الإشكاليات المذكورة والتغلب عليها.

وإلى جانب ذلك، فقد رصدت الدراسة العوامل الموضوعية وفعلها،

وتأثيرها، بطريقة أصبحت معها هذه العوامل، هي الأخرى، عوامل إشكالية للديمقراطية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، فقد تمت مناقشة عاملين بشكل خاص، هما العامل الإسرائيلي، والعامل المتعلق بدور الدول المانحة.

وأعتقد أن الدراسة قد بيّنت، وإن بشكل غير مباشر، أن إشكاليات الديمقراطية في فلسطين ترتبط، أيضاً، بالإشكاليات العامة المتعلقة بمفهوم الديمقراطية نفسه، وذلك من أجل تحديد أية ديمقراطية نريد؟ فهل نريد، في فلسطين، إنتاج ديمقراطية ذات طابع إنساني، أم مجرد نسخة مكررة من الديمقراطيات الإثنية الطبقية النخبوية التي عرفها العالم حتى اليوم؟

وعالجت الدراسة، أيضاً، الإشكالية المتعلقة بالقوى الديمقراطية في فلسطين. وأظن أن الخلاصة، التي توصلنا إليها هنا، تفيد بأن البحث عن القوى الديمقراطية يجب أن يجري وفق طريقة "فوق فصائلية" (وليس داخل الفصائل فقط)، أولاً، وعلى مستوى الشعب الفلسطيني ككل، وليس في الضفة والقطاع فقط، ثانياً. وفي هذا الإطار، فإن القوى الديمقراطية الفلسطينية تضم تيارات من فصائل فلسطينية مختلفة في الضفة والقطاع والشتات، ومنظمات الجاليات الفلسطينية، ولجانها المدافعة عن حقوقها في الشتات، مضافاً لذلك الأحزاب والتجمعات الديمقراطية الفلسطينية داخل إسرائيل، وعدد من الشخصيات والرموز والتيارات والأطر الجماهيرية والمؤسساتية والأفراد الخارجين من الفصائل في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني. ولكل هؤلاء، نضيف قطاعات واسعة من العمال والطلبة والمزارعين، وبعض فئات المثقفين وجماهير المخيمات. أي أن البحث عن القوى الديمقراطية ينبغي أن يكون اجتماعياً وطبقياً، مع التحذير من التحليلات الطبقية الميكانيكية، التي تعتبر كل العمال ديمقراطيين، وكل البرجوازيين الصغار متذبذبين، وهكذا. فالعمال والمثقفون والطلبة وغيرهم ينقسمون، في الموقف عن الديمقراطية، بين من يمكن أن يكون معها أو ضدها، ولا تصح التقسيمات الحاسمة على

أسس طبقية إلا في مجتمعات تكون فيها الطبقات متبلورة بشكل تام، والصراع بينها حاد بشكل صارخ، وهذا مالا يمثل حالتنا الفلسطينية بأي حال من الأحوال.

والمشكلة الجوهرية في هذا "الجيش العرمرم"، الداعم للديمقراطية في بلادنا، إنه جيش موزّع جغرافياً، مشتت، وغير منظم، وبتقديري، إنه لن يغدو من الممكن تأطيره بدون إنشاء حزب أو تجمع جديد يضم كل أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم، ويكون هدفه هو دمقرطة البلاد كلها. وهذه فكرة طرحتها في صفحات الكتاب وأجرؤ على تكرارها هنا.

وعدا عن كل ذلك، فقد عالج الكتاب مواقف الفصائل الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي من الديمقراطية، آملين أن يكون ما قدمناه من تحليلات واقتراحات مفيداً لمستقبل مشاركة كل هؤلاء في التحويل الديمقراطي لبلادنا.

كما وعالج الكتاب، من خلال إشارات مختلفة، إشكالية الخطاب الديمقراطي الفلسطيني، الممارس، بشكل خاص، من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية، داعياً إلى أن يتضمن هذا الخطاب همومنا وقضايانا. وأعتقد أن هذا الموضوع لا زال بحاجة إلى المزيد من البحث ضمن دراسات خاصة به، علماً أنني حاولت، ما أمكنني، إيصال رسالة فحواها ضرورة تغيير الخطاب الديمقراطي الفلسطيني من حيث المضامين بحيث يصبح خطاباً واقعياً ملموساً، لا خطاباً محلقاً خارج نطاق قضايانا الوطنية بوجه خاص.

أما بالنسبة لسؤال التحول الديمقراطي، فإن هذا السؤال، كما يلمس القارئ، حاضر في كل في فصول الكتاب، وتحققه في فلسطين، حسب الدراسة، مرهون، قبل كل شيء، بمعالجة مشكلتي الديموس والسيادة. أما تحققه النسبي في الضفة والقطاع فهو مرهون بالوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاستقلال، وسنظل نراوح في إطار "ديمقراطية انتقالية"

يعوزها الاكتمال النسبي إلى حين الوصول إلى تلك الدرجة الممكنة من الاستقلال.

ولكن هل التحول الديمقراطي موجود كعملية وصيرورة في المجتمع الفلسطيني حالياً؟

يحتاج هذا السؤال إلى بحث خاص، وما يمكن قوله الآن أن هذه العملية للتحول الديمقراطي ربما تكون موجودة في بلادنا، على مستوى المجتمع والثقافة، أكثر مما هي على مستوى عالم السياسة. وذلك أننا، في الشتات وداخل إسرائيل، نعيش تحت أنظمة سياسية لا تمثلنا، كما لا زلنا نفتقر إلى نظام سياسي مستقل ومتكامل البناء في الضفة والقطاع. وبناء على ذلك، أميل للاعتقاد بتسرّع الدراسات التي تتحدث، منذ الآن، عن التحول الديمقراطي في ما يخص المجال السياسي لبلادنا.

وينبغي علينا، كما شددت في سياق البحث كله، أن نسعى ونواصل العمل من أجل دمقرطة عمليتي النضال الوطني والبناء الوطني الجاريتين، وبتعزيز ذلك، نرسي مداميك التحول الديمقراطي المستقبلي لبلادنا.

وختاماً، ربما أزعم أن البحث الفلسطيني بشأن ديمقراطيتنا تاريخاً وواقعاً ومستقبلاً لا زال، حتى الآن، في بداية البدايات، فمن يحفر في التاريخ ليكتب بالجدية والعمق المطلوبين عن إمكانيات التحول الديمقراطي وآفاقه في بلادنا؟ ومن يناقش الفصائل الفلسطينية، واحداً واحداً، من وجهة ديمقراطيتها الداخلية أولاً، وعلاقتها مع جماهيرها ثانياً، وأنماط ممارستها ثالثاً ؟ وهكذا، فإضافة لتعميق الأفكار المجردة عن الديمقراطية، فإن من الهام الشروع في عملية حرث لرؤية تجسيدات هذه الأفكار في واقعنا، أو لبحث الكيفيات التي يمكن، عبرها، العمل لجعلها تتجسد فيه.

المراجع

الكتب

أبو بكر، توفيق. **أبو مازن يتذكر ويتحدث عن الوضع الراهن**، رام الله: ١٩٩٦ (بدون دار نشر).

أبو الحمص، نعيم. **الفلسطينيون جيل الانتفاضة**، القدس: ١٩٩٠، (بدون دار نشر)

أبو شقرة، جان. "حقوق الإنسان والديمقراطية"، في **الوقائع الكاملة لجلسات المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**، القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

أبو عمرو، زياد. **اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية**، القدس: باسيا (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية)، ١٩٩٢.

أبو عمرو، زياد. **الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة**، عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩.

أبو لغد، إبراهيم. "م. ت. ف. والديمقراطية"، في **الوقائع الكاملة لجلسات المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**. القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

أبو لغد، ابراهيم وآخرون. **الانتخابات الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.

الاتحاد الوطني الفلسطيني (فدا). **مشروع البرنامج السياسي واللائحة الداخلية**، بدون تاريخ إصدار.

الاتحاد الوطني الفلسطيني (فدا). **مشروع للنقاش الداخلي عن هوية الحزب وأهدافه السياسية، ومبادئه التنظيمية**. (مقدمه للمؤتمر الثالث للاتحاد، بدون تاريخ إصدار).

الأزعر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

أنجلس، ماركس. **في الاستعمار**، موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ إصدار.

بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة)، **من الحكم الذاتي إلى الحكومة الذاتية**، القدس: بانوراما، ط٢، كانون ثاني ١٩٩٤.

البرغوثي ، بشير. **مساهمة في النقاش حول الحزب السياسي الفلسطيني**، القدس: دار الطليعة، نيسان ١٩٩٦.

البرغوثي، إياد. "النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية "، في: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: مواطن،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

بركات، حليم. **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

بشارة، د. عزمي. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

البديري، موسى وآخرون. **الديمقراطية الفلسطينية، أوراق نقدية**، رام الله: مواطن،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، تشرين أول أكتوبر ١٩٩٤، (بدون دار نشر).

توما، إميل. **جذور القضية الفلسطينية**، القدس: دار الكاتب، ١٩٨١.

توما، إميل. **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

- **البرنامج السياسي للمؤتمر الخامس**، كتاب الوثائق، صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٩٢.

- **التقرير التنظيمي للمؤتمر الخامس**، كتاب الوثائق، صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٩٢.

- **التقرير السياسي للمؤتمر الرابع**، أوراق حمراء-١٩٨١.

- **التقرير السياسي للمؤتمر الخامس**، كتاب الوثائق، صادر عن **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، ١٩٩٢.

- خطاب جورج حبش الافتتاحي للمؤتمر الخامس، كتاب الوثائق، صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٩٢.

- **النظام الداخلي المعدل من المؤتمر الخامس**، كتاب الوثائق، صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٩٢.

- **وثيقة الكونفرنس الوطني**، حزيران ١٩٩٤، إصدار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

- **الوثيقة النظرية للمؤتمر الخامس**، كتاب الوثائق، صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٩٢.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

- **الاتفاق، المفاوضات، النظام الإقليمي الجديد والبديل الوطني الواقعي التوحيدي**، تقرير اللجنة المركزية، نيسان ١٩٩٣.

- **ما بعد أوسلو، انتفاضة الأراضي المحتلة وتصاعد المعارضة ضد الاحتلال**، تقرير اللجنة المركزية، آذار ١٩٩٥.

- وثائق المؤتمر الوطني الثالث، **نحو حزب طليعي جماهيري متجدد**، خط العمل التنظيمي، تشرين أول ١٩٩٤.

- وقائع الكونفرنس الوطني الثاني، مجلد(١): **حول جذور الأزمة الداخلية واتجاهها واتجاهات التجديد في حياة حزبنا**، آب ١٩٩١.

الجرباوي، علي، وحسام الشخشير. **محمد عزة دروزة وتسعون عاماً في الحياة، مذكرات وتسجيلات**، القدس: الملتقى الفكري العربي، ط٢، جزءان، ١٩٩٣.

حامد، محمد البشير. "أزمة الديمقراطية وبناء الدولة" في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

حساسيان، مانويل. "ديمقراطية منظمة التحرير"، في **الوقائع الكاملة لجلسات المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**، القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

الحسن، هاني. **رؤية نقدية للمسألة التفاوضية**، القدس: المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، ١٩٩٢.

حنفي، ساري. **بين عالمين، رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**، رام الله: مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

حوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**، القدس: وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر، ١٩٨٠.

حوراني، فيصل. "الخاص والعام في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية"، في: **الديمقراطية في الوطن العربي المفاهيم والضمانات**، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٣.

حيدر، عزيز. **الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

خلة، كامل محمود. **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩**، طرابلس- ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط٢. ١٩٨٢.

دال، روبرت. **الديمقراطية ونقادها**، عمان: دار الفارس، ١٩٩٣.

دروزة، محمد عزة. **مائة عام فلسطينية، مذكرات وتسجيلات**، الجزء الثاني، دمشق: الجمعية الفلسطينية للتاريخ والآثار والمركز الجغرافي العربي، ط١. ١٩٩٦.

رستون، وولتر. **أفول السيادة**، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

ريجبي، اندرو. **الانتفاضة، النضال من أجل التعلم**، القدس: باسيا (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية)، ١٩٨٩.

ريجبي، اندرو. **الانتفاضة، الأبعاد الاقتصادية**، القدس: باسيا (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية)، ١٩٨٩.

زكي، عباس. **ما نراه في فتح**، عمان: منشورات الأرض المحتلة، ١٩٩٣.

سالم، وليد. (معد) **التجمع الوطني الديمقراطي، مناقشة وتقييم**، القدس: مركز المعلومات البديلة، ١٩٩٦.

سالم، وليد. "تصورات لبرنامج وطني جديد" في **أزمة الحزب السياسي**

الفلسطيني، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

سالم، وليد. **حق العودة البدائل الفلسطينية**، القدس: بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع)، ١٩٩٧.

سالم، وليد، وعلي أبو هلال. **المعارضة الفلسطينية والانتخابات**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

سالم، وليد وآخرون. **مشروع الأحزاب السياسية**، رؤى متباينة، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

سخنيني، عصام. **فلسطين الدولة**، عكا: دار الأسوار، ط٢ ، ١٩٨٦.

سمارة، سميح. **العمل الشيوعي في فلسطين**، عكا: دار الأسوار، ١٩٨٠.

الشافعي، محمد بشير. **القانون الدولي العام في السلم والحرب**، القاهرة: دار الفكر الجامعي، ط٤ ، ١٩٧٩.

شاليف، آرييه. **الانتفاضة، أسباب، خصائص انعكاسات**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٣.

الشريف، ماهر، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩-١٩٤٨)**، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨١.

ـــــــــ ، **الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن**، دار الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٨.

ـــــــــ ، **الماركسية الفلسطينية، من أين والى أين؟** بدون دار نشر ولا تاريخ إصدار.

الشنار، حازم. **الأوضاع الاقتصادية في ظل الانتفاضة**، القدس: باسيا، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٨٩.

العاروري، تيسير، وسليمان النجاب، وآخرون. **مشروع البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الفلسطيني: إسهامات في النقاش**، قبرص: مؤسسة نصار للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

عامل، مهدي. **مقدمات نظرية لدراسة الديمقراطية والفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**، بيروت: دار الفارابي، ط٥ ، ١٩٨٦.

عبد الحميد، رائد. **الانتخابات الفلسطينية والاعتبارات القانونية والسياسية**، القدس: مركز فلسطين- إسرائيل للأبحاث والدراسات، ١٩٩٥.

عبد السلام، جعفر. **مبادئ القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

عبد الهادي، مهدي. **المسألة الفلسطينية والحلول السياسية**، صيدا: المطبعة العصرية، ط٤ ، ١٩٩٢.

عبد ربه، ياسر. **رؤية تحليلية لواقع ومستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

عرفات، ياسر، فيصل الحسيني، جورج حبش، ونايف وحواتمة، "كلمات افتتاحية"، **وقائع المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**، القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

عزام، فاتح. **حقوق الإنسان والممارسة السياسية**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

عمر، دولا. "النضال من أجل الديمقراطية في جنوب إفريقيا"، في **الوقائع الكاملة للمؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**، القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

غانم، محمد حافظ. **الوجيز في القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، بدون تاريخ إصدار.

الغزال، إسماعيل. **القانون الدولي العام**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

الغول، عمر حلمي. **التحولات الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٧**، دمشق: دار الوسيم للخدمات والطباعة، ١٩٩٢.

فرح، بولس. **الحركة العمالية العربية الفلسطينية جدلية بعثها وسقوطها**، حيفا: مطبعة دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، ١٩٨٧.

فلنر، ماير. **خمسون عاماً على نشوء الحزب الشيوعي الإسرائيلي**، حيفا: منشورات الاتحاد، ١٩٧٩.

فيشمان، الكس. **التنظيمات النسائية الفلسطينية في القدس بالعشرينات**، القدس: باسيا (المؤسسة الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية)، ١٩٩٥.

قطامش، أحمد. **مداخل لصياغة البديل**، النقب: بدون ناشر، ١٩٩٤.

كتاب تجارب ثورية عالمية (فيتنام، الصين، كوبا)، بدون دار نشر ولا تاريخ إصدار.

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢.

لابراديل، جيرو وآخرون. **حق العودة ومبادئ تطبيقه**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

لجنة دراسة تاريخ حزب شغيلة فيتنام. **موجز تاريخ حزب شغيلة فيتنام ١٩٣٠-١٩٧٥**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦.

مجموعة باحثين. **الانتفاضة مبادرة شعبية**، بدون دار نشر، ط١، ١٩٩٠.

مركز المعلومات البديلة. **حلقة نقاش حول مستقبل م. ت. ف.**، القدس، ١٩٩٥.

مسائل النهج الثوري. مناقشة الاطروحات رابطة العمل الشيوعي، إصدار الأممية الرابعة، بدون تاريخ أو دار نشر.

مصالحة، نور. **أرض أكثر وعرب أقل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

مطر، فؤاد. **حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش**، لندن: منشورات هاي لايت، ط١-١٩٨٤.

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**، رام الله: ١٩٩٥.

نسيبة، سري. "الحزب السياسي والديمقراطية" **في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**، رام الله: مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

نسيبه، سري. "المستقبل السياسي الفلسطيني والديمقراطية" في **الوقائع الكاملة لجلسات المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية**، القدس: بانوراما، ١٩٩٤.

النشاش، عبد الهادي. **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**، دمشق: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٨.

هلال، جميل. **الدولة والديمقراطية**، رام الله: مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

هلال، جميل. "المجلس التشريعي الفلسطيني البنية السياسية والاجتماعية"، في خليل الشقاقي، **الانتخابات الفلسطينية الأولى، البنية السياسية السلوك الانتخابي والنتائج**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

هلال، جميل ومجدي المالكي. **مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ١٩٩٧.

وولف، ايرليخ، وماير فلنر، وآخرون. **دراسات في الصهيونية**، القدس: دار صلاح الدين للنشر، ١٩٧٨.

مقالات وأوراق عمل

أبو عمرو، وفاء، "فتح الداخل، حوارات صريحة مع قادة ميدانيين"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص ٦٤-٧٩.

أبو عمرو، زياد، "العملية الديمقراطية في الشرق الأوسط"، الفلسطينيون والتعددية"، مجلة **شؤون تنموية**، القدس: الملتقى الفكري العربي، عدد ١ و ٢، شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧.

البديري، موسى، "الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص ٣-٢٨.

البرغوثي، إياد، "الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٣ (ضمن الملف عن حماس ص ٧٠-١٠٢).

البرغوثي، مصطفى، " أفق جديد أمام القيادة الفلسطينية"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢٨، خريف ١٩٩٦.

برقاوي، احمد، "الثورة الفلسطينية والفئات الوسطى"، مجلة **قضايا**

فكرية، الكتاب السادس، نيسان، ١٩٩٨، ص١٦١-١٧٠.

تراكي، ليزا، "قبل الطوفان: تطور الوعي الفلسطيني قبل الانتفاضة ١٩٦٧-١٩٨٧"، مجلة **آفاق فلسطينية**، جامعة بيرزيت، عدد ٥، صيف ١٩٩٠ (ص ٢٧-٥٨).

الجبهتان الشعبية والديمقراطية، "برنامج الخلاص الوطني"، مجلة **الهدف**، عدد ١١٩٥ ، ١٩٩٤/٧/١٧، ص ١٩-٢٥.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، "مقترحات لدعم العمل الوحدوي الجماعي في م. ت. ف."، في مجلة صادره عن **الشعبية** في الداخل بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١١.

"حركة فتح والبحث عن قواسم مشتركة"، مجلة **الرائد الاقتصادي**، عدد ١٢، كانون اول ١٩٩٣، ص ٣٨-٤٠.

حساسيان، مناويل، "تغييرات في سياسة ومواقف م. ت. ف. ١٩٦٥-١٩٩٤، مجلة **شؤون تنموية**، عدد واحد و٢. القدس: الملتقى الفكري العربي، شتاء ١٩٩٦/١٩٩٧.

الحسن، بلال، "لأنها قضايا جادة، فإنها تستحق النقاش. حوار مع نايف حواتمة"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨.

حواتمة، نايف، "أحاديث في ٣٨ حلقة"، جريدة **القدس** من ١٩٩٧/٧/١٧ إلى ١٩٩٧/٩/٥.

الحوت، شفيق، "أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٩٩٦/١٢، ص ٢٦-٣٦.

حيدري، نبيل، "منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٣ (ضمن الملف عن حماس ص ٧٠-١٠٢).

الخالدي، احمد سامح، "نحو عقيدة فلسطينية للأمن القومي"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ٣-١٧.

دراج، فيصل، "ماذا سيتبقى من المجلس الوطني الفلسطيني؟"، **الهدف** عدد ١٢٣٧، ١٩٩٦/٤/٢٨، ص ١٤-٢٥.

دراج، فيصل، "منظمة التحرير الفلسطينية من توحيد الفلسطيني إلى تقسيمه"، مجلة **الهدف**، عدد ١١٦٨، ١٩٩٣/١١/٧، ص ١٦-١٧.

درويش، بسمة قضماني، "فلسطين: علاقات سلطة ومعارضة أم مشاركة؟"، مجلة **السياسة الفلسطينية**، السنة الثانية، عدد ٦، ربيع ١٩٩٥، ص ٦-٢١.

ديفيس، أوري، "يهودي أم عبري؟"، مجلة **الاشتراكية الجديدة**، عدد ١، ١٩٩٧.

الزهار، محمود، "الحركة الإسلامية، حقائق وأرقام بين الحقيقة والوهم"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٣ (ضمن الملف عن حماس ص ٧٠-١٠٢).

زيداني، سعيد، "المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل"، مجلة **قضايا**، القدس، العدد الرابع، آب ١٩٩٠، ص ٣-١٩.

ساري، سالم، "الإبداعية الجمعية، دراسة في الانتفاضة الفلسطينية"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١٤٢، سنة ١٣/١٩٩٠، ص ٧-٢٣.

سالم، وليد، "السلطة الفلسطينية، أية سلطة وأي برنامج؟"، مجلة **كنعان**، عدد ٥٤، تموز ١٩٩٤.

ـــــــــ، "في العلاقة الكولونيالية الفلسطينية الصهيونية"، دراسة موسعة غير منشورة، ١٩٨٧.

ـــــــــ، "مرحلة جديدة، مهمات جديدة"، مجلة **الهدف**، عدد ١١٧٤ (١٩٩٣-١٩٩٤)، ص ٤٦-٥٦.

ـــــــــــ ، "مناقشة في بعض ديناميات الانتخابات الفلسطينية" مجلة **رؤية أخرى**، مركز المعلومات البديلة، عدد ١ سنة ٤، آذار ١٩٩٦ (٦-١٢).

ـــــــــــ ، "انتخابات المجلس الفلسطيني: وقائع ومعطيات"، مجلة رؤية أخرى لمركز المعلومات البديلة، عدد ١، سنة ٤، آذار ١٩٩٦ ص ٣٢.

ـــــــــــ ، "المواطنة في فلسطين، مشكلات المفهوم والإطار"، مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٤، ربيع ١٩٩٧، ص ٦-٣٠.

ورقة غير منشورة تليت في مؤتمر حول "مستقبل فلسطين الديمقراطية"، فندق الامبسادور، القدس، ١٩٩٧/٩/٢٠.

Salim, Walid, "Notes about the democratic altrernative in this country".

سمارة، عادل، "الحكم الذاتي الفلسطيني: نموذج على السيادة المحتجزة"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ٩ /١٩٩٦، ص ٦٦-٨٠.

الشريف، ماهر، "الشيوعيون الفلسطينيون والبحث عن الكيانية الشاملة والمستقلة"، مجلة **قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان، ١٩٩٨، ص ٢٠٢-٢١٨.

صايغ، يزيد، "إعادة تعريف الأساسيات: الحياة والأمن بالنسبة إلى الدولة الفلسطينية"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ١٢-٣١.

عبد الجواد، صالح، " دراسة في قيادة فتح"، مجلة **قضايا**، عدد٤، آب ١٩٩٥، ص ١٩-٤١.

ـــــــــــ ، "مدخل لدراسة المصادر الأولية للانتفاضة"، مجلة **آفاق فلسطينية**، جامعة بيرزيت، عدد ٥، صيف ١٩٩٠(ص ٧٨-١٠١).

عبد الرحمن، أسعد، "الانتفاضة الفلسطينية، الأسباب، المسار، النتائج

والآفاق"، مجلة **قضايا فكرية**، الكتاب السابع، أكتوبر ١٩٨٩.

ـــــــــــ ، "الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١ ، ١٩٩٥، ص ٤٣-٦٦.

عبد المجيد، وحيد، "الثورة الفلسطينية ودورها في الصراع العربي-الإسرائيلي"، مجلة **قضايا فكرية** الكتاب السادس، نيسان ١٩٨٨، ص ٢٣٠-٢٣٩.

الجرباوي، علي، "حماس مدخل الأخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٣ (ضمن الملف عن حماس، ص ٧٠-١٠٢).

عورتاني، فيصل، "محددات الرأي العام الفلسطيني إزاء أدوار السلطة والمعارضة"، مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، ص ٥٣-٦٥.

الغبرا، شفيق، "الإستقلال الوطني في العالم العربي-حالة الفلسطينيين"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، ص ٧١-٨٧.

الفاصد، أريان، "التدخل الأوروبي في فلسطين أهو سياسي أم مالي؟" مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٧، شتاء ١٩٩٨، ص ٣٠-٥٠.

الفر، يوسي، "المستوطنات والحدود، التصورات الإسرائيلية للحل الدائم"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢١، شتاء ١٩٩٥.

فرجاني، نادر، "الانتفاضة والمشاركة الشعبية في الوطن العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١٤٢، سنة ١٣/١٩٩٠، ص ٧-٢٣.

فياض، علي، "تجربة المجلس الوطني، مراجعة نقدية مختصرة"، **الهدف** عدد ١٢٣٨ ، ١٢/٥/١٩٩٦، ص ١٠-١٢.

قاسم، عبد الستار، "العصيان المدني في الأرض المحتلة"، مجلة **قراءات سياسية**، السنة الثالثة، عدد ١، شتاء ١٩٩٣.

قسيس، مضر، " الانتخابات الفلسطينية إشكالياتها وقضايا تقرير المصير"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٣، صيف ١٩٩٥، ص ٢٠-٣٥.

كيفن، جونسون، "الحكم على الانتخابات التشريعية الأخيرة والتحضير للانتخابات القادمة"، مجلة **شؤون تنموية**، الملتقى الفكري العربي، القدس، عدد ١ و ٢، شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧.

مجلة **مفتاح**، 'في سبيل جمهورية فلسطينية اشتراكية'، عدد ١، ١٩٧٨.

'محاضر لقاءات الخرطوم بين عرفات وحماس'، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٣ (ضمن الملف عن حماس ص ٧٠-١٠٢).

مجلة **الدراسات الفلسطينية**، "ملف عن حقوق الإنسان في فلسطين"، عدد ٣٠، ربيع ١٩٩٧.

مجلة **السياسة الفلسطينية**، "ملف عن المجلس التشريعي"، عدد ١٧، شتاء ١٩٩٨، ويتضمن آراء لتيسير خالد، راوية الشوا، زهيرة كمال، صالح رأفت، وناهض الريس.

مجلة **شؤون تنموية**،"المعارضة الفلسطينية بين الجمود السلبي والتفاعل الإيجابي"، (٣ حلقات) الملتقى الفكري العربي، القدس، عدد ١ و ٢، شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧.

مناع، عادل، "الانتفاضة والثورة في تاريخ فلسطين الحديث"، مجلة **قضايا**، عدد ٢، شباط ١٩٩٠، ص ٣-٢٣.

"نداءات القيادة الموحدة خلال السنة الأولى من الانتفاضة"، مجلة **الآداب**،

العددان ٣ و٤، السنة الثالثة، شباط ١٩٩٠، ص ١٤-٣٠.

نوفل، ممدوح، "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وسبل حلها"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ٥٢-٧١.

هلال، جميل، "معالم الفقر في الأراضي المحتلة"، مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٢، خريف ١٩٩٦، ص ٦-٥٥.

ياسين، الشيخ احمد، "مقابلة"، مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٧، شتاء ١٩٩٨.

ياسين، عبد القادر، "ثورة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٨٧ الفلسطينية"، مجلة **قراءات سياسية**، السنة الثانية، عدد ٤، خريف ١٩٩٢، ص ٥٣-١٠٣.

يوست، هيلترمان، "الطبقة العاملة في الانتفاضة في تغييب طبقي"، مجلة **آفاق فلسطينية**، جامعة بيرزيت، عدد ٥، صيف ١٩٩٠ ص ١٠١-١٢٠.

مراجع عامة عن الديمقراطية

أبو نوار، معن، **في الديمقراطية الحديثة**، عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٢.

أمين، سمير، **إمبراطورية الفوضى**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١.

بارتلت وجونثال، **الإدارة بين الحدود والحلول بين القطرية**، القاهرة: الجمعية العربية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٤.

بانفيلد وآخرون، **المواطنة والسلوك الحضاري**، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة)، القدس: **وقائع**

المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية، ١٩٩٤.

بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة)، القدس: **مقدمة في الديمقراطية**، ١٩٩٣.

بركات، حليم، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

بشارة، عزمي، ومحمد السيد سعيد، **إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

بشارة، عزمي، **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،١٩٩٦.

بشارة، عزمي، "ورقة غير منشورة حول انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني"، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

بوبيو، نوربيرتو، **الديمقراطية والليبرالية**، دمشق: دار كنعان، ١٩٩٤.

تشومسكي، نعوم، **ردع الديمقراطية**، دمشق: دار عيبال للطباعة والنشر،١٩٩٣، وصدر له طبعة عربية أخرى عن مركز دراسات الوحدة العربية باسم (إعاقة الديمقراطية).

تشومسكي، نعوم، **سنة ٥٠١، الغزو مستمر**، دمشق: دار المدى، ١٩٩٦.

تيزيني، الطيب، **فصول من الفكر السياسي العربي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩.

الجابري، محمد عابد، **قضايا في الفكر المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

الجابري، محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

الجرباوي، علي، **أي حكم محلي نريد**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

جقمان، جورج، عزمي بشارة وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣.

جقمان، جورج، عزمي بشارة وآخرون، **الديمقراطية الفلسطينية (أوراق نقدية)** رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

جميل، حسين، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

الحافظ، ياسين، **في المسألة القومية الديمقراطية**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠.

الحسن، خالد، **إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي**، القدس: وكالة أبو عرفة، ١٩٨٩.

حلبي، أسامة، **سيادة القانون**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

الخضيري، طارق وآخرون، **الديمقراطية في الوطن العربي**، المفاهيم والضمانات، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٩٣.

دال، روبرت، **الديمقراطية ونقادها**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

دال، روبرت، **مدخل إلى الديمقراطية الاقتصادية**، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

رستون، وولتر، **أفول السيادة**، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

الروابدة، عبد الرؤوف، **الديمقراطية بين النظرية والتطبيق**، عمان: مطابع دار الشعب، ط١ ، ١٩٩٢

زيداني، سعيد، "الحزب السياسي، والمجتمع المدني، والنظام الديمقراطي" في، **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

زيداني، سعيد، "الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، في **حول الخيار الديمقراطي**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣.

زيداني، سعيد، "المدرسة الليبرالية والديمقراطية"، في **مقدمة في الديمقراطية**، القدس: بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة)، ط٢– ١٩٩٣.

زكريا، خضر، **محاورات سياسية في الاشتراكية والديمقراطية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠.

زينة، حسني، **الديمقراطية الميسرة**، بيروت: دار الجديد، ١٩٩٢.

سازونوف، **بصدد مؤلف ماركس وانجلس (بيان الحزب الشيوعي)**، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٥.

سعد، احمد صادق، **دراسات في الاشتراكية المصرية**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠.

سلامة، غسان (محرر)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

سماحة، جوزيف، **سلام عابر (نحو حل عربي للمسالة اليهودية)**،

بيروت: دار النهار، ١٩٩٣.

سمارة، عادل، **الديمقراطية والإسلام السياسي واليسار**، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٥.

الشقاقي، خليل (محرر)، **الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية والسلوك الانتخابي والنتائج**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

الشقاقي، خليل، **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، عملية السلام والبناء الوطني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

الشقاقي، خليل (محرر)، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

الشوربجي، منار، **الديمقراطية وحقوق المرأة**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

عايش، حسني، **الديمقراطية هي الحل**، عمان: المطابع التعاونية، ١٩٩٢.

عزام، فاتح، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

غورباتشوف، ميخائيل، **اكتوبر وعملية التغيير**، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٧.

عبد الستار، قاسم، "استبدادية الديمقراطية" في **كراس الثقافة الديمقراطية**، القدس: بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة)، (بدون تاريخ إصدار).

لينين، فلاديمير ايليتش، **الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي**، المختارات، المجلد الثامن، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٧.

———— ، **الكارثة المحدقة وكيف نحاربها**، المختارات، المجلد السابع، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٧.

———— ، **المهام المباشرة أمام السلطة السوفييتية**، موسكو: دار التقدم، المختارات، المجلد الثامن- ١٩٧٧.

———— ، **حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية**، موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ إصدار.

———— ، **حق الأمم في تقرير مصيرها**، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.

———— ، **خطاب أمام المؤتمر الأول للأممية الشيوعية (١٩١٩)**، المختارات، المجلد التاسع، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٨.

———— ، **خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية**، المختارات، المجلد الثاني، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٩.

———— ، **ما العمل**؟ المختارات، المجلد الثاني، ١٩٧٩.

———— ، **رسالة إلى العمال الأمريكيين**، موسكو: دار التقدم، (بدون تاريخ إصدار).

ماركس وانجلس، **البيان الشيوعي، المنتخبات في أربعة مجلدات**، مجلد ١، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٠.

———— ، **مبادئ الشيوعية، المنتخبات في أربعة مجلدات**، مجلد ١، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٠.

تونغ، ماوتسي، **الديمقراطية الجديدة**، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، (بدون تاريخ إصدار).

المغيربي، محمد زاهي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**، القاهرة: دار ابن خلدون، ١٩٩٥.

مراش، إحسان، **الثورة الديمقراطية العربية**، بيروت: دار الحقائق، ط١، ١٩٨٤.

منصور، فوزي، **خروج العرب من التاريخ**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

منيف، عبد الرحمن، **الديمقراطية أولاً، الديمقراطية دائماً**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢.

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١، ١٩٩٧.

هلال، علي الدين وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي** (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٨٦.

هلال، علي الدين وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

وحدة البحوث البرلمانية، **ملف تقييم المجلس التشريعي ومؤشرات قياس الديمقراطية في فلسطين**، (مادة غير منشورة)، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، كانون ثاني ١٩٩٧.

يعقوب، محمد حافظ، **العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

مقالات ومجلات

أبو شقرة، جان "حقوق الإنسان والديمقراطية" في **وقائع المؤتمر**

الفلسطيني الأول حول الديمقراطية، القدس: بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة)، ١٩٩٤.

أحمد، زكي، "الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ١٠ ، ١٩٩٢، ص ١١٢-١٢٣.

أمين، سمير "مقتضيات برنامج إنساني تحرري"، مجلة **النهج**، عدد ٤٦، ربيع ١٩٩٧.

أور، عكيفا، "اشتراكية القرن الحادي والعشرين"، مجلة **الاشتراكية الجديدة**، عدد ١ ، ١٩٩٦.

برقاوي، أحمد، "نحو تحديد فلسفي إنساني لمفهوم الثقافة العالمية"، مجلة **النهج**، عدد ١٠ ، ١٩٩٧، ص ٦١-٦٧.

تكسيه، جاك، "الثورة والديمقراطية في الفكر السياسي لماركس وانجلس"، مجلة **النهج**، عدد ٤٦، السنة ١٣، ربيع ١٩٩٧، ص ٦٨-١١١.

الجابري، محمد عابد، "المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٩٩٢/٣، ص ٤-١٧.

حجاب، محمد فريد، "أزمة الديمقراطية العربية وتحدياتها في العالم الثالث"، مجلة **المستقبل العربي**-عدد ١٠ ، ١٩٩٢، ص ٩٩-١١٢.

حريق، إيليا، "ملاحظات على كتاب غسان سلامة ديمقراطية من دون ديمقراطيين"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ٨ ، ١٩٩٠، ص ١١٧-١٢٢.

زيداني، سعيد، "إطلالة على الديمقراطية الليبرالية"، مجلة **المستقبل العربي**، سنة ١٣، عدد ١٣٥/أيار، ١٩٩٠.

ـــــــــ ، "التعددية الديمقراطية، ومفهوم الدولة المحايدة" مجلة **آفاق فلسطينية**، جامعة بيرزيت، عدد ٧ ، ١٩٩٣.

ـــــــــــ ، "الديمقراطية وخصومها في الوطن العربي" مجلة **آفاق فلسطينية**، جامعة بيرزيت، عدد ٥ ، ١٩٩٠.

زيوغانوف، غينادي، "المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الروسي، التقرير السياسي للجنة المركزية"، مجلة **النهج**، عدد ٤٧ سنة ١٣، صيف ١٩٩٧، ص ٢٢٤-٢٥٢.

ساحليه، محمد عوض الذيب، "حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٠ ، ١٩٩٢، ص ٨٦-١١٢.

سبتي، وائل، "مصير الديمقراطية في النظام الدولي الجديد"، جريدة **القدس**، ١٩٩٨/١/٥.

سمارة، عادل، "الحكم الذاتي الفلسطيني: نموذج على السيادة المحتجزة"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٩٩٦/٩، ص ٦٦-٨٠.

د. شرارة، وضاح، "الديمقراطية في الوحدة: المشروع الأصعب"، مجلة **الفكر العربي**، ١٩٧٩، ص ١٥٩-١٧٤.

عبد الله، إسماعيل صبري، "الكوكبة الرأسمالية العالمية.ما بعد الإمبريالية"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٩٩٧/٨، ص ٤-٢٦.

عبد الجبار، فالح، "إطلالة على مفهوم العولمة"، مجلة **النهج**، عدد ١٠، ١٩٩٧، ص١٥٠-١٥٦.

عبيد، نايف، "العولمة والعرب"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ٧ /١٩٩٧، ص ٢٧-٣٥.

عمل، ماجد، (وليد سالم)، "إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد"، مجلة **الآداب**، الناصرة، (١٩٩٨) ص ٤٧-٧٨.

عمل، ماجد، (وليد سالم)، "موقف اليسار الفلسطيني من التيار الأصولي"،

مجلة **قضايا فكرية**، الكتاب السابع، ١٩٨٩.

غليون، برهان، وعلي الكواري، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٩٩٦/١١، ص ٣٦-٧٠.

اللحام، محمد الأصفر، "مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٩٩٥/٨، ص ٤-١٨.

لوكمسبورغ، روزا، "الدكتاتورية والديمقراطية"، مجلة **الكاتب**، عدد ١٢٣، تموز ١٩٩٠.

لينين، فلاديمير ايليتش، "ديكتاتورية البروليتارية والفلاحين الديمقراطية الثورية"، المجلدات، **مجلد ٢** (٣٨٠-٣٩٢)، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٩.

ميليباند، رالف، "آليات عمل الديمقراطية"، مجلة **النهج**، عدد ٤٦، ربيع ١٩٩٧.

Butenchoen, Nils. *Politics of Ethnocrisis*, Department of Political Science, Oslo: Oslo University, 1993.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

١. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**

بقلم: برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

٢. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**

بقلم: عزمي بشارة

٣. **بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**

بقلم: ساري حنفي

٤. **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي**

بقلم: محمد حافظ يعقوب

٥. **إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**

وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير- ٣ مارس، ١٩٩٦

٦. **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث.**

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧-٨ تشرين ثاني، ١٩٩٧

٧. **المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي.**

بقلم: رجا بهلول

٨. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**

بقلم: جميل هلال

٩. **ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة.**

تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

١٠. **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل**

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢-٢٣ تشرين أول، ١٩٩٨

١١. **النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية.**

بقلم: نادر عزت سعيد

١٢ - **الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية**

بقلم: عماد غياضة

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١. **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل**

بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي

٢. **المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة**

بقلم: عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

٣. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**

بقلم: موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

٤. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**

تأليف: زياد ابو عمرو مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة

٥. **الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١١/٢٤/ ١٩٩٥

٦. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى**

بقلم: عزمي بشارة

٧. **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية.**

بقلم: علي جرادات

٨- **المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**

بقلم: وليد سالم

سلسلة أوراق بحثية:

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**

بقلم: محمد خالد الازعر

٢. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**

بقلم: علي الجرباوي

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**

٢. فاتح عزام، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**

٣. اسامة حلبي، **سيادة القانون**

٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**

٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المراة**

٦. رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية**

٧. رزق شقير، **حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ**

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة،

رسومات: خليل أبو عرفة،

إعداد: نبيل الصالح

استشارة تربوية: ماهر حشوة

١. **ما هي المواطنة؟**

٢. **فصل السلطات.**

٣. **سيادة القانون.**

٤. **مبدا الانتخابات.**

٥. **حرية التعبير.**

٦. **عملية التشريع.**

٧. **المحاسبة والمساءلة**

٨. **الحريات المدنية.**

٩. **التعددية والتسامح.**

١٠. **الثقافة السياسية.**

١١. **العمل النقابي.**

١٢. **الاعلام والديمقراطية**

هذا الكتاب هو محاولة لجعل موضوعة الديمقراطية مدخلاً لمناقشة واقتراح حلول للقضية الوطنية الفلسطينية، سياسية كانت، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية.

وفي هذا الإطار، فإن الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب تتلخص في أن الشعب الفلسطيني، كان، ولا زال، أمام مهمات وطنية ينبغي أن تتخللها الديمقراطية. وتنقسم هذه المهمات إلى قسمين: الأول منها يتعلق بمهمات النضال الوطني، والقسم الثاني، يتعلق بمهمات البناء الوطني

المؤلف

- كاتب وصحفي.
- مدير مكتب القدس لمركز بانوراما «المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع».
- عضو مجلس وطني فلسطيني.
- له عدة كتب وأبحاث ودراسات منشورة في دوريات فلسطينية وعربية.

سلسلة مداخلات
واوراق نقدية